عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية

إعداد
سائد سعيد محمد دراغمة

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين
1435 هـ / 2014م

واقع التنمية االاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية

إعداد:

سائد سعيد محمد دراغمة

بكالوريوس اقتصاد – جامعة النجاح الوطنية – فلسطين.

إشراف: د. ربيع عويس

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة – مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية – معهد التنمية الريفية المستدامة – جامعة القدس

1435هـ / 2014 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية

اسم الطالب : سائد سعيد محمد دراغمة
الرقم الجامعي : 21011861

إشراف : د. ربيع عويس

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 4/ 11 /2014 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. ربيع عويس التوقيع:.....
2. ممتحنا داخليا: د. عبد الوهاب الصباغ التوقيع:.....
3. ممتحنا خارجيا: د. ذياب عيوش التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1435 هـ / 2014م

الإهداء

أهدي هذا البحث المتواضع

إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من وضعوني على بساط الحياة مكفولاً بمحبتهما و رضاهما ..والدي ووالدتي .

إلى زوجتي الغالية وابني (عمر و ريان)

إلى إخوتي و أخواتي تقديراً واحتراماً

إلى كل من تمنى لي إتمام هذا العمل بنجاح.

سائد سعيد محمد دراغمة

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة بأنها قدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

سائد سعيد محمد دراغمة

التاريخ:.....

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين على نعمه الكثيرة، وعلى النعمة التي أنعم علي بها بأن وفقني وأعانني على إنجاز هذا البحث، وأتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل ربيع عويس على إشرافه وتوجيهاته السديدة التي كان لها عظيم الأثر في إنجاز هذا البحث، كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى أهالي الأغوار الشمالية الكرام؛ على سعة صدورهم على المساعدة المثمرة التي قدموها، فلهم مني جزيل الشكر والعرفان، كما وأتقدم بجزيل الشكروالتقدير للأستاذ أحمد أبو بكر على ما بذله من جهود في التحليل الإحصائي.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى اللجنة الأكاديمية في برنامج التنمية المستدامة / بناء المؤسسات، فلهم مني كل الشكر والتقدير والعرفان، وأبقى الله جامعة القدس صرحاً علمياً رياديا في فلسطين الحبيبة.

سائد سعيد محمد دراغمة

مصطلحات الدراسة:

التنمية : هي إحداث تغييرات جذرية في البنى (الهياكل) الاقتصادية ، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، والتنظيمية للمجتمع ؛ بغرض تلبية الحاجات المادية والروحية للشعب،(صبيح و أبوحلوه، 2007) .

التنمية الأجتماعية : هي تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو هي إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو عملية تغييرموجهة يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الفرد، (عساف، 2005).

الأغوار الشمالية : تضم التجمعات السكانية وهي:(بردلة، وعين البيضاء، وكردله، والمضارب البدوية)، (محافظة طوباس، 2013).

التنمية الشاملة : حركة إحياء حضاري ترد للمجتمع قدرته على التجدد ذاتياً وتفتح أمامه الإبداع، ولا يأتي هذا إلا بتحرير الإنسان العربي والموارد العربية من الفقر والعوز والجهل، وتحرير العقل العربي من الأفكار التي تنكر على حضارتنا جوهر الحياة لكل حضارة؛ ألا وهو التجدد المستمر ومسايرة مصالح الجماعة في عالم يتغير بوتيرة سريعة، (الهيتي، 2007).

التنمية الاقتصادية : زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد؛ أي زيادة الاستثمارالمنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لانتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، (عجمية، 2003).

التنمية الإنسانية : هي تنمية الناس، ومن أجل الناس ومن قبل الناس، وإذا كان يتعين أن يكون الناس هم محور التنمية فلا بد أن يكون لمشاركة الناس دور رئيسي في تطورها،(عارف، 2008) .

التنمية : هي رغبة مجتمعية شاملة تقودها السلطة السياسية ممثلة بالنظام السياسي

السياسية وباقي مؤسسات الدولة، تتجه إلى تحقيق مزيد من التواؤم والانسجام في سبيل بناء نموذج أو طراز للدولة يحقق تطلعات وطموحات الجماهير داخل المجتمع عن طريق استخدام الموارد التي تمتلكها الدولة، (الأسود، 1990).

التنمية الثقافية : هي تغير المسارات الاجتماعية نحو الأفضل، ويمكن من خلالها أن ندير العمليات الفكرية للمجتمع بطريقة إيجابية، بل نستطيع من خلالها قراءة المستقبل، وإدارته بطرق سهلة، (عصفور، 2007) .

التنمية المستدامة : عرفت التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية "، بحيث تتحقق على نحو متساوٍ بين الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، (موشيت، 2000) .

النمو : ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية، وهو مفهوم يستخدم للدلالة على الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب من جوانب الحياة، فالنمو الاقتصادي يستخدم للإشارة إلى "حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي لدولة ما وفي متوسط نصيب الفرد منه مع مرور الزمن، (عجمية، 2003).

التطور : يقصد به الإنتقال التدريجي كمياً و كيفياً وفقاً لمراحل محددة ومتوقعة مسبقاً ،أي من مرحلة محدودة المعالم إلى مرحلة تالية كالإنتقال مثلاً من طور البداوة إلى الطور الريفي،ثم إلى الطورالحضري، ولكن التغير هو مجرد التحول الذي يحدث في الحياة الاجتماعية، وما يرتبط به من علاقات وتفاعلات، أي كانت درجته أو مداه أو شكله وبذلك فإن التطور يعني تغيراً ولكن التغير قد لايكون تطوراً بمعنى أن التطور إنما يعبر عن حالة التغير إلى اشكال مرحلية متوقعة وممكنة وسواء كان الحكم عليها موجباً او سالباً ،(الهمزائي، 1990).

التحديث : عملية تتصف بها المجتمعات المتقدمة لصعوبة تطبيق أبعادها ومكوناتها

على المجتمعات المتخلفة، وما تقوم به البلدان النامية عبارة عن عملية محاكاة ونقل للنظم والتنظيمات والابتكارات والتكنولوجيا كأبعاد تعبر عن التحديث من الدول المتقدمة واكتساب الجديد منها، وتتم عملية المحاكاة والنقل عن طريق الاتصال والاحتكاك بالمجتمعات المتقدمة وصولاً إلى نموذج مجتمعي حديث مغاير تماماً عن ذلك النموذج القائم،(العبد و آخرون، 2000) .

التبعية : هي موقف مشروط، بمقتضاه يتوقف نمو اقتصاد دولة معينة (أو مجموعة دول)على تطورواتساع الاقتصاد لدولة(أومجموعة دول أخرى)،(الحسيني، 1999).

التخلف : هو عملية اجتماعية تاريخية كلية متعددة الأبعاد، أوجدتها وكرستها قوى متنوعة خارجية وداخلية، ونمت في إطارها خصائص وسمات تشير إلى اختلاف مكونات المجتمعات المتخلفة وطاقاتها الإنتاجية، وأنماط الحياة والسلوك فيها عن تلك التي تسود البلدان المتقدمة، ومن المحتمل أن تظل هذه الظاهرة إذا استمرت قيود التبعية للبلدان المتقدمة، أو استمرت القوى التي تستفيد من هذه التبعية في الداخل أو الخارج ،(أمين، 2000).

حسن الإدارة والمساءلة : أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة و المسؤولية، (بارود, 2005).

التغير : يشير إلى الأختلاف الكمي و الكيفي ما بين الحالة الجديدة و الحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه من خلال فترة محدودة من الزمن وهو التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول الذي يطرأ على أي من جوانب المجتمع ويشمل التغيرات الاجتماعية وهناك اختلاف في انماط العلاقات بين الأفراد و الجماعات وفي الأنظمة و القيم و العادات والتقاليد وفي الأدوات المستخدمة ، (غيث، 1988).

التمكين : أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته (بارود، 2005).

ملخص الدراسة

تـم إجـراء هـذه الدراسـة فـي الفتـرة الزمنيـة الممتـدة مـا بـين شـهر كـانون الثـاني/ 2013 _ أيلول /2013، ومثل مجتمع هذه الدراسة أهالي الأغوار الشمالية.

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية، ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي؛ حيث قام بتصميم استبانة ضمت (115) فقرة وزعت على ستة مجالات، وتمتعت بدرجة صدق وثبات بلغت (85.0) عن طريق اختبار كرنباخ ألفا، حيث تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة من أهالي الأغوار الشمالية في الضفة الغربية، حيث اعتمد الباحث الطريقة العشوائية البسيطة فتم أخذ (100) مستجيب من مجتمع الدراسة البالغ (2036) مواطناً يمثلون قرى (بردلة، عين البيضاء، كردلة، المضارب البدوية).

بعد عملية جمع البيانات وتحليلها عن طريق برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج : وهي أن درجة استجابة أفراد العينة للمجال المتعلق بالخدمات الاجتماعية بلغ متوسطه الحسابي (2.98)، والتعليم في الأغوار الشمالية بلغ المتوسط الحسابي له (3.24)، أما بخصوص المستوى العمالي فقد بلغ متوسطه الحسابي (2.85)، كذلك الصحة فقد بلغ المتوسط الحسابي له (2.46)، وأما بالنسبة للمجال المتعلق بالإسكان والعمران والبيئة فقد بلغ متوسطه الحسابي (2.55)، كما أن المجال المتعلق بالمواصلات والاتصالات بلغ متوسطه الحسابي (3.15)، أما المجال المتعلق بتحديات التنمية الاجتماعية على صعيد التحديات الداخلية فقد بلغ متوسطه الحسابي (3.71)، كذلك التحديات الخارجية فقد بلغ متوسطها الحسابي (3.89)، أما على صعيد مواجهة التحديات فقد بلغ المتوسط الحسابي له(3.68).

أما بالنسبة لفحص المتغيرات الديمغرافية فتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى لمتغيرات (الجنس– مستوى التعليم– طبيعة العمل– مستوى الدخل الشهري– عدد أفراد الأسرة – الحالة الاجتماعية) في جميع مجالات الدراسة ومجالها الكلي، عدا متغير مستوى دخل الأسرة تبعاً للتعيلم فقد تبين وجود فروق دالة إحصائياً وقد كانت الفروق لصالح فئة أكثر من 3000 شيكل ذات المتوسط الأعلى والبالغ (3.59)، وعليه تم رفض الفرضية.

أخيراً وفي ضوء نتائج الدراسة؛ قدم الباحث عدداً من التوصيات كان من أهمها ضرورة الاهتمام بالعملية التعليمية بمنطقة الأغوار الشمالية على المستويين الرسمي والمجتمعي، من خلال وضع خطط

ممنهجة لعلاج مشكلات التعليم والتسرب المدرسي، كذلك على الحكومة الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص إعطاء الاهتمام الكبير في تنمية منطقة الأغوار الشمالية من خلال إنشاء العديد من المناطق الصناعية، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وعلى وزارة الصحة الفلسطينية إعطاء اهتمام متزايد بمنقطة الأغوار الشمالية من خلال فتح المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف المناطق، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية مع ضرورة تكاتف المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تقديم خدمات نوعية في مجال الخدمات الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية، وتعزيز عملية التنمية في مجالات الإسكان والعمران والبيئة، من خلال تطوير المخطط الهيكلي لمنطقة الأغوار الشمالية، والعمل على جذب المشاريع التنموية والاقتصادية، وتشجيع شركات القطاع الخاص على فتح فروع لها في هذه المناطق، كذلك على الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص الاهتمام بتطوير البنية التحتية لشبكات الاتصال والمواصلات، والحصول على التراخيص اللازمة لها، والاهتمام بالقيام بالعديد من الندوات واللقاءات الهادفة لنشر التوعية والتثقيف حول العديد من العادات الاجتماعية، و تحديد أولويات التنمية المجتمعية، وتقديم المشاريع للجهات الداعمة بناء على احتياجات خاصة، والعمل على تقديم التسهيلات للمواطنين في سبيل إنشاء المشاريع التنموية المتنوعة، وتقديم تسهيلات لجذب رؤوس الأموال لفتح مشاريع تنموية في مناطق الأغوار الشمالية.

the reality and the prospects for social development in the northern Jordan Valley

Student name: Sa'ed Saeed Mohammed Daraghmeh
Superviser: Dr. Rabee Owis

Abstract

This study was conducted in the period between January 2013 -September 2013. and it represents people of the northern Jordan Valley.

The goal of this study is to identify the reality and the prospects for social development in the northern Jordan Valley. To achieve the objective of the study, the researcher used the descriptive approach, where he designed questionnaire which included (115) items distributed to the six areas.This study got a degree of sincerity and firmness which reached (0.85), by testing Krnbach alpha.This questionnare was distributed to the members of the sample study- people of the northern Jordan Valley in the West Bank. The researcher used the questionnairc randome simple method.In this study, 100 responders taken of the population of the area which is 2036. represent Bardala, Ein Beida, Kardala, and Bedouin Madarib .

After the process of data collection and analysis through statistical analysis software (SPSS) ,the Study resulted in a set of results one of which is that the degree of response of the sample of the field concerning social services has reached 2.98 and the arithmetic average of education in the northern Jordan Valley,the reached 3.24, the field of labour reached 2.85, in the health field ,it reached 2.46, and as for the field housing, urbanization and the environment, it has reached 2.55, The area related to transportation and communications, it reached 3.15, while the area on social development obstacles at the level of the internal challenges has reached 3.71,As for the external challenges, it has reached 3.89 and as for the challenges and obstacles, the average was 3.68.

As for the examination of demographic variables, it was proved that there were no statistical differences ($\alpha \leq 0.05$) a among answers of respondents in relation to reality and the prospects for social development in the northern Jordan Valley,it is due to the variables (sex , education level , the nature of the work , the level of monthly income , the number of family members and the social status) in all areas of the study and the overall scope, except for the income level of the family it has been shown that statistically significant differences were differences in favor of the upper middle class of more than 3,000 shekels of and so the hypothesis was rejected .

Finally, in the light of the results of the study, the researcher has presented some recommendations. One of the most important is the need for education in the area of the northern Jordan valley on the official and social levels.
This can be achieved through putting some targeted plans to solve the problems of education and school dropout.
The Palestinian government and the private sector organizations should also give more interest in the development of the northern Jordan valley through setting up industrial areas and making jobs for inhabitants.

Moreover, The Palestinian Ministry of Health should take care of the Jordan Valley through opening hospitals and medical centers in all areas , and offering basic health services.

All governmental and civil organizations should work together to offer social services of high standard and enhance the process of growth in the areas of housing , building and environment

This can be done through the development of the frame of the work plan, attracting economic and development projects and encouraging the private sector organizations to set up branches in this area.

The government and private sector should also take care of developing the infrastructure of roads and communications, getting permissions needed and holding some meetings to spread knowledge about social habits , identifying the priorities of the social growth and giving projects to the donors according to special needs, offering facilities for constructing various projects and facilitating the way easy for investors to work in the northern Jordan valley area.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

تعتبر قضية التنمية التحدي الأساسي أمام الأمة العربية في سباقها مع الزمن، حيث مرت على هذه الأمة أجيال عديدة عانت فيها من التخلف الاجتماعي في صور مختلفة، فلما استيقظت وجدت غيرها من الدول وقد سبقها في مجالات التنمية، وتضاعفت مسافة التخلف بينهما، إن تلك الدول المتقدمة تواصل تقدمها بعجلة متزايدة، وكان على الدول العربية أن تضاعف حركتها لكي تقطع مسافة التخلف، وتلحق بركب الحضارة، وتحقق ما تصبو إليه من مجتمع الرفاهية.

إن التنمية الاجتماعية تتضمن توفير الرعاية الصحية لكل المواطنين وتوفير التعليم للجميع, وتحسين ظروف العمل بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج, وتوسيع نطاق التأمينات الاجتماعية ليشمل كل المواطنين, ورعاية الشباب وتمكينه من حمل الأمانة وتولي المسؤولية ومواصلة التقدم, ورعاية الأسرة وتمكين المرأة من أداء دورها الإيجابي في المجتمع، ورعاية الطفولة وتمكينها من تحمل مسؤوليات الحياة في المستقبل ورعاية الفئات الخاصة المعوقة والمنحرفة، وتوفير سبل الوقاية والعلاج لها، (حمودة، 1996).

وفي ضوء ذلك تعتبر التنمية الاجتماعية مهمة وحيوية يجب أن تتصدراهتمامات السلطة الفلسطينية ، إذ تعتبر منطقة الأغوار الشمالية من المناطق الحيوية والاستراتيجية بالنسبة لفلسطين وذلك لعدة عوامل؛ من أهمها المساحة الكبيرة مقارنة مع مساحة الضفة، وإنها منطقة حدودية، وكذلك منطقة زراعية وأراضيها من أخصب الأراضي الزراعية وتعتبر سلة الخضار في فلسطين ، إلا أننا نجد أن هناك العديد من العوامل التي ظهرت خلال السنوات الأربع الأخيرة وأثرت بشكل سلبي على عملية التنمية في المنطقة، وأبرزها قيام الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة دونمات كبيرة من أراضيها بحجج أنها

مناطق تدريبية للجيش الإسرائيلي تتم مصادرتها من أجل توسيع المستوطنات ، وكذلك السيطرة على معظم مصادر المياه في المنطقة، والانتهاكات الإسرائيلية التي يمارسونها ضد سكان المنطقة من هدم للبيوت والأضرار الناجمة من عمليات التدريب العسكري للمزروعات، والحواجز العسكرية التي تحاصر هذه المنطقة.

وقد أدى عدم الاهتمام بالمنطقة من قبل الجهات الرسمية المعنية والجهات غير الرسمية في إنصافها من خلال المشاريع التنموية إلى إضعاف المنطقة بأهم قطاعاتها وهي :(الخدمات الصحية، التعليم، الإسكان، المواصلات والاتصالات).
وانطلاقاً من ذلك فقد تولدت لدى الباحث الرغبة في التعرف إلى واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في منطقة الأغوار الشمالية.

2.1 مشكلة الدراسة

تتعرض منطقة الأغوار الشمالية لهجمة شرسة من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي؛ لتفريغها من السكان والاستيلاء على أراضيها من خلال قرار الفصل أحادي الجانب وإعطاء تسهيلات للمستوطنين للعيش فيها ودعمهم بمشاريع انتاجية ومصانع، وبناء معاهد دينية لهم لتشجيعهم للاستثمار داخل الأغوار، وفي نفس الوقت إغلاق كافة المنافذ المؤدية إلى الأغوار، وعدم السماح لأصحاب الأراضي أوالابار أو المزارعين من الوصول إلى المنطقة.

ونتيجة لهذه السياسات والانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي ضد سكانها فقد نقصت الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية، وبناء على ذلك تتحدد مشكلة الدراسة بالسؤال التالي : ما واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية ؟

3.1 مبررات الدراسة

تم إجراء الدراسة انطلاقاً من المبررات التالية:

- تعتبر منطقة الأغوار الشمالية منطقة مستهدفة من قبل الاحتلال الإسرائيلي لتفريغ سكانها والاستيلاء على أراضيها.

- كونها ستسلط الضوء على قضية مهمة في الأغوارالشمالية وهي التنمية الاجتماعية المتمثلة في الخدمات الصحية، والتعليمية، والبنى التحتية، والأوضاع السكانية، واستخدام الأراضي، و العمالة.
- عدم وجود دراسات سابقة مهتمة بموضوع التنمية الاجتماعية في منطقة الدراسة.
- اهتمام من قبل الباحث كونه يسكن في منطقة محاذية لمنطقة الأغوار الشمالية وهي متأثرة بها.

4.1 أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

- تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية المنطقة، وموضوع الكشف عن الظروف الاجتماعية التي يمر بها سكان المنطقة.
- كونها ستشكل إضافة علمية ومعرفية لتناولها موضوعاً جديداً هو واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية.
- ستعمل على تحديد ورسم الواقع في منطقة الأغوارالشمالية، ومن ثم تحديد الاحتياجات والأولويات على المستوى الاجتماعي في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية في تلك المناطق وكذلك ستشكل هذه الدراسة قاعدة للمعلومات.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

1- التعرف إلى "واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية".من حيث المجالات التالية:

- الخدمات الاجتماعية.
  - التعليم.
  - المستوى العمالي.
  - الصحة.
- الإسكان والعمران والبيئة.
- المواصلات والاتصالات.

2- الكشف عن التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية في منطقة الدراسة :

- مجال التحديات الداخلية.
- مجال التحديات الخارجية.
- مجال مواجهة التحديات.

3- التعرف على الفروق في إجابات المبحوثين عن وأقع التنمية الأجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية استناداً لمتغيرات (الجنس – مستوى التعليم – طبيعة العمل – مستوى دخل الأسرة – عدد أفراد الأسرة – الحالة الأجتماعية).

6.1 أسئلة الدراسة

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول :

ما واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية في المجالات التالية ؟

- الخدمات الاجتماعية.
  - التعليم.
  - المستوى العمالي.
  - الصحة.
- الإسكان والعمران والبيئة.
- المواصلات والاتصالات.

السؤال الثاني:

ما هي التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية في منطقة الدراسة في المجالات التالية ؟

- التحديات الداخلية.
- التحديات الخارجية.
- مواجهة التحديات.

السؤال الثالث :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين عن واقع التنمية الاجتماعية في الأغوار الشمالية تتعلق بمتغيرات (الجنس – مستوى التعليم – طبيعة العمل – مستوى دخل الأسرة – عدد أفراد الأسرة – الحالة الاجتماعية)؟

7.1 فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الإحصائية الاتية:

تمثلت فرضيات الدراسة فيما يأتي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى إلى متغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى إلى متغير مستوى التعليم.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى إلى متغير طبيعة العمل .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى إلى متغير مستوى دخل الأسرة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى إلى متغير عدد أفراد الأسرة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، من حيث واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية.

8.1 حدود الدراسة

- الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من أهالى الأغوار الشمالية .
- الحدود المكانية: اقتصر إجراء وتطبيق هذه الدراسة على الأغوار الشمالية.
- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على تناول موضوع واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية.

- الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين شهري 2013/1-2013/9.

9.1 مصادر الدراسة

تمثلت مصادر البيانات والمعلومات التي اعتمد عليها في إجراء هذه الدراسة بما يلي:

- المصدر الرئيسي: استجابات المبحوثين من خلال استخدام الاستبيان ومقابلات .
- المصدر الثانوي: وذلك من خلال مراجعة الكتب والدوريات والإنترنت لعرض الأدبيات السابقه ذات العلاقة بمشكلة الدراسة.

10.1 هيكلية الدراسة

تكونت هذه الدراسة من خمسة فصول وهي:

- الفصل الأول؛ وفيه عرض عام وتمهيد لهذه الدراسة، ومشكلتها، وأهميتها، ومبرراتها، وأهدافها، وأسئلتها، وفرضياتها، وحدودها، ومصادرها.
- الفصل الثاني؛ ويتضمن الإطار النظري للدراسة، وكذلك الدراسات السابقة ذات العلاقة، والتعقيب عليها.
- الفصل الثالث؛ وتناول هذا الفصل عرضاً شاملاً لمنهجية الدراسة، كمنهجية الإعداد، والأدوات، والمجتمع، ومدى اختبار صدق وثبات أداة الدراسة.
- الفصل الرابع؛ واحتوى عرضاً للنتائج وتحليل بيانات أداة الدراسة ومناقشتها .
- الفصل الخامس؛ وتضمن الاستنتاجات، والتوصيات التي انبثقت عن النتائج التي تم التوصل إليها، وأخيراً أضيفت إلى هذه الفصول الخمسة قائمة بأهم المراجع ذات الصلة، والتي استخدمها الباحث في دراسته.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

إن التنمية كعملية قديمة قدم الإنسان نفسه، ولكنها كعلم بدأت في كتابات الاقتصاديين والكلاسيكيين والماركسيين، وكان التركيز في القرن الماضي على التنمية التي تحدث من خلال التطور الدائم للمجتمع الإنساني، وعلى أساس المرور بعدد معين من المراحل المتتابعة, وكان هذا الاتجاه طبيعياً في هذه الفترة التي ظهرت فيها نظرية داروين عن التطور وانعكس هذا على التنمية، ويرجع ظهور المفهوم الحديث للتنمية إلى تفاعل عدة أحداث بدأت بظهور المجتمع الصناعي عقب الثورة الصناعية، حيث كان هذا المجتمع يبحث عن وسائل لتوزيع الاستهلاك الكبير وتنمية اقتصاديات الدول التي نشأت غرب أوروبا.

بعد ذلك جاءت موجات الإفلاس والبطالة أثناء أزمة الكساد العظيم سنة 1929, وبدأ الفكر الاقتصادي يبحث عن وسائل للخروج من الأزمة, ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وبرزت الدول الاشتراكية بنموذج للتنمية، وتبع ذلك انتشار حركات التحرر والاستقلال في دول العالم الثالث التي تريد تحقيق التقدم والقضاء على التبعية؛ كل هذه العوامل تفاعلت معاً وأدت لظهور المفهوم الجديد للتنمية في وسط هذا القرن هو يشمل بجانب النمو والتطور التغير المخطط لمساعدة المجتمع على التقدم وحل مشكلاته, وإن أهدافها تتركز في تحسين ظروف الحياة بإتاحة الفرصة للنمو الاقتصادي من خلال نظرة متعددة الأبعاد تصبح التنمية أحد نماذج التغير، وفي ضوء التطبيق العملي ونتائج تجارب التنمية التي لا ننكر أنها حققت قدراً من النجاح في مجالات عديدة, لا بد من الإشادة بها وان كنا نبغي المزيد بتوجيه الضوء والنقد على بعض أوجه القصور, لان النظرة المتأنية إلى الواقع والى المستقبل تدعو إلى إعادة النظر في مسار التنمية من أساسه وفي هذا نتفق مع دراسة أعدتها مؤسسة

باريلوش في الأرجنتين بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث التنمية التي أشارت إلى إهمال الأبعاد الإنسانية في التنمية, مما يؤدي إلى آثار خطيرة يصعب تداركها على المدى القريب في حين انه من الأيسر نسبيا تفادي الآثار المادية،(سيد وأحمد، 1995).

2.2 الأغوار الشمالية

تبلغ المساحة الإجمالية للأغوار حوالي 720000 دونم تمتد من بيسان حتى صفد، ومن عين جدي حتى النقب، ومن منتصف نهرالأردن حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غرباً ، وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة في الأغوار 280000 دونم ، يستغل منها من قبل المزارعين الفلسطينيين 50000 دونم، أما المصادر منها لأغراض زراعية ملحقة بـ 31 مستوطنة جاثمة على أراضي الأغوار الشمالية حوالي 27 ألف دونم، (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2013).

عند الحديث عن الواقع السكاني الفلسطيني في غور الأردن لا يمكن بأي شكل من الأشكال تجاهل الخلل المفتعل بين عدد السكان الفلسطينيين المحدود من جهة، والمساحة الشاسعة للمنطقة من جهة أخرى، وكل ذلك حصيلة متوقعة لما أسس له الاحتلال على مدار نصف قرن تقريباً من المضايقات والمخططات لإحداث خلل ديمغرافي لصالح المستوطنين على حساب التجمعات الفلسطينية والسكان.

غور الأردن إدارياً يتبع لثلاث محافظات فلسطينية هي أريحا "الأغوار الجنوبية"، ومحافظة نابلس "الأغوار الوسطى"، ومحافظة طوباس " الأغوار الشمالية "، وتعود جذور القاطنين في غور الأردن للمحافظات الثلاث باستثناء نسبة محدودة تعود جذورهم للمحافظات الجنوبية وتحديداً الرعاة ومربو الثروة الحيوانية الوافدون من الخليل وبيت لحم (وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، 2013).

منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بعد حرب عام 1967 والحكومات الإسرائيلية تعتبر غور الأردن بمثابة الحدود الشرقية "لإسرائيل"، بل أبعد من ذلك إذ تتعامل مع المنطقة وكأنها جزء لا يتجزأ من "دولة إسرائيل" عند استعراض الوقائع على الأرض، خاصة المتعلقة بالسيادة وحرية الحركة والتنقل وأملاك الغائبين وغيرها.

وعند استعراض السيطرة على الأرض في غور الأردن نجد أن 1020 كيلو متراً مربعاً منطقة C تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، في المقابل نجد 85 كيلو متراً مربعاً منطقة A تخضع للسيطرة الفلسطينية، وهذه المساحة عبارة عن أصبع في خاصرة الحدود الشرقية مع الأردن.

والجدول الآتي يبين توزيع السيطرة الجغرافية على غور الأردن

الجدول رقم (1) الخاص بتوزيع الأراضي حسب السلطة عليها .

المنطقة	المساحة كم مربع/ تقريبي	النسبة المئوية %
A. السلطة الوطنيـة الفلسطينية	85	7.4
B. قاسم مشترك	50	4.3
C.اسرائيلية	1020	88.3
المجموع	1055	100%

الملاحظ هنا أن هذه النسبة لم يطرأ عليها أي تغير إيجابي لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاقية أوسلو عام 1993، بل على العكس، يمكن القول إن السلطة الفلسطينية تخسر يومياً من أراضي مواطنيها في مناطق C الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية جراء ملاحقة منازل المستوطنين ومواقع الجيش الإسرائيلي لظلها وقت الشروق والغروب،
(منظمة بيت سيلم الاسرائيلية).

وقد استطاعت السلطات الإسرائيلية أن تفرض في غور الأردن منذ العام 1993 ما يمكن تسميته وقائع "ما لك لي، وما لي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل"، وذلك من خلال زيادة المساحات المصادرة لصالح المستوطنين أو لأغراض عسكرية، أو من حيث زيادة عدد المستوطنين(دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية).

أما التجمعات السكانية في الأغوار الشمالية تشمل:(بردلة، وعين البيضاء، وكردله، والمضارب البدوية)، والغالبيه منهم يعملون في القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني، وهي مصدر رزق لهم، وتمتاز المنطقة بخصوبة تربتها وغزارة انتاجها واحتياط استراتيجي لمخزون المياه وكذلك انتاج زراعي متنوع .

قام الاحتلال الاسرائيلي بإنشاء المستوطنات بمحاذاة هذه التجمعات وحفروا لها الأبار الأرتوازية لتزويدها بمياه الشرب والزراعة وعبدوا الطرق، أن معظم الاراضي الزراعية المرويه في التجمعات أصبحت خلف الحاجز اللاكتروني الامني الاسرائيلي ولا يستطيع أصحابها الوصول اليها والزراعات الجافة معرضه للإتلاف على يد قوات الأحتلال الأسرائيلي ،حيث ان هذه القوات تستعمل الاراضي المزروعة لتنفيذ مناورتها مما يعرض قسماً كبيراً من هذه المحاصيل للتلف جراء حراثته بجنازير الدبابات في بداية الموسم او الحريق عند نضوج المحصول، معظمها مستوطنات زراعية أنشئت على مساحة 12ألف دونم وحوالي 60 ألف دونم ملحق بها لاغراض زراعية، وتستغل هذه المستوطنات

مثالية المنطقة لزراعة النخيل والموز والخضروات والأعشاب الطبية وغيرها من المنتجات الزراعية (وزارة الحكم المحلي الفسطينية، 2013).

معظمها مستوطنات زراعية أنشئت على مساحة 12ألف دونم وحوالي 60 ألف دونم ملحق بها لاغراض زراعية ، وتستغل هذه المستوطنات مثالية المنطقة لزراعة النخيل والموز والخضروات والأعشاب الطبية وغيرها من المنتجات الزراعية (وزارة الحكم المحلي الفسطينية، 2013).

عمل الاحتلال من خلال أدوات التضييق والملاحقة والحد من مصادر الإنتاج على إعاقة التنمية الزراعية في هذه التجمعات، واقتصرت المشاريع فيها على مشاريع عائلية لا ترقى للمقارنة وبالتالي المنافسة مع المشاريع التطويرية التي قام بها الاحتلال ومجالسه الاستيطانية في المنطقة، ولعل الأخطر من ذلك أن الاحتلال دفع الشباب الفلسطيني على وجه التحديد لهجرة الأرض، وحوله لجيش من العاملين لصالح تطوير القطاع الزراعي الاستيطاني، وإن كان من الصعب تحديد العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني بحكم أن العمل – سواء للمالكين أو للعاملين– يكون من قبل عائلات وليس أفراداً عاملين في الغالب، إلا أن المناخ الذي فرضه تحول القطاع الأكبر من الشباب للعمل في المستوطنات أتاح المجال لزيادة نسبة المرأة العاملة في القطاع الزراعي بالأغوار بنسبة 35%، والنسبة المتبقية والبالغة 65% من الذكور بمتوسط أعمار 48 سنة، وهذه النسب تلقي الضوء على هجرة الشباب الفلسطيني من أراضيهم الزراعية لصالح العمالة الزراعية في المستوطنات؛ نتيجة عمليات الإحباط المتراكمة التي ولدها الاحتلال للقطاع الزراعي الفلسطيني في المنطقة, حيث يبلغ عدد العمال الفلسطينيين في مستوطنات حوالي 1200 عامل وعاملة ، 60% منهم يمتلكون أراضي في الأغوار الشمالية ، (شريدة، 2010).

المياه مسيطر عليها من قبل الأحتلال الاسرائيلي وعملت على اغلاق الابار الارتوازيه وتم منح اهالي التجمعات السكانية الجزء القليل منها عبر فتحات مياه تابعة لشركة ميكروت الاسرائيلية ، ويمنع الاحتلال الاسرائيلي سكان المنطقة من حفر الأبار الأرتوازيه في أراضيهم المملوكه وتمنعهم من ترميم أبارهم القديمية المرخصه و تجبرهم على أستعمال مياه شركة ميكروت بالكم و النوع الذي تريده تلك الشركة،(محافظة طوباس ،2013).

أما بخصوص مجال الأسكان والعمران ،تعتبر مناطق (عين البيضاء و بردلا) هي مناطق B حسب تقسيمات الاسرائيلين ويسمح البناء فيها والترخيص حسب الاصول وذلك ضمن المخطط الهيكلي للقريتين ، وباقي المناطق ممنوع نهائيا البناء فيها ،ولايوجد لها مخططات هيكليه وتصنيفها حسب التقسيمات الاسرائيليه C حيث لا يعتبرها الاحتلال الاسرائيلي قروى موجوده أصلاً ،وان أي عملية

بناء من قبل الاهالي تتم في هذه القرى والمضارب البدوية يقوم الاحتلال بهدمها، (محافظة طوباس ،2013) .

3.2 التنمية

برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد؛ حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، ولاحقاً تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك مفهوم التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، والجماعة، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، والمنظمات الأهلية (عارف، 2008).

تعددت الأراء حول مفهوم التنمية، حيث تعرف على أنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيدولوجية ، وتعرف بأنها ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر، فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعموره، كما تعرف على أنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم
من حيث المعلومات والخبرات، ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الأتجاهات والسلوك، ما يجعل الفرد أو الجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية، من خلال ما سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط؛ تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة، هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير، تهدف إلى تنمية الموارد و الإمكانات الداخلية للمجتمع (وسيلة، 2005).

فالتنمية هي إحداث تغييرات جذرية في البنى (الهياكل) الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسيه، والثقافيه، والتنظيمية للمجتمع، بغرض تلبية الحاجات المادية والروحية للشعب، (صبيح وأبوحلوة، 2007).

إن المفهوم الإسلامي للتنمية له خصائص الشمولية والتوازن، بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معاً، ويلبي حاجة الفرد والجماعة في تناسق تام وتناغم، فالجهد التنموي يهتم بالإنسان، وهذا يعني أن التنمية موجهة للإنسان لترقية حياته المادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المحيطة به

الإسلام يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية، وهذا ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية في إطارها التطبيقي.

(http://www.islamonline .net/iol-arabic/dowalia/namaa1-1-00/morajaat.asp . 00/morajaat.asp)

4.2 مجالات التنمية

إن اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الإقليمية يؤدي إلى اختلاف درجات وطبيعة التنمية واختلاف مستوياتها ومجالاتها ،فبالنسبة لمجالات التنمية نميز بين التنمية الوطنية التي تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والامكانيات المتاحة، وهي عملية تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبرالوطن، أما التنمية المحلية فهي مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية، والثقافية والأقتصادية للمجتمعات المحلية، وتمكينها من المساهمة بدرجة قصوى في تقدم الوطن ككل، أما بالنسبة لمجالات التنمية فهي : التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية السياسية، والتنمية الإدارية، (الداوي، 1985).

5.2 المشاركة في التنمية

يقصد بمفهوم المشاركة في التنمية أنها كل ما يتصل بالمشاركة في اتخاذ القرارات أو تنفيذ الخطط والبرامج، والاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية، أو المشاركة في الخدمات العامة، أوالمشاركة في الحفلات العامة التي تزيد من وحدة وتماسك المجتمع، أو الوعي بالقيم التي تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها، وهي أيضاً العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة في أن يشارك في وضع الأهداف العامة، وأفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف، نستنتج مما سبق أن هناك أهمية قصوى لدور الفرد في العملية التنموية باعتبار أن الأفراد هم الأقدر على تحديد أولوياتهم وأحتياجاتهم على أرضية ترتيب أهميتها بالنسبة لهم، بالأضافة إلى أهمية المؤسسات الأهلية بالنسبة لهم، كذلك أهمية المؤسسات الأهلية في عملية

التنمية، وهذا نابع من عوامل التماسك والوحدة التي من الواجب توافرها في المجتمع،(عبد الفتاح، 1996).

6.2 التنمية المستدامة

عرفت التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 على أنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية " بحيث تتحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (موشيت، 2000).

كما عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1998).

تتناول التنمية المستدامة ثلاثة جوانب رئيسية؛ وهذه الجوانب هي الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب الإنساني، حيث يجب أن تتفاعل وتتشابك مع بعضها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة ما أمكن ، أما مبادئ التنمية المستدامة فهي : الإنصاف، والتمكين، وحسن الإدارة، والمساءلة، والتضامن .
والإنصاف حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته، والتمكين أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها، وحسن الإدارة والمساءلة خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية، أما التضامن يكون بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى (بارود، 2005).

إن العالم حالياً بحاجة إلى تنمية مستدامة ومتوازنة تركز مبدأ الوقاية بدلاً من العلاج، وهذا يعني أن الاستدامة ليست فقط مسألة بيئية، بل أنها تتعامل مع التغيرات والمشاكل في المجالات الزراعية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، ولذا فإن الاستدامة هي فلسفة برؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية، ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة البيئة وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته، وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة (الغامدي، 2007).

7.2 التنمية الاجتماعية

إن التنمية هي المنظمة التي تبذل الجهود وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة؛ كالتعليم والصحة والأسره و الشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية .
التنمية الاجتماعية تعرف على أنها عملية توافق اجتماعي، ومنهم من يعرفها على أنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أوعلى أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أوعملية تغيير موجهة يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الفرد، (عساف، 2005).

يستخدم مفهوم التنمية الاجتماعية للتعبيرعن الرفاهية الاجتماعية، وذلك من أجل تحديد الموارد التنموية المتاحة وتوفير الخدمات التعليمية والصحية لتنمية قدرات الإنسان الذي يعتبر أداة التنمية وغايتها والمستفيد من مخرجاتها؛ كي يساهم في زيادة المشاركة الشعبية لتحقيق العدالة الاجتماعية ،وبذلك تدخل ضمن مفهوم التنمية الاجتماعية، مفاهيم الحرية والعدالة والمشاركة والأستقرار؛ لزيادة القدرة على الإنتاج، (عبداللطيف، 2007).

التنمية الاجتماعية تسعى إلى اشراك جميع أفراد المجتمع لتحسين مستوى معيشتهم، وتنمية قدراتهم بغرض إشباع حاجاتهم، وتطوير المجتمع وتحقيق المشاركة الاجتماعية بما يتناسب مع القيم الإنسانية من أجل الوصول إلى وحدة المجتمع المادية والمعنوية، ومن هنا نجد أن الإنسان هو جوهر التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم وتطويره، والنهوض بالمستوى الصحي، وتحقيق المشاركة الاجتماعية، وتوفير الحاجات الأساسية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، فالمتتبع لموضوع التنمية الاجتماعية لا يستطيع أن يهمل دورها في رفد مجالات التنمية الاقتصادية والادارية والسياسية والبشرية، فالفرد الذي يمتلك مستوى تعليم جيد سيؤثر في المستوى الاجتماعي و الاقتصادي، (حلاوة، 2009).

التنمية الاجتماعية هي عبارة عن عملية تقوية وتكثيف العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، وتحسين للخدمات الاجتماعية التي تعنى بأمور الفرد ورفع مستواه ثقافياً وصحياً واجتماعياً، وجعله أكثر قدرة على تفهم مشاكله وأمور حياته، إضافة إلى نشر روح التعاون بين أفراد المجتمع من أجل

الوصول إلى حياة أفضل؛ أي أن التنمية الاجتماعية تهتم بنمو الإنسان وتكيفه مع بيئته، (http://www.fao.org/DOCREP/004/X3307A/x3307a12.htm).

تتعدد تعريفات التنمية الاجتماعية من مناظير مختلفة، وسيعرض الباحث بعض وجهات النظر العربية والأجنبية على النحو التالي:

من وجهة النظر الراديكالية:

التنمية هي الارتقاء بمستوى الإنسان؛ ذلك الارتقاء الذي يتحقق من خلال استمرار تحريره من العجز عن إشباع حاجاته الأولية، بحيث يستطيع الانطلاق إلى خلق وإشباع المزيد من الاحتياجات العقلية والروحية؛ أي تلك الاحتياجات التي تميزه عن الكائنات الحية الأخرى ،(نعيم، 2000).

من وجهة النظر المثالية :

تعتبر التنمية من وجهة النظرالمثالية هي عبارة عن " التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها"، والتنمية وفقاً لهذا التعريف تستهدف تغييراً أساسياً في البناء الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف، وتعديلات في الأدوار والمراكز، إلى جانب العمل على تغيير الموجهات الفكرية والقيمية، وبناء القوة التي تعوق التجديدات والاهتمامات الجديدة، (غيث، 1988).

من المنظور السياسي :

منظرين هذا المنظور السياسي يراها تعليماً أحسن، صحة أوفر، ,مسكناً أنسب ووسائل اتصال ونقل أكفأ وأرخص، وإحلال الآلة محل الجهد البشري، وتنوعاً كبيراً في السلع والخدمات المتاحة من حيث النوع والكم والزمان والمكان والسعر المناسب، والبحث عن المكانة والقوة والنفوذ والكرامة بين الشعوب، وهي التدخل الإرادي من جانب المجتمع لإحداث التغيرات الاجتماعية والسلوكية للعنصر الإنساني فيه ليصبح قادراً على استيعاب واستخدام تكنولوجيا التحديث المتاحة بما يزيد ويدعم قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقاته البشرية وموارده غير البشرية في تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للسواد الأعظم من أبنائه عن طريق زيادة الإنتاج القومي وعدالة توزيعه في ظل الأيدلوجية السائدة فيه وثقافته الأصلية التي تميزه وتفرده عن غيره من المجتمعات، (عزيز، 1983) .

من المنظور الاجتماعي النفسي:

أن " مفهوم التنمية الاجتماعية " على الرغم من كونه اصطلاح اجتماعي لم تفصل بوضوح بين هذا الاصطلاح واصطلاح مجتمعي واستخدام الاصطلاحان كمترادفين، ومعيار أو معايير التميز بينهما غير واضحة، وأن عدم الوضوح بين المفهومين أدى إلى خلط مفهوم التنمية الاجتماعية ومفهوم التنمية المجتمعية .فكل الدراسات (النظريات) التي استخدمت مفهوم Social Change لتعبر به في الواقع عن مفهوم Societal Change.

كما يرى أصحاب هذا المنظور أن التنمية الاجتماعية منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منها وذلك بهدف أحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع ، وهي توفير حد أدنى من مستوى المعيشة بين الأفراد، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي، وهناك من يرى أن التنمية هي التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم؛ أي استغلال الناس لمواردهم الطبيعية، فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض من التنمية أن تحقق رفاهيتهم،(بداوي، 2000).

من المنظور الاقتصادي:

وهي توفير حد أدنى من مستوى المعيشة بين الأفراد، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي، هناك من يرى أن التنمية هي التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم؛ أي استغلال الناس لمواردهم الطبيعية، فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض من التنمية أن تحقق رفاهيتهم، وهذا يعني أن عملية التنمية تنصب على استثمار الناس للإمكانيات الطبيعية المتاحة لديهم، (جورج،ف .ترجمة موسى، 1986).

التنمية الاجتماعية هي عبارة عن عملية تقوية وتكثيف العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع وتحسين للخدمات الاجتماعية التي تعنى بامور الفرد ورفع مستواه ثقافيا وصحيا واجتماعيا وجعله أكثر قدرة على تفهم مشاكله وأمور حياته إضافة إلى نشر روح التعاون بين أفراد المجتمع من أجل الوصول إلى حياة أفضل أي أن التنمية الاجتماعية تهتم بنمو الإنسان وتكيفه مع بيئته، (Hobhhouuse,1966)

8.2 أهداف التنمية الاجتماعية

تمثل أهداف التنمية الغايات والطموحات التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها لأفراده ولجماعاته وللمجتمع نفسه، فتسعى التنمية الاجتماعية إلى تحقيق الهدف العام، والذي يتمثل في تحسين مستوى الإنسان وإحداث التغييرات المرغوبة مادياً ومعنوياً ويمكن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية في المجتمع عن طريق استراتيجية شاملة لسياسات وأيدولوجيات من خلال التخطيط الجيد وتهدف التنمية إلى إحداث التغييرات الاجتماعية المرغوبة سواء في الجانب المادي أو البشري لتحقيق التقدم والنمو في المجتمع.

ويمكن أن نعرض أهداف التنمية الاجتماعية على النحو التالي:

أ- أهداف التنمية الاجتماعية على المستوى الدولي

إن مؤتمر البنك الدولي للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية، والذي عقد في باريس في الفترة ما بين 16-17 فبراير 1998 أوضح ستة أهداف اجتماعية كجزء من استراتيجية التنمية الدولية كما يلي:

1- تقليل الفقر بمعدل النصف.
2- تقديم التعليم الأساسي الشامل.
3- تحسين التسوية في التعليم بين الجنسين .
4- تقليل معدل وفاة الأطفال والأجنة.
5- تقليل وفيات الأمهات.
6- التوصل إلى خدمات صحية فعالة،(مؤشرات التنمية في العالم، 2000) .

ب- أهداف التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي:

1- تشير كثير من الدراسات وتقارير المنظمة الدولية أن الهدف النهائي للتنمية هو تحسين مستوى الإنسان بما يوسع قاعدة الانتفاع من الخدمات، كما أن بين أهدافها أيضاً محاربة المزايا التي لا مبرر لها والثروة السكانية التي يتمتع بها البعض بينما الظلم الاجتماعي يخيم على الأغلبية؛ أي أن التنمية الاجتماعية تهتم برفاهية الإنسان والعدل الاجتماعي.
2- تعمل على استثمار الموارد المتاحة والتي يمكن إتاحتها.
3- تعمل على دفع الأفراد والجماعات والمجتمعات باستمرار لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.
4- تسعى التنمية إلى إحداث تغيير مقصود وموجه نحو إشباع الحاجات الإنسانية، وتعتمد هذه العملية على مبدأ أساسي تتلخص في أنه من الممكن توجيه هذا التغير والتحكم في مضامنية واتجاهاته وسرعة ذلك بالتأثير في عناصر المجتمع، هذا وفي عام 1967 حدد مؤتمر وزارة الشؤون الاجتماعية في إفريقيا والذي انعقد في القاهرة في الفترة من 10-13 إبريل أهداف التنمية الاجتماعية وفقاً لمجالاتها على النحو التالي:

1- التعليم

أ- محو الأمية.

ب- تطوير وتحسين التعليم.

ج- رفع مستوى التعليم المهني والعام على جميع المستويات.

د- توفير الإمكانيات والتسهيلات التعليمية والثقافية لكافة قطاعات المجتمع.

2- العمال

أ- ضمان حق كل مواطن في إيجاد عمل.

ب-القضاء على البطالة.

ج- رفع مستوى العمالة في كل من الريف والحضر.

د- توفير الظروف والإمكانيات الملائمة للعمل.

3- الصحة

أ- النهوض بالمستوى الصحي.

ب-توفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان من الجانب الصحي.

4- الإسكان

أ- النهوض بالظروف السكنية والعمل على إنشاء المساكن الاقتصادية للفئات ذات الدخل المحدود.

5-الخدمات الاجتماعية

أ- القضاء على العوامل التي تؤدي إلى الجريمة والانحراف.

ب- القضاء على الجوع (الفقر) ورفع مستوى التغذية.

ج- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي حتى يمكن المحافظة على مستوى معيشة السكان ثم النهوض بها.

د- تشجيع التوسع في التصنيع واتخاذ اللازم نحو المشاكل الناتجة عن التوسع الاقتصادي.

هـ- مساعدة الأفراد والجماعات على تلبية احتياجاتهم ومطالبهم المتغيرة حتى يتمكنوا من القيام بأدوارهم على الوجه الأكمل في رفع عملية التنمية الاقتصادية، (فهمي وآخرون، 1986).

9.2 عناصر التنمية الاجتماعية

نستطيع إجمال العناصر الرئيسية للتنمية الاجتماعية في النقاط التالية:

- التغير البنيوي: ويقصد بذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافاً نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

- الدفعة القوية: ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد، وبجعل التعليم إلزامياً ومجانياً قدرالإمكان، وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان إلى غير ذلك من مشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات.
- الاستراتيجية الملائمة: ويقصد بها الإطار العام والخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الانمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف، (عساف، 2005).

10.2 شروط ومتطلبات التنمية الاجتماعية

1- الشروط البيئية

البيئة ليست فقط كل ما هو طبيعي حولنا, فهناك البيئة المادية وهي نتاج جهد بشري، ويتحكم في جزء كبير منها التقدم الاقتصادي واكتشاف الموارد الجديدة، وتطور البيئة الأساسية والبيئة عامل مساعد أو معوق لنجاح السياسات الاجتماعية، وتتسع البيئة لتشمل إلى جانب البيئة الاقتصادية البيئة السياسية والاجتماعية، وتأثير البيئة لا يختفي ولا يقل، ولكن على خلاف ذلك فالبيئة نفسها يزداد حجمها واتساعها وثراؤها وتعقيداتها.

2-الشروط الاجتماعية

تشير إلى قدرة الأفراد على تحديث البناء الاجتماعي التقليدية وتطورها، ثم قدرة الأفراد على التكيف مع المؤسسات الاجتماعية الحديثة، ويتحقق ذلك عن طريق القوى الذهنية من حيث تصميمها على تطوير المؤسسات الاجتماعية والتصدي لمعوقات تحديثها.

3-الشروط المؤسسية

يقصد بها خلق وتطوير مؤسسات اجتماعية جديدة خلاف مؤسسة الأسرة؛ بحيث يتمكن الأفراد من الخروج من عزلتهم والاتصال بجماعات أخرى وأفراد آخرين عبر هذه المؤسسات الاجتماعية الجديدة التي تعد مصدراً للرزق والحماية، ويقصد بهذه المؤسسات الحكومية والمجالس المحلية الأهلية ودورالقضاء، وهذه المؤسسات تتيح للأفراد فرصة للاندماج والمشاركة في مجتمعهم، (شادي وآخرون، 2002).

11.2 ركائز التنمية الاجتماعية

تتعدد ركائز التنمية الاجتماعية والتي تمثل ضرورة للتنمية الاجتماعية والتي بدونها لا يمكن أن تصل إلى أهدافها وتتمثل في الآتي:

1- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير, والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف الى النهوض بهم؛ وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة يتخطى حدود حياتهم التقليدية, وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة, وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج, وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها, وعدم إشراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها, ذلك لأن جمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية يقف عقبة أمام التجديدات والتغييرات التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم الراسخة.

2- تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد، وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات أقيمت أساساً لحل وعلاج مشكلات المجتمع.

3- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلاً في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكانية، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية, فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع, وقليلة التكاليف ما أمكن, والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة، وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع، ولا يمكن الحصول على الثقة دون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من جراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم .

4- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع؛ سواء كانت مادية أو بشرية، ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالاً وظيفياً أوسع.

وتعتبرعملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود؛ باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع، فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له، وينطبق هذا أيضا على الموارد البشرية، فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحاً في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة .

5- الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات المعاصرة حيث تمثل المعرفة ضرورة للتطوير والتغيير وابتكار كل ما يتطلبه العمل التنموي من أدوات وطرق للعمل لإيجاد خدمات جديدة تتناسب مع متطلبات العصر؛ فالتكنولوجيا تمثل الوسائل الديناميكية المتطورة لتحقيق الطموحات والأهداف، وعلى هذا لا يمكن استمرارية التنمية دون تنمية القدرات، والاهتمام بتوليد التكنولوجيا المحلية، واستيعاب المستوردة منها، (خاطر، 1995).

12.2 فلسفة التنمية الاجتماعية

يقصد بفلسفة التنمية الاجتماعية أنها مجموعة الحقائق والقيم المستمدة من الأديان السماوية والتي تتفق مع أيديولوجية المجتمع والتي تواجه أخصائيي التنمية، والتي بدونها لا يمكن تحقيق أهدافها ويمكن أن نعرض منها:

1- إن الإنسان هو هدف التنمية الاجتماعية وهو بؤرة التركيز في كل عملياتها .
2- احترام كرامة الفرد والإيمان بقدرة الفرد والجماعة على تحقيق مستوى معيشة أفضل .
3- محور التنمية هو شخصية الفرد ذاته وشخصية المجتمع من جميع النواحي، فالتنمية عملية متكاملة.
4- إن المشاركة هي السلوك الحقيقي للديمقراطية؛ المشاركة في الحكم وفي العمل وفي تغيير الاتجاهات وهي أساس التنمية الاجتماعية الشاملة.
5- الاعتماد على النفس كوسيلة للتعبير عن إيمان الفرد بنفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه، بل وفي التعبير عن إرادة التغيير.
6- التنمية الاجتماعية عمل إنساني تمتد ضرورته في طبيعة الإنسان كمخلوق اجتماعي سياسي يسعى دائما إلى البقاء والاستمرار مستعيناً في ذلك على ما يتمتع به بصفته الاجتماعية.
7- إن أهداف ومبادئ التنمية تنبع أساساً من مبادئ وأهداف الأديان السماوية، بل وتعتبر موحدة في احترام كرامة الإنسان والالتزام الذي يفيد التكامل الاقتصادي .
8- إن التنمية هي الترجمة الحقيقية والتعبير الإنساني لمفهوم التعاون؛ حيث تحقيق العدالة والمساواة والإخاء والمشاركة الفعلية بمعناها السليم في تحمل المسؤولية الاجتماعية والتي يتحقق بها تقدم المجتمع.
9- الإيمان بفاعلية التخطيط الموجه نحو عمليات التعامل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والهيئات داخل المجتمع بشكل يسهم في حل مشاكل هذا المجتمع.
10- احترام كرامة الفرد والإيمان بقدرة الفرد والجماعة على تحقيق مستوى معيشي أفضل .

11- محور التنمية هو شخصية الفرد ذاته وشخصية المجتمع من جميع النواحي؛ فالتنمية عملية متكاملة، (عثمان، 1987).

13.2 مداخل التنمية الاجتماعية

تعددت الأفكار التي تحاول تناول المدخل النظري للتنمية الاجتماعية، ويعد من أبرز هؤلاء العلماء "ساند رز" ووليو ايفن" وروس، ويمكن عرض أبرز المداخل الأساسية لتفسير قضية التنمية الاجتماعية على النحو التالي

1- المدخل التربوي

يعد هذا المدخل من أقدم المداخل لدى الدوائر العالمية التي تبنت حركة الإصلاح بالمجتمعات الريفية، والذي أطلق عليه حركة التربية الأساسية وحركة الإرشاد الزراعي بالولايات المتحدة الأمريكية، وترتكز فلسفة هذا المدخل على تعليم الكبار ومحو الأمية بهدف مساعدة من لم تصل إليهم تلك المساعدة من المؤسسات التعليمية الموجودة، وذلك لتفهم مشكلات بيئتهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وأفراد ولإكتسابهم مجموعة من المعارف والمهارات لتحسين أحوالهم تحسيناً مطرداً ودفعهم للمشاركة بصورة فعالة في النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

2- مدخل الانتشار الثقافي

وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى التنمية كشكل من أشكال التغيير الاجتماعي، وهي نقل مقومات التقدم المادية واللامادية إلى المجتمعات المتأخرة، بدءاً من المعرفة العلمية والتكنولوجية ورأس المال والمهارات والقيم الغربية وذلك بقدر ما تتقبل الدول المتخلفة هذه المقومات.

ومن أهم منظري هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية (ولبرت مور، ودانيال ليرنر، وكارل دوتش).

وتتحدد الأفكار الأساسية للاتجاه الانتشاري في أن على الدول المتخلفة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما أرادت تحقيق التنمية، وأن العناصر الثقافية تنقل من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة، ثم تنشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية، وقد أضاف هذا الاتجاه أبعاداً جديدة إلى عملية التنمية بتركيزه على أهمية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلاد الغربية وبقية أجزاء العالم، ويذهب هذا الاتجاه إلى افتراض أن الدول النامية قد تتجه إلى النموذج الغربي في التنمية وذلك اعتقاداً بأن المجتمعات الصناعية المتقدمة، وأن التكنولوجيا والثقافة التنظيمية المرتبطين بالتصنيع تشكلان نسقاً اجتماعياً معيناً، مما يترتب على نقلهما إلى المجتمعات النامية تحول الثقافة والبناء الاجتماعي بحيث يشبه النموذج الغربي من المجتمعات.

3- مدخل العملية

يركز هذا المدخل على سلسلة العمليات المتعاقبة والتي ينتقل من خلالها النسق من صورة إلى صورة أفضل، وتركز هذه العمليات على التنمية البشرية، وهذا المدخل لا يهدف إلى تحقيق أهداف مادية واضحة بقدر تركيزه على تنمية ديناميات التفاعل الداخلي في النسق بهدف القضاء على اللامبالاة التقليدية لدى أعضاء المجتمع، وتحقيق مشاركتهم الإيجابية في توجيه مسارات مجتمعهم مع الوصول إلى ترشيد القرارات وممارسة التنفيذ، وبالتالي يكون هدف هذا المدخل تحريك أبناء المجتمع وتحويلهم إلى عناصرإيجابية في الموقف الإنمائي من خلال إبراز قيادات محلية قادرة وفعالة، ويتناول البعض هذا المدخل من خلال المشاركة الاجتماعية و تتمثل أبعاده في المشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بمجتمعهم، والمشاركة في البرامج والنشاطات والمشاركة في تقبل قيم التنمية، (عبدالفتاح، 2003).

4- المدخل الإداري

هو مدخل يعتبر أن قضية التنمية الاجتماعية هي إحدى القضايا الفرعية للعملية الإدارية الشاملة، وهو مدخل ظهر لدى الدوائر الاستعمارية البريطانية، والتي عولجت في إطارها قضية تنمية المجتمع لأول مرة كأسلوب إداري يمكن أن يستخدم في إدارة المستعمرات الإفريقية، وكان هذا المدخل يستهدف التركيز على بعض القطاعات التي تخدم المصالح الاستعمارية مع اجتذاب مساهمات الأهالي في تحقيق هذا الهدف، (حافظ، 2000).

5- مدخل الموارد الداخلية

ويركز هذا المدخل للموارد الداخلية على جماهير المجتمع أنفسهم، مع الاستعانة بمرشد خارجي كموجة، ومن أنصار هذا الاتجاه "ساندرز" الذي يؤكد وجود أخصائي للتنمية كمرشد خارجي يمكنه القيام بدور المرشد والخبير الباحث والمحلل، وهي نفس الأدوار التي يؤكد عليها "موري روس"، (محمد، 2003).

2. 14 مراحل التنمية الاجتماعية

الاعتبارات التي تراعى في مراحل التنمية الاجتماعية :

1- تختلف المجتمعات عن بعضها البعض اختلافاً كبيراً أو صغيراً من ناحية حجمها ودرجة تماسكها وتعقد الحياة فيها، وإمكانياتها المادية والتنظيمية ومصادر دخل أفرادها، ودرجة نضوجها، وتقاليدها وعاداتها، وطرق معيشتها، وتوفر الخدمات فيها وغير ذلك من العناصر؛ أي أن لكل مجتمع مقومات ومميزات تتباين مع مقومات ومميزات أي مجتمع آخرمن هنا تأتي الصعوبة في تحديد خطوات معينة يلتزم بها أخصائيو التنمية الاجتماعية عند عملهم مع المواطنين في المجتمعات.

2- كما أن المجتمعات تختلف فإن الهيئات المشتغلة بعمليات التنمية والتنظيم تختلف أيضاً، فبعضها حكومي والبعض الثاني أهلي، ومنها ما يملك الإمكانات الكبيرة وبعضها إمكانياته محدودة للغاية، وبالتالي التفاوت في تحقيق الأهداف .

3 – يختلف العمل في التنمية من حيث المستوى فقد يكون على مستوى المجتمع المحلي (القرية،أو الحي، أوالمدينة الصغيرة)، وقد يكون على مستوى المحافظة، كما قد يكون على المستوى الدولة بأكملها، وفي كل حالة من تلك الحالات تختلف طبيعة العمل، فدرجة اشتراك الأهالي في المستوى المحلي تختلف عنه في المستوى القومي، أي أنه مع وجود تشابه عام بين الخطوات العامة للتنمية الاجتماعية تنظمه جميع المستويات، إلا أن طبيعة العمل في كل خطوة تختلف باختلاف المستوى كما أن بعض الخطوات وخاصة بعض الخطوات التمهيدية قد تلغي أصلاً في بعض المستويات، (خاطر، 1995).

15.2 الدراسات السابقة

دراسة مركز العمل التنموي – معا (2011) كانت بعنوان : (العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن الزراعية) هدفت الدراسة إلى تناول واقع العمالة الفلسطينية في المستوطنات الزراعية المقامة على أراضي غور الأردن، والبحث في نظام العمل المتبع من قبل المشغلين الإسرائيليين في المستوطنات بالاضافة إلى الأجور والتحصيل العلمي للعمال ، كذلك تهدف الدراسة إلى البحث عن نسبة العمال المجتازين للحواجز العسكرية التي أقامها جيش الاحتلال الإسرائيلي على مداخل الأغوار، والمدة التي يقضيها العمال على الحواجز والسبب ، كما هدفت الدراسة إلى تناول عمالة الأطفال وعمالة النساء ضمن مجتمع الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع (324) استبانة ممثلة لمجتمع الدراسة المحدد بحوالي (1800) وقد شكلت العينة المستهدفة (18%) من مجتمع الدراسة، وقد روعي أسلوب العينة العشوائية في توزيع الاستبانة على الفئة المستهدفة، وقد جاءت نتائج الدراسة كما يلي :

أظهرت الدراسة مستوى التحصيل المتدني للعمالة الفلسطينية في المستوطنات الزراعية المقامة على أراضي غور الأردن، والمعاناه اليومية التي يتكبدها من المجتمع المستهدف لاجتياز حواجزعسكرية أقامها الاحتلال على مداخل غورالأردن في محاولة الوصول لمكان العمل في المستوطنات الزراعية، والعمالة الفلسطينية في المستوطنات الزراعية هي عمالة نساء، والنسب المرتفعة لعمالة الأطفال في مستوطنات غور الأردن الزراعية، والأجور المتدنية لعمالة الأطفال والعمال البالغين في المستوطنات الزراعية المقامة على أراضي غورالأردن، كذلك فإن العمل في المستوطنات لا يقتصر في العادة على رب الأسره، بل تعداه إلى اصطحاب من أولياء الأمور لواحد من أبنائهم على الاقل للعمل في المستوطنات الزراعية.

وكانت أهم التوصيات هي : على المؤسسة الفلسطينية الرسمية السعي إلى قانون مقاطعة العمل في

المستوطنات بعد إيجاد بديل يكفل للعمال بشكل عام ومن منهم في المستوطنات الزراعية بشكل خاص العيش بكرامة، ويتوجب على الإعلام المحلي والدولي تكثيف الجهود لإبراز معاناة المواطنين ومنهم العمال أثناء المرور على الحواجز العسكرية التي أنشأها الاحتلال على مداخل غورالأردن، ويتوجب على المؤسسات التي تعني بحقوق الأطفال في الأراضي الفلسطينية التواصل مع ذوي الأطفال العاملين في المستوطنات الزراعية للحد من الظاهرة ولمحاولة إعادة المتسربين من المدارس لمقاعدهم واستيعاب الآخرين ضمن برامج تأهيلية تضمن عدم عودتهم للعمل في المستوطنات، كذلك يتوجب على المؤسسات ذات العلاقة التواصل مع أولياء الأمور للحد من ظاهرة اصطحاب الأبناء للعمل في المستوطنات.

دراسة بحثية ميدانية معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) (2010) بعنوان : (تأثير حملات المقاطعة على القدرة الإنتاجية للمستوطنات؛ الانتاج الزراعي والصناعي للمستوطنات ؛ مستوطنات الأغوار ومجمع بركان الاستيطاني كمثال).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير حملات المقاطعة على القدرة الإنتاجية للمستوطنات زراعياً وصناعياً.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اللجوء إلى اختيار عينة من مقاولي عمال فلسطينيين بهدف وصف أداء منشآت المستوطنات الزراعية في الأغوار، وتأثير حملات مقاطعة منتجات المستوطنات على القدرة الإنتاجية لها، حيث أشارت النتائج إلى أن 70% من منشآت المستوطنات الزراعية في الأغوار تراجع أداؤها "50%" أو تأثر "20%"، وأرجع 40% من الذين شملتهم العينة سبب التراجع إلى حملة مقاطعة منتجات المستوطنات في الأسواق الفلسطينية، بينما عزى 30% منهم سبب التراجع لحملات المقاطعة الدولية، بينما قال 10% إن سبب التراجع هو قرار السلطة بمقاطعة العمل في المستوطنات. وبحسب المسح الميداني الذي أجراه الباحث واتخاذ مستوطنة ميحولا كعينة عشوائية لدراسة تأثير حملات المقاطعة على إنتاج المستوطنات تبين أن 4 مشغلين إسرائيليين ما زالوا يعملون بكامل طاقتهم الإنتاجية وكالمعتاد "وهم يائير، وموشي، ويودا، ومائير"، وذلك من أصل 15 مشغل كانوا يستغلون حوالي 750 دونماً من أراضي الفلسطينيين المصادرة لزراعة الأعشاب الطبية وغيرها من المنتجات الزراعية، ومن أصل 11 مشغلاً هناك 5 أفلسوا والمتبقون الستة تراجع أداؤهم وطاقتهم الإنتاجية للنصف، وقد وصل الأمر حد تلف بعض المنتجات الزراعية في مستوطنات الأغوار كما هو الحال على سبيل المثال في إحدى كروم الرمان في "ميحولا" حيث تسببت حملة مقاطعة المنتجات بتلف المحصول بعد أن عزف تاجر فلسطيني عن ضمان المحصول كعادته من 7 سنوات، وكان لهذه الأسباب أن تراجعت المساحات المستغلة للزراعة من قبل مستوطني ميحولا إلى 470 دونماً تقريباً من أصل 750 دونماً.

دراسة منال قشوع ، (2009) بعنوان : (استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية –حالة دراسية منطقة الشعراوية)، تناولت هذه الأطروحة دراسة شاملة لمنطقة الشعراوية في شمال محافظة طولكرم من حيث خصائصها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والخدماتية, كما تناولت الإمكانات والفرص في المنطقة في ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة عن التجمعات السكانية في منطقة الشعراوية, وايضاً المعلومات والبيانات التي جمعتها الباحثة من خلال المسح الميداني.

الهدف الرئيسي لهذه الأطروحة هو وضع استراتيجيات ملائمة للتنمية الريفية المتكاملة تعمل على تطوير التجمعات السكانية في المنطقة, وجذب الاستثماراليها، واستغلال إمكانيتها من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي من رفع مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم وتحسين مستوى الخدمات.
اعتمدت الدراسة في منهجيتها بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أدوات المسح الميداني والمقابلات الشخصية مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في منطقة الدراسة بشكل خاص ومحافظة طولكرم بشكل عام.
أظهرت نتائج الدراسة مدى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الشعراوية، وكذلك خصائصها الطبيعية والديمغرافية من حيث موقعها الجغرافي ووقوعها على أكبر حوض مائي .
أشارت النتائج إلى أن هذه المنطقة تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية نتيجة إقامة جدار الفصل العنصري على أخصب أراضيها ما أدى الى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة.
وأوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجية التطوير الريفي على المدى القصير بهدف التغلب على جزء من مشاكل ومتطلبات التنمية في منطقة الشعراوية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الاستراتيجيات على المديين المتوسط والبعيد كاستراتيجية التخطيط والتنظيم الريفي, واستراتيجية تطوير قطاع التصنيع الزراعي, واستراتيجية تحسين مستوى الخدمات وتلبية احتياجات السكان وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع المقترحة وذات الأولوية.
في النهاية أكدت الدراسة على أهمية تفعيل دور مجلس الخدمات المشترك في تحقيق التنمية في منطقة الشعراوية بالشراكة مع الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي من أجل توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع التنموية.

دراسة إياد صالح، (2009) بعنوان: (اتجاهات التطور العمراني في مدينة طوباس – دراسة في مورفولوجية المدينة)، هدفت إلى التعرف على أهم التطورات العمرانية التي طرأت على مدينة طوباس سابقاً من خلال قراءة تاريخية وجغرافية للوثائق المتاحة، كما قامت الدراسة بمحاولة للاستشراف والتنبؤ باتجاهات هذا التطور في المستقبل، واعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأساليب العلمية والإحصائية، حيث استخدمت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي باستخدام الاستبيان

ودراسة الخرائط لتوفير أكبر قدرمن المعلومات الإساسية للدراسة، بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى المتوفرة من مصادر مختلفة.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : طوباس مدينة ريفية، ولا تزال تخطو خطواتها الأولى لتكون مركزاً حضرياً، وأغلب بيوتها شيد في عهد السلطة الفلسطينية، والطابع العشائري هو المهيمن على النسيج الاجتماعي، وعدم وجود صرف صحي للمياه العادمة للمدينة، وتفتقر إلى صورة المدينة من حيث الشكل الجمالي لعدم وجود ساحات مخصصة للترفيه والتنزه، وعدم وجود أشجارعلى الطرقات، أما أهم التوصيات في التخلص من الفوضى والعشوائية والازدحام في وسط المدينة، العمل على إيجاد البنية التحتية اللازمة لازدهار المدينة واستقطاب الاستثمارات من الخارج ، والاهتمام بالمظهر الجمالي للمدينة من خلال إنشاء ساحات عامة وخضراء ،مخصصة للمتنزهات والحدائق العامة.

دراسة غالب السالم،(2008) بعنوان : (واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس)، الهدف من هذه الأطروحة بشكل رئيسي وهوالتعرف على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للتجمعات السكانية في منطقة طوباس (طوباس، طمون، تياسير، عقابا، الفارعة)، واتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي باستخدام بعض الأدوات العلمية مثل الاستبيان والمقابلة؛ لتوفير أكبر قدر من المعلومات الأساسية للدراسة، بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى المتوفرة من مصادرها المختلفة.

إن من أهم نتائج الدراسة التي خلص إليها الباحث عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات العامة بشكل منصف؛ الأمر الذي يؤدي إلى تميز بعض المناطق عن المناطق الأخرى في منطقة الدراسة، إضافة إلى ضعف في مجال الخدمات الطبية، حيث تعاني المنطقة بشكل رئيسي من عدم توفر أي مستشفى إضافة إلى وجود عجز في المراكز الصحية، ونقص في توفر الأطباء المتخصصين .

خلصت الدراسة إلى زيادة توجه المجتمع المحلي نحو البناء في المناطق الزراعية ، الأمر الذي يهدد المستقبل الزراعي للمنطقة ، كون منطقة الدراسة تعتمد إلى حد كبير على القطاع الزراعي، وأوصت الدراسة بضرورة توفير العدالة في توزيع مراكز الخدمات العامة ، وكذلك العمل على إنشاء مستشفى حديث يعمل على تقديم الخدمات الطبية.

ومن التوصيات المهمة الأخرى ضرورة العمل على دعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني لما في ذلك من أهمية في تحقيق التنمية، اضافة الى ضرورة العمل على استصلاح الأراضي غير المستغلة لزيادة رقعة الأراضي الزراعية وبالتالي زيادة فرص وامكانيات التنمية.

دراسة هاني نجوم، (2000) بعنوان : (امكانيات تنمية الأغوار الفلسطينية و اقامة قطب مواز لأريحا)، تناولت الأطروحة دراسة تفصيلية لإقليم الأغوار من حيث المزايا والإمكانيات المتوفرة، وكذلك المشاكل والعوائق التي يواجهها، وركزت الدراسة على الاحتلال كعائق أساسي من حيث سيطرته على (90%) من مساحة أراضي الإقليم، كذلك ركزت على العشوائية وسوء التنظيم العمراني في ظل عدم وجود مخططات إقليمية وهيكلية تحدد اتجاهات التطور واستعمالات الأراضي، إضافة إلى ذلك بينت الدراسة عدم وجود بنية تحتية مؤهلة، واقترحت الدراسة وضع خطة تنموية لإقليم الأغوار ترتكز على إقامة قطب نمو مواز لمدينة أريحا، حيث رشحت الدراسة منطقة الجفتلك كونها الأنسب من حيث الموقع وسهولة الاتصال مع المناطق الأخرى.

دراسة سعودي وسراي، 2004 بعنوان : (إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة)، تطرقت إلى المشكلات الاقتصادية التي زعزعت كيان معظم اقتصاديات العالم وهي ظاهرة البطالة التي تعتبر من المواضيع التي كانت مجالاً للدراسة والاهتمام خاصة في البلدان المتقدمة، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هذه الظاهرة، وإذا تكلمنا عن البطالة في بلادنا نجد أنها بقيت الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية، خاصة بعد تعرض الاقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي إلى أزمة اقتصادية بعد السقوط الحر لأسعار البترول، وظهرت بذلك عدة اختلالات نتيجة اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير فانخفض النشاط التنموي وتقلصت مداخيل البلاد، وعرفت بذلك البطالة مستويات مرتفعة وعجزت أغلب المؤسسات العمومية في إحداث مناصب عمل جديدة.
تحاول هذه الورقة البحثية تقديم مساهمة متواضعة تتعلق بتبيان دور استراتيجية التنمية الريفية للحد من البطالة في الجزائر، وذلك بالتعريج على واقع هذه الاستراتيجية في الجزائر، ومدى مساهمتها في التنمية الريفية.

دراسة نصوح العلي،(2012) كانت بعنوان: (دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية)، هدفت هذه الدراسة إلى تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد والفئات الاجتماعية المهمشة وتلبية احتياجات المجتمع المحلي التي تقع خارج مسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال التعرف على واقع مساهمة المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات الشمال، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدام الاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من المنظمات الأجنبية العاملة في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، كما اشتملت دراسته على 36 منظمة، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة حصصية.

قد بينت نتائج الدراسة أن الإطار التنظيمي جاء في أعلى سلم السياسات التنموية التي تحكم عمل المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية، وجاء الإطار الإداري والقانوني للمنظمات في المستوى الثالث، وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها : ضرورة قيام المنظمات الأجنبية بالإفصاح عن ميزانيتها الحقيقية، ونشر التقارير بصورة دورية، وتبني سياسة واضحة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لتوفير مناخ قانوني لتسهيل عمل المنظمات الأجنبية، وإضعاف معوقات التنمية الاجتماعية في محافظات الشمال، ووضع بيانات إحصائية لمعرفة مدى مساهمة المنظمات الأجنبية في القطاعات المختلفة لإفادة الدارسين.

دراسة د.عبدالعظيم الإمام،(2005) بعنوان:(دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات الريفية في الدول النامية، وقدمت الورقة نماذج تعريفية لمفهوم المشاركة الشعبية، كما أبرزت المفهوم من منظور إسلامي, ومن منظور التقليدي، وأهم ما ركزت عليه التعريفات بالمفهوم : الشعور بالمسؤولية، وحرية الاختيار ومبدأ الشورى والجهد المجتمعي على شكل فريق في وضع الخطط وتنفيذها وتقييم، كما أوضحت الدراسة الفئات المعنية بالمشاركة وهي المجتمع المحلي، والتنفيذيون، والمتأثرون بالمشاريع والبرامج التنموية.
أستعرضت الدراسة أهداف المشاركة وأثرها في إنجاح التنمية المستديمة, وركزت على المرتكزات الأساسية للمشاركة المتمثلة في الديمقراطية، واللامركزية ووعي المجتمع المحلي والرغبة في المشاركة، هذا فضلاً عن وضوح مضامين المشاركة والتمثيل الحقيقي للمواطنين، وأظهرت الدراسة أنواع المشاركة وكيفية تحقيقها، كما أبرزت مبررات المشاركة وضرورتها، وأن نجاح المشاركة لا بد أن يراعى فيه تحاشي معوقات سيطرة التكنوقراط، وطغيان دورالدولة، كما أن الانتقائية في المشاركة, وسيطرة النخب مضافاً إليها تدني درجة وعي المواطنين تعد عوامل سالبة تقود لفشل المشاريع والبرامج.

ولتطبيق الدراسة على أرض الواقع قدمت أربع تجارب عالمية في الدول النامية للتنمية المحلية بالمشاركة, شملت سيرالانكا، وزامبيا، وغانا والسودان، ومن الجدير بالملاحظة التباين في هذه المشاريع والبرامج المنفذة الناتج عن اختلاف المشاكل والاحتياجات في المجتمعات المحلية في كل دولة من تلك الدول، ولعل في ذلك توضيح للمشاركة حسب الظروف السائدة في المجتمعات بما سيجعلها أمثلة يمكن الأخذ بها أو تحويرها حسب ما تتطلبه الأوضاع في كل مجتمع.

Jarret,Sullivan,Watkins(2005) دراسة بعنوان (تطورالتنمية الاجتماعية من خلال المشاركة في تنظيم برامج الشباب، تناولت هذه الدراسة برامج المؤسسات الشبابية التي تخدم الشباب و المجتمع من

خلال الدمج المجتمعي الذي يؤدي الى التنمية الاجتماعية، وقد أسهبت هذه الدراسة في الحديث عن كيفية حدوث التنمية الاجتماعية وتأثيرها على الطاقات الشابة، ومن خلال البرامج الشبابية ثم تحديد العلاقة بين المجتمع و الشباب والتي مرت بمراحل متعددة أثناء تنفيذ النشاطات الشبابية لتصل إلى التنمية الاجتماعية والتطويرالمجتمعي.

16.2 التعقيب على الدراسات

من خلال العرض السابق للدراسات سواء العربية أوالأجنبية، يتضح أن الدراسات تناولت موضوع التنمية الذي نال اهتمام عدد من الباحثين الذين درسوه من جميع جوانبه.

ففي دراسة مركز العمل التنموي التي ركزت على العمالة الفلسطينية في مستوطنات الأغواربينت أن هناك نسباً مرتفعة لعمالة الأطفال في مستوطنات غور الأردن الزراعية.

وأوضحت دراسة الأبحاث التطبيقية (أريج) مدى تأثير حملات المقاطعة على القدرة الإنتاجية للمستوطنات في الأغوار في المجالين الزراعي و الصناعي.

وأشارت دراسة منال قشوع إلى ضرورة تفعيل دور مجلس الخدمات المشترك في تحقيق التنمية في منطقة الشعراوية بالشراكة مع الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي؛ من أجل توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع التنموية وتبني استراتيجية التطوير الريفي على المدى القصير، بهدف التغلب على جزء من مشاكل ومتطلبات التنمية في منطقة الشعراوية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الاستراتيجيات على المديين المتوسط والبعيد كاستراتيجية التخطيط والتنظيم الريفي.

أما دراسة إياد صالح فقد تناولت أهم التطورات العمرانية التي طرأت على مدينة طوباس عبر الماضي من خلال قراءة تاريخية وجغرافية للوثائق المتاحة، كما قامت الدراسة بمحاولة للاستشراف والتنبؤ باتجاهات هذا التطور في المستقبل، وتميزت بأنها ركزت على وجوب التخلص من الفوضى والعشوائية والازدحام في وسط المدينة وذلك بالعمل على إيجاد البنية التحتية اللازمة لازدهار المدينة واستقطاب الاستثمارات من الخارج، والاهتمام بالمظهر الجمالي للمدينة من خلال إنشاء ساحات عامة وخضراء مخصصة للمتنزهات والحدائق العامة.

وتحدثت دراسة غالب السالم عن واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، وتميزت بضرورة توفير العدالة في توزيع مراكز الخدمات العامة، وكذلك العمل على إنشاء مستشفى حديث يعمل على تقديم الخدمات الطبية، والعمل على ضرورة دعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لما في ذلك من أهمية في تحقيق التنمية، إضافة إلى ضرورة العمل على استصلاح الأراضي غير المستغلة، لزيادة رقعة الأراضي الزراعية وبالتالي تقود إلى زيادة فرص وإمكانيات التنمية.

من جهة أخرى ركزت دراسة هاني نجوم على أن هناك إمكانية لتنمية الأغوار الفلسطينية واقامة قطب مواز لأريحا من خلال وضع خطة تنموية لإقليم الأغوار ترتكز على إقامة قطب نمو مواز لمدينة أريحا، حيث رشحت الدراسة منطقة الجفتلك كونها الأنسب من حيث الموقع وسهولة الاتصال مع المناطق الأخرى.

وتناولت دراسة سعودي وسراي استراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة، وكذلك ظاهرة البطالة التي تعتبر من المواضيع التي تستحق الاهتمام خاصة في البلدان المتقدمة، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هذه الظاهرة، وحاولت هذه الورقة البحثية تقديم مساهمة متواضعة تتعلق بتبيان دوراستراتيجية التنمية الريفية للحد من البطالة في الجزائر، وذلك بالتعريج على واقع هذه الاستراتيجية في الجزائر، ومدى مساهمتها في التنمية الريفية.
كما تناولت دراسة نصوح العلي دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، وتميزت بأنها وضحت دور المنظمات الأجنبية في تحقيق التنتمية الاجتماعية من خلال البرامج والمشاريع المنفذة ومدى انسجامها مع واقع المواطنين، والابتعاد عن التقارير التي تبين مدى الإنجازات التي قامت بها المنظمات الأجنبية وبيان رضا المواطنين عنها لتسهيل الحصول على التمويل.
تحدثت دراسة د.عبدالعظيم الإمام عن أهمية دورالمشاركة الشعبية في التنمية المستديمة بالمجتمعات الريفية في الدول النامية ووضحت أهداف المشاركة وأثرها في إنجاح التنمية المستديمة, وركزت على المرتكزات الأساسية للمشاركة المتمثلة في الديمقراطية، واللامركزية ووعي المجتمع المحلي، والرغبة في المشاركة، هذا فضلاً عن وضوح مضامين المشاركة والتمثيل الحقيقي للمواطنين.
أما دراسة Jarret فقد بينت أهمية الدمج الاجتماعي من خلال العلاقة الجيدة مع المجتمع والشباب ما يؤدي إلى جعل الشباب أكثر فاعلية في المجتمع من خلال تزويدهم بالموارد والمعلومات الهامة؛ مما يساهم في تنمية المجتمع، وبالتالي مقدرتهم على سد حاجاتهم الاجتماعية في المكان الذي يعيشون فيه.

لقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تكوين فكرة واضحة حول موضوع دراسته وأهميتها، ولاحظ أن هذه الدراسات ركزت على التنمية ولم تركز بشكل مباشر على التنمية الاجتماعية، وقد تناولت هذه الدراسة واقع التنمية الأجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية من وجهة نظر أهالي الأغوار الشمالية، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3 مقدمة

يوضح هذا الفصل منهجية الدراسة، ومجتمعها، وعينتها، وأدوات الدراسة، وطرق التحقق من صدقها وثباتها، وطريقة المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

2.3 إجراءات تطبيق الدراسة

تم العمل على وضع خطة لتنفيذ الدراسة كما يلي:

- القيام بدراسة استطلاعية لتحديد مشكلة الدراسة.
- جمع المعلومات والبيانات التي تساعد في تحديد مشكلة الدراسة.
- تم تحديد مجتمع الدراسة، واختيار العينة من هذا المجتمع، والقيام بتوضيح حجم العينة وأسلوب اختيارها.
- قام الباحث بجمع البيانات والمعلومات المطلوبة من المبحوثين بواسطة أداة الدراسة التي اختارها، وهي الاستبانة بطريقة منظمة ودقيقة وكذلك المقابلات.

بعد جمع البيانات قام الباحث بتفريغ الاستجابات، وعددها (100) استبانة، واستخراج النتائج بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الـ (SPSS) للمعالجات الإحصائية ، ثم قام بتفسير النتائج والتعليق عليها، ومن ثم استخلص التعميمات والاستنتاجات والتوصيات منها.

3.3 منهج الدراسة

تم اتباع المنهج الوصفي للتعرف على واقع وآفاق التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية، وذلك لكون هذا المنهج يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة، وجمع معلومات عنها، ويتطلب ذلك عدم التحيز أثناء الوصف، كما يتطلب دراسة الحالة، والمسح الشامل أو مسح العينة، كما أنه أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة، كما توجد على أرض الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها أما التعبير الكمي فيعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة، (عبيدات، وأبو السميد، 2002).

3. 4 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع المواطنين الذين يسكنون منطقة الأغوار الشمالية في فلسطين من قرى(بردلة، وعين البيضاء، وكردلة ، والمضارب البدوية) والبالغ عددهم (2036) الفان وست وثلاثون نسمة حسب السجل الانتخابي للعام 2013 (لجنة الانتخابات المركزية، 2013).

3. 5 عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية من مجتمع الدراسة في الأغوار الشمالية، وتم اختار (100) أسرة من منطقة الأغوار من أصل (340) أسرة ، على النحو التالي : (25) أسرة من قرية بردله، (25) أسرة من قرية كردله، (25) أسرة من قرية عين البيضاء، (25) أسرة من المضارب البدوية.

3. 6 خصائص عينة الدراسة

فيما يلي توضيح لخصائص العينة حسب متغيرات الدراسة المستقلة:

الجدول 1.3: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	65	65
أنثى	35	35
المجموع	100	%100

يبين الجدول (1.3) أن ما نسبته (65%) من أفراد عينة الدراسة كانوا ضمن فئة الذكور، وأن ما نسبته (35%) من أفراد عينة الدراسة كن من فئة الإناث.

الجدول 2.3: توزيع أفراد العينة حسب متغير مستوى التعليم:

مستوى التعلم	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من ثانوية عامة	33	33
ثانوية عامة	30	30
دبلوم	11	11
بكالوريوس فأعلى	26	26
المجموع	100	%100

يبين الجدول (2.3) أن ما نسبته (33%) من أفراد العينة كان تحصيلهم العلمي أقل من ثانوية عامة، وأن (30%) كان تحصيلهم العلمي ثانوية عامة، وأن (11%) تحصيلهم العلمي دبلوم، وأن (26%) من أفراد العينة كانت مستوياتهم التعليمية من بكالوريوس فأعلى.

الجدول 3.3: توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة العمل:

طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية %
مزارع	38	38
موظف	30	30
عامل	11	11
بلا عمل	21	21
المجموع	100	%100

يبين الجدول (3.3) أن ما نسبته (38%) من أفراد عينة الدراسة كانوا يمتهنون حرفة الزراعة، وأن ما نسبته (30%) من أفراد عينة الدراسة يعملون كموظفين، وأن ما نسبته (11%) من أفراد عينة الدراسة يعملون بمهن وأعمال متنوعة، وأن ما نسبته (21%) من أفراد عينة الدراسة كانوا دون عمل.

الجدول 4.3: توزيع أفراد العينة حسب متغير مستوى دخل الأسرة:

مستوى دخل الأسرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 1500 شيكل	**43**	**43**
1500-3000 شيكل	**38**	**38**
أكثر من 3000 شيكل	**19**	**19**
المجموع	**100**	**%100**

يبين الجدول (4.3) أن ما نسبته (43%) من أفراد العينة لديهم مستوى دخل أقل من 1500 شيكل، وأن (38%) من أفراد نفس العينة مستوى الدخل لديهم يتراوح ما بين 1500- 3000 شيكل، في حين أن (19%) من أفراد العينة مستوى دخلهم كان أكثر من 3000 شيكل.

الجدول 5.3: توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد أفراد الأسرة:

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من3 أفراد	**24**	**24**
من 3-7 أفراد	**43**	**43**
أكثر من 7 أفراد	**33**	**33**
المجموع	**100**	**%100**

يبين الجدول (5.3) أن ما نسبته (24%) من أفراد العينة كان عدد أفراد الأسرة لديهم أقل من 3 أفراد، وأن (43%) من أفراد نفس العينة تراوح عدد أفراد الأسرة لديهم ما بين 3-7 أشخاص، في حين أن (33%) من أفراد العينة كان عدد أفراد الأسرة لديهم أكثر من 7 أفراد.

الجدول 6.3: توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية:

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية %
أعزب	27	27
متزوج	64	64
مطلق	4	4
أرمل	5	5
المجموع	100	%100

يبين الجدول (6.3) أن ما نسبته (27%) حالتهم الاجتماعية كانت أعزب، وأن (64%) من أفراد العينة كانوا متزوجين، في حين أن (4%) من أفراد العينة كانوا مطلقين، وأن (5%) من العينة كانت حالتهم الاجتماعية أرمل.

7.3 أداة الدراسة

لغرض تنفيذ الدراسة قام الباحث بإعداد الاستبانة، وقام بتطويرها مستعيناً بالأدبيات السابقة ومتبعاً الخطوات التالية:

- صمم الباحث نموذج الاستبانة على غرار استبانات علمية محكمة، تضمن متغيرات تابعة ومستقلة.
- قام الباحث بصياغة فقرات الاستبانة بالاستعانة بعدد من المراجع المتنوعة من كتب، ودوريات، والاطلاع على دراسات سابقة.
- الاستفادة من محاضرات وكتيبات منشورة من قبل المنظمات والمؤسسات المهتمة بواقع عملية التنمية الاجتماعية في فلسطين.
- تم عرض أسئلة الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من المستجيبين/ المحكمين.

تم تحديد أسئلة ومجالات الاستبانة من قبل المحكمين من خلال الحذف والإضافة، وتعديل العبارات بدقة وضمت عدداً من الاسئلة، وخرجت الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من (115) فقرة فعلية موزعة على تسعة مجالات رئيسية حددت أوزانها حسب سلم ليكرت الخماسي.

8.3 صدق أداة الدراسة

يقال للأداة إنها صادقة إذا قاست ما وضعت لقياسه أصلاً (عبد الحافظ، باهي، 2000)، وللتحقق من صدق أدوات الدراسة تم عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، وذلك للتحقق من صدق محتواها وبنائها واتساقها، وبعد تم التعقيب عليها بالحذف والإضافة، ثم تمت إعادة بنائها بصورتها النهائية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تم التحقق من الصدق بحساب التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الأداة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (7.3).

الجدول 7.3– أ : نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الدراسة

الرقم	نص الفقرة	درجة التشبع %
	مجال الخدمات الاجتماعية	
.1	**توفر خدمات الرعاية الاجتماعية**	78
.2	**يوجد تلبية لجميع الأفراد والجماعات لاحتياجاتهم ومطالبهم المتغيرة**	81
.3	**توجد مشروعات للأسر تساعد في زيادة دخلها**	70
.4	**تتوفر لجان لفض النزاعات لخلق روح التعاون بين الأهالي**	83
.5	**الاهتمام بإنشاء المشروعات الاجتماعية بالجهود الذاتية**	75
.6	**يوجد امتثال للمعايير والقيم في إطار القيم الموجودة**	72
.7	**يحق للفرد ممارسة حريته في حدود القيم المجتمعية**	82
.8	**توفير خدمات رعاية الطفل**	72

الجدول 7.3– ب : نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الدراسة

الرقم	نص الفقرة	درجة التشبع %
	التعليم	
.1	تطوير وتحسين التعليم بشكل مستمر	76
.2	رفع مستوى التعليم المهني والعام على جميع المستويات	82
.3	توفير الإمكانيات والتسهيلات التعليمية والثقافية	74
.4	تحسين التسوية في التعليم بين الجنسين	87
.5	توفير التعليم الأساسي الشامل	83
.6	فتح فصول محو الأمية لتعليم القراءة والكتابة	80
.7	إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة	83
.8	فتح فصول التقوية للتلاميذ ضعيفي التحصيل	87
.9	معالجة الظواهر السلبية المصاحبة للعملية كالغياب والتسرب	77
.10	توفير بيئة صحية مناسبة في المدرسة	81
.11	توفير المصادر التكنولوجية المتطورة في المدارس	77
.12	عدد المعلمين في المدارس كاف ومناسب لعدد الطلبة	83
.13	الاستعانة بمعلمين يمتلكون الكفاية المعرفية في التخصص	66
.14	تفعيل التواصل بين المدرسة والمجتمع المحلي والأسرة	73
.15	اختيار للمدارس تناسب جميع الطلبة	75
.16	توفر المدرسة الملاعب المناسبة لتغطية التربية الرياضية	79
.17	تراعي المدرسة النمو النفسي للطالب	78
.18	تستخدم المدرسة استراتيجيات جاذبة لتعليم الطلبة	81
.19	توفر المدرسة مصادر للتعليم	85
.20	توفر المدرسة صفوفاً مناسبة لعدد الطلاب	70
.21	الاهتمام بالصيانة الدورية لمرافق المدرسة	84
.22	توفر المدرسة المرافق الصحية	79
.23	تقدم المدرسة تغذية راجعة للآباء عن مستوى تحصيل الطلبة	65

الجدول 7.3– ج : نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الدراسة

الرقم	نص الفقرة	درجة التشبع %
	المستوى العمالي	
.1	هنالك ارتفاع في مستوى العمالة	88
.2	الظروف والإمكانيات الملائمة للعمل متوفرة	77
.3	يوجد إمكانيات للقضاء على البطالة	86
.4	هنالك ضمان حق لكل مواطن في إيجاد عمل	78
.5	معرفة العامل بحقوقه وواجباته	73
.6	رضا العامل عن أجره ضمن شروط وزارة العمل	83
.7	ساعات العمل مقبولة	77
.8	يوجد تقدير للعمال	77
.9	بيئة العمل إيجابية	74
.10	يوجد تأمين صحي للعامل	63
.11	ضمان حقوق العمال بعد الستين	77
.12	توجد فرص تطوير للعمالة	72
.13	تتوفر الأدوات اللازمة للعمالة	73
.14	هنالك تعاون بين العمال	75
.15	توفير مكافآت للعمال	73
.16	يوجد نظام إجازات للعمال	70

الجدول 7.3– د : نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الدراسة

الرقم	نص الفقرة	درجة التشبع %
	الصحة	
.1	تتوفر المرافق الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان	70
.2	الخدمات الصحية فعالة في المنطقة	73
.3	هنالك نهوض بالمستوى الصحي بشكل مستمر	70
.4	معدل الوفيات منخفض بسبب الأمراض	77
.5	تتوفر رعاية صحية كاملة للحوامل	81

.6	توفر مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة	80
.7	هناك توسع في إنشاء مراكز رعاية الأمومة والطفولة	82
.8	التوعية بالعادات الصحية السليمة والنظافة والوقاية من الأمراض	78
.9	يتوفر أطباء وعيادات أسنان في المنطقة	90
.10	يتوفر قابلة للطوارئ للحوامل	84
.11	توفر عدد من الأطباء لسد الحاجات	77
.12	توفر الصيدلية والأدوية اللازمة باستمرار	85
.13	توجد سيارة إسعاف في المنطقة للحالات الطارئة	77
.14	يوجد صعوبة في الوصول إلى المركز الموجود في المنطقة	73
.15	يتوفر تأمين صحي لمعظم الساكنين	77
.16	يتقيد العاملون في المجال الصحي بالأنظمة والتعليمات	84
.17	تعمل المراكز الطبية بساعات عمل حسب حاجات المرضى	78
.18	تقدم المراكز الطبية أفضل ما لديها للمرضى	76
.19	تولي المراكز الطبية عناية شخصية بالمرضى	79
.20	تتعامل المراكز الطبية بود واحترام مع المرضى	75
.21	تمتلك المراكز الطبية أجهزة حديثة	81
.22	إمكانية وصول المرضى إلى المراكز الطبية بسهولة	79

الجدول 7.3– هـ : نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الدراسة

لرقم	نص الفقرة	درجة التشبع %
	مجال الاسكان والعمران والبيئة	
.1	تتوفر مساكن مناسبة للأهالي	80
.2	تتوفر الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء	70
.3	تشجيع الشباب على المشاركة في مشروعات الخدمة العامة	77
.4	تتوفر متنزهات للعب الأطفال	75
.5	تتوفر أماكن ترفيه وتجمع للشباب	79
.6	المظهر العام للشوارع والأماكن العامة مقبول	73
.7	تتوفر ساحات كافية للحدائق والمتنزهات العامة	76

.8	توجد آلية للتخلص من القمامة والنفايات في الأماكن العامة والشوارع بطريقة صحيحة	76
.9	مستوى الضوضاء في الحي منخفضة	77

الجدول 7.3– و : نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الدراسة

الرقم	نص الفقرة	درجة التشبع %
مجال المواصلات والاتصالات		
.1	توفر المواصلات	73
.2	سهولة الاتصال مع المحيط	79
.3	توفر وسائل اتصالات مثل (الهاتف، الإنترنت،...)	70
.4	الوصول إلى الخدمات في التجمعات الحضرية المجاورة	77

الجدول 7.3– ي : نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الدراسة

لرقم	نص الفقرة	درجة التشبع %
مجال التحديات الداخلية		
.1	التحديات السكانية	72
.2	التحديات الاجتماعية (العادات والتقاليد والقيم الموروثة)	81
.3	مشاكل الهجرة للمدن	67
.4	الجمود الاجتماعي بالريف يعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية	69
.5	النظر بعين الشك والحذر تجاه السلطات الحكومية بالقرية	76
.6	ضعف الشعور بالمسؤولية الإيجابية إزاء المجتمع ككل	80
.7	تحديات ناتجة عن الضياع في الموارد	76
.8	تحديات متعلقة بقطاع الزراعة	71
.9	تحديات جهود التنمية الأساسية	81
.10	مشكلات سوء توزيع الملكية وقوانين الإصلاح الزراعي	78
.11	المشكلات المتعلقة بالاستيطان	79
.12	مشاكل المؤسسات الاجتماعية	82
.13	تباين الدخل	71

.14	مشاكل معدلات النمو السكاني المرتفعة	79
.15	الصحة والرفاهية الاجتماعية	89

الجدول 7.3– ك : نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الدراسة

الرقم	نص الفقرة	درجة التشبع %
مجال التحديات الخارجية		
.1	الحصول على معونات مشروطة	78
.2	تعاني من نقص رؤوس الأموال	88
.3	عدم كفاية المدخرات	67
.4	تدني القدرة على استيعاب التكنولوجيا	76
.5	عدم تنوع الصادرات	69

الجدول 7.3– ل : نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الدراسة

لرقم	نص الفقرة	درجة التشبع %
مجال مواجهة التحديات		
.1	التعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية في تحسين المعرفة	79
.2	عقد ندوات لمناقشة مشاركة الشباب والمرأة في العمل التنموي	69
.3	إقامة مشروعات تعليم الشباب والمرأة	77
.4	توفير البرامج التي تتيح الفرصة لمشاركة المرأة والشباب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً	69
.5	تحسين دخل الأسرة من خلال إتاحة الفرصة	70
.6	تدعيم روح الولاء والانتماء	80
.7	توافر القدوة في القيادات الإدارية	72
.8	تنشئة جيل جديد متدرب وواع بأسس المشاركة والمساهمة في العمل الجماعي من خلال المؤسسات التعليمية	69
.9	انفتاح الأجهزة الخدمية على المجتمع	70
.10	الاستفادة من نتائج البحوث	80

.11	استحداث وتجريب مداخل جديدة للتنمية يكون أساسها المشاركة	73
.12	تعزيز الاتصال والتواصل مع المحيط	73
.13	الدعم والاهتمام الرسمي بالمنطقة	70

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (7.3) إلى أن التحليل العاملي لأغلبية فقرات أداة الدراسة دال إحصائياً، وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس واقع التنمية في الأغوار الشمالية في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

3. 9 ثبات الأداة

يعرف ثبات الأداة بأنه درجة التوافق في علامات مجموعة من الأفراد عند تكرار تطبيق الاختبار، (عبد الحافظ، باهي، 2000).

وللتحقق من ثبات الأداة، تم حساب معامل الثبات كرونباخ – ألفا(Cronbach-Alpha)– باعتباره مؤشراً على التجانس الداخلي (Consistency)، وذلك من الاستبانة على عينة قوامها (20) من المبحوثين كعينة استطلاعية، حيث بلغ معامل الثبات (كرنباخ – ألفا) (0.96) وهي نسبة مقبولة.

الجدول 8.3: نتائج معادلة الثبات كرنباخ –ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة

الرقم	المجال	درجة الثبات %
.1	مجال الخدمات الاجتماعية	70
.2	التعليم	91
.3	المستوى العمالي	87
.4	الصحة	90
.5	مجال الإسكان والعمران والبيئة	84
.6	مجال المواصلات والاتصالات	60

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (8.3) إلى أن أداة الدراسة بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات.

10.3 المعالجة الإحصائية

تم جمع الاستبانات من عينة الدراسة، وتفريغ استجابات أفراد العينة وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ثم تمت معالجتها باستخدام برمجية الـ (SPSS) بهدف الحصول على معالجات إحصائية دقيقة للبيانات المتوفرة وذلك من خلال الاختبارات التالية :

- الجداول التكرارية والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة.
- معامل الثبات كرونباخ – ألفا(Cronbach-Alpha).
- نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis).
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداة الدراسة.
- اختبار t.test لقياس دلالة الفروق بحسب كل متغيرات الدارسة المستقلة، لفحص الفرضيات المتعلقة بدلالة الفروق بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي "One Way ANOVA" لقياس دلالة الفروق بحسب كل متغيرات الدراسة المستقلة.

الفصل الرابـع

نتائـج الدراسـة ومناقشتها

1.4 مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، والتي هدفت للتعرف على واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية، وذلك من خلال الإجابة على أسئلتها وفحص فرضياتها.

1.1.4 النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشتها

لتسهيل عملية عرض النتائج، فقد تمت إعادة توزيع درجات السلم الخماسي كما يأتي:

درجات الاستجابة	الدرجة	المتوسط الحسابي
موافق بشدة	5	5.00 – 4.21
موافق	4	4.20 –3.41
لا أدري	3	3.40 – 2.61
أرفض	2	2.60 – 1.80
أرفض بشدة	1	أقل من 1.81

2.4 نتائج أسئلة الدراسة

نتائج الدارسة تظهر مفصلة فيما يأتي:

1.2.4. السؤال الأول:

ما واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية ؟

من أجل الإجابة على سؤال الدراسة السابق، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لجميع فقرات الاستبانة المتعلقة بواقع وآفاق التنمية الاجتماعية في الأغوار الشمالية، وفيما يلي توضيح لهذه النتائج.

1.1.2.4. مجال الخدمات الاجتماعية

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة التقدير لإستجابات المبحوثين عن واقع الخدمات الإجتماعية المقدمة في الأغوار الشمالية كما هو مبين في الجدول الآتي (1.4):

الجدول 1.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول الخدمات الاجتماعية.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1	توفر خدمات الرعاية الاجتماعية	2.52	1.26	لا أدري
2	يوجد تلبية لجميع الأفراد والجماعات لاحتياجاتهم ومطالبهم المتغيرة	2.32	1.09	أرفض
3	توجد مشروعات للأسر تساعد في زيادة دخلها	2.76	1.28	لا أدري
4	تتوفر لجان لفض النزاعات لخلق روح التعاون بين الأهالي	3.28	1.15	لا أدري
5	الاهتمام بإنشاء المشروعات الاجتماعية بالجهود الذاتية	2.95	1.05	لا أدري
6	يوجد امتثال للمعايير والقيم في إطار القيم الموجودة	3.45	.96	موافق
7	يحق للفرد ممارسة حريته في حدود القيم المجتمعية	3.72	.87	موافق
8	توفير خدمات رعاية الطفل	2.85	1.24	لا أدري
	المتوسط العام	2.98	.63	لا أدري

- أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

أظهرت النتيجة في الجدول (1.4) أن أعلى متوسط حسابي في مجال الخدمات الاجتماعية كان للفقرة السابعة، حيث أبدى المبحوثون موافقتهم تجاه حقوق الفرد في ممارسة حريته في حدود القيم المجتمعية، وكان المتوسط الحسابي (3.72) ، حيث إن أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة

الأغوار الشمالية يؤكدون على أهمية ممارسة العادات الاجتماعية داخل منطقة الأغوار الشمالية التي تدعو للحب والتعاون والألفة المجتمعية، وتستوجب احترام الصغير للكبير، وعطف الكبير على الصغير، وكما لا يحق للفرد في منطقة الأغوار الشمالية أن يتجاوز حدود العادات والتقاليد الاجتماعية، فيما إذا كانت هذه التصرفات خارجة عن مألوف هذه العادات، وبالتالي فإن التنمية المجتمعية ترتبط بموروث العادات والتقاليد واحترامها.

كما أظهرت نتائج الجدول (1.4) أن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة الثانية؛ حيث إن متوسط إجابات المبحوثين عن وجود تلبية لجميع الأفراد والجماعات لاحتياجاتهم ومطالبهم المتغيرة كانت بدرجة مرفوضة، كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (2.32)، ولعل السبب في انخفاض مستوى الإجابة في هذه الفقرة بسبب أن عينة الدراسة في منطقة الأغوارالشمالية أكدت على عدم إشباع جميع حاجات المجتمع التي ترتبط بالعمل والتملك والاستهلاك، والعيش في مناخ أسري مستقر في الاطمئنان والحب والتفاهم، وعدم وجود رعاية اجتماعية تهتم بالشباب والموهوبين و المبدعين، كذلك عدم وجود الأمن والأمان بسبب العديد من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة الأراضي وتهجير الناس وسلب سبل العيش الكريم.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد أظهرت نتائج الجدول (1.4) أن المتوسط العام قد كان بدرجة **لا أدري** كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (2.98)، وهذا يدل من وجهة نظر الباحث على أن هناك مستوى وعي نسبي ومتباين من قبل المواطنين في منطقة الأاغوار الشمالية تجاه طبيعة ونوعية الخدمات الاجتماعية المتوفرة لديهم، من حيث القضاء على العوامل التي تؤدي إلى االجريمة والانحراف، والقضاء على الجوع (الفقر) ورفع مستوى التغذية، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي حتى يمكن المحافظة على مستوى معيشة السكان ثم النهوض بها، وعدم تقديم المساعدة للأفراد والجماعات لتلبية احتياجاتهم ومطالبهم المتغيرالقيام بأدوارهم على الوجه الأكمل في رفع عملية التنمية الاقتصادية.

4.2.1.1. 1 .التعليم

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة التقدير لإستجابات المبحوثين عن واقع القطاع التعليمية في الأغوار الشمالية كما هو مبين في الجدول الآتي (2.4):

الجدول 2.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول مستوى التعليم.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحـــراف المعياري	درجة الاستجابة
1	تطوير وتحسين التعليم بشكل مستمر	3.76	1.27	موافق
2	رفع مستوى التعليم المهني والعام على جميع المستويات	3.48	1.21	موافق
3	توفير الإمكانيات والتسهيلات التعليمية والثقافية	3.48	1.35	موافق
4	تحسين التسوية في التعليم بين الجنسين	3.20	1.11	لا أدري
5	توفير التعليم الأساسي الشامل	3.63	1.11	موافق
6	فتح فصول محو الأمية لتعليم القراءة والكتابة	2.97	1.33	لا أدري
7	إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة	3.48	1.32	موافق
8	فتح فصول التقوية للتلاميذ ضعيفي التحصيل	3.14	1.35	لا أدري
9	معالجة الظواهر السلبية المصاحبة للعملية كالغياب والتسرب	3.78	1.09	موافق
10	توفير بيئة صحية مناسبة في المدرسة	3.66	1.19	موافق
11	توفير المصادر التكنولوجية المتطورة في المدارس	3.24	1.34	لا أدري
12	عدد المعلمين في المدارس كاف ومناسب لعدد الطلبة	2.61	1.21	لا أدري
13	الاستعانة بمعلمين يمتلكون الكفاية المعرفية في التخصص	3.36	1.25	لا أدري
14	تفعيل التواصل بين المدرسة والمجتمع المحلي والأسرة	3.52	1.15	موافق
15	اختيار للمدارس تناسب جميع الطلبة	3.32	1.17	لا أدري
16	توفر المدرسة الملاعب المناسبة لتغطية التربية الرياضية	2.72	1.38	لا أدري
17	تراعي المدرسة النمو النفسي للطالب	2.71	1.17	لا أدري
18	تستخدم المدرسة استراتيجيات جاذبة لتعليم الطلبة	2.80	1.36	لا أدري
19	توفر المدرسة مصادر للتعليم	3.17	1.03	لا أدري
20	توفر المدرسة صفوفاً مناسبة لعدد الطلاب	3.23	1.24	لا أدري
21	الاهتمام بالصيانة الدورية لمرافق المدرسة	3.09	1.32	لا أدري
22	توفر المدرسة المرافق الصحية	3.55	.99	موافق
23	تقدم المدرسة تغذية راجعة للآباء عن مستوى تحصيل الطلبة	2.68	1.20	لا أدري
	المتوسط العام	3.24	.72	لا أدري

- أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول (2.4) أن أعلى متوسط حسابي في التعليم كان للفقرة التاسعة، حيث إن متوسط إجابات المبحوثين عن معالجة الظواهر السلبية المصاحبة للعملية التعليمية

كالغياب والتسرب كان بدرجة الموافقة كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي(3.78)، مما يدل على تركيزإجابات المبحوثين وعدم تشتتها، حيث إن أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية يؤكدون على الأثر الناجم من الظواهر السلبية المصاحبة لعملية التعليم في الحد من عملية التنمية الاجتماعية المرتبطة بشكل أساسي بالجانب التعليمي، حيث إن للتغيب عن الانتظام في التعليم على اختلاف المراحل سواء أكانت الابتدائية أم الثانوية دوراً سلبياً في صقل شخصية وثقافة الطفل الذي يعد ركناً أساسياً في عملية التنمية المنشودة، بالإضافة إلى أن التسرب المدرسي يؤدي إلى إيجاد جيل مشرد وغير منتج ويشكل عالة على الأسرة والمجتمع، كونه لا يستطيع ممارسة أي نشاط ذي مردود اقتصادي، كونه تنقصه الخبرات الأكاديمية التي تؤهله للالتحاق بالبرامج المهنية أوالأكاديمية التي تؤهله لشغل مواقع إنتاجية في المجتمع، وهنا لا بد من أن أشير إلى أن عماد الإنتاج الرئيسي الذي ترتكز عليه دولة فلسطين هو العنصر البشري، ومن دون تأهيل وتنمية هذا العنصر وإكسابه الخبرات والمهارات والمعارف العلمية لن يكون قادراً على المشاركة في تحقيق التنمية على اختلاف جوانبها.

كما أظهرت نتائج الجدول (2.4) أن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة الثانية عشرة، حيث إن متوسط إجابات المبحوثين عن عدد المعلمين في المدارس كاف ومناسب لعدد الطلبة كانت بدرجة محايدة، كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (2.61)، حيث إن عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوارالشمالية على دراية تامة بأهمية أن يكون هنالك عدد كاف من المعلمين في المدارس على اختلافها بما يتناسب مع عدد الطلبة الذي هو دائماً بازدياد، حيث إن عدد الطلبة في الصف يجب أن لا يتجاوز عدداً معيناً يستطيع من خلاله المعلمون الإشراف والاهتمام بجميع الطلبة وتفعيلهم وملاحظة أدائهم والاهتمام بهم، ولكن في الواقع العملي نجد أن المدارس في أغلب محافظات الوطن وبالذات في منطقة الأغوار الشمالية تعاني نقصاً في عدد المعلمين؛ الأمر الذي يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تؤثرعلى معدل التحصيل الأكاديمي للطلبة، وبالتالي فإن أفراد العينة يؤكدون على أهمية أن يتم توفير معلمين في هذه المدارس بشكل متواز مع الزيادة المطردة في عدد الطلبة.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد أظهرت نتائج الجدول (2.4) أن المتوسط العام قد كان بدرجة **لا أدري** كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (3.24)، وهذا يدل من وجهة نظر الباحث على
أن هناك مستوى وعي نسبي من قبل المواطنين في منطقة الأغوارالشمالية تجاه الدور المباشر للعملية التعليمية على تحقيق التنمية الاجتماعية، فالتعليم يؤدي إلى تغيير العديد من الاتجاهات والعادات والتقاليد التي ترتبط بالمجتمعات، كما أنه يعمل بشكل مباشر على محوالأمية، ويساعد المجتمع في إيجاد جيل قادر على الاستجابة السليمة للمشكلات الاجتماعية وإيجاد الحلول لها، ومما

لا شك فيه أن هنالك العديد من الفوائد المباشرة لعملية التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال إيجاد العناصر القيادية في المجتمع، وتكوين الانسان المتحضر، والحد من الفجوة الحضارية، وتسهيل الاتصال والتفاعل بين مختلف الأفراد داخل المجتمع، وزيادة طموح الأفراد ودفعهم للتقدم في السلم الاجتماعي، ويحفز الأفراد ويزيد استعدادهم لتقبل التغيير، ويوفر المناخ الثقافي للأفراد والمجتمع، مما يشكل أرضية لتحقيق التنمية المجتمعية .

1.1.2.4. 2. المستوى العمالي

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة التقدير لإستجابات المبحوثين عن واقع القطاع العمالي في الأغوار الشمالية كما هو مبين في الجدول الآتي (3.4):

الجدول 3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول المستوى العمالي.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1	هنالك ارتفاع في مستوى العمالة	3.81	1.08	موافق
2	الظروف والإمكانيات الملائمة للعمل متوفرة	2.65	1.23	موافق
3	توجد إمكانيات للقضاء على البطالة	2.82	1.20	لا أدري
4	هنالك ضمان حق لكل مواطن في إيجاد عمل	2.41	1.21	أرفض
5	معرفة العامل بحقوقه وواجباته	2.34	1.16	أرفض
6	رضا العامل عن أجره ضمن شروط وزارة العمل	2.47	1.25	أرفض
7	ساعات العمل مقبولة	2.28	1.00	أرفض
8	يوجد تقدير للعمال	2.10	1.05	أرفض
9	بيئة العمل إيجابية	2.17	1.08	أرفض
10	يوجد تأمين صحي للعامل	2.15	1.16	أرفض
11	ضمان حقوق العمال بعد الستين	2.53	1.29	أرفض
12	توجد فرص تطوير للعمالة	2.77	1.21	لا أدري
13	تتوفر الأدوات اللازمة للعمالة	2.74	1.12	لا أدري
14	هنالك تعاون بين العمال	3.18	1.14	لا أدري
15	توفير مكافآت للعمال	2.62	1.15	لا أدري
16	يوجد نظام إجازات للعمال	2.39	1.20	أرفض
	المتوسط العام.	2.58	.68	أرفض

- أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول (3.4) أن أعلى متوسط حسابي في مجال المستوى العمالي كان للفقرة الأولى، حيث أبدى المبحوثون موافقتهم على أن هنالك ارتفاعاً في مستوى العمالة، وكان المتوسط الحسابي (3.81)، حيث إن أفراد عينة الدراسة من الموطنين في منطقة الأغوار الشمالية لديهم مستوى عال من التوافق والانسجام تجاه وجود الكثير من الأيدي العاملة والتي تشكل عنصراً أساسياً من عناصر التنمية الاقتصادية، والتي تنعكس بشكل إيجابي على عملية التنمية الاجتماعية، حيث إننا نجد أن أغلب سكان منطقة الأغوار الشمالية يعملون في الزراعة المحلية، كذلك توجد نسبة قليلة من العمال تعمل داخل الخط الأخضر، وجزء آخر من العمال يعملون في المستوطنات، كما ويلاحظ وجود ظاهرة البطالة الموسمية والتي تقل في موسم الزراعة، وتزداد في باقي السنة، ولعل من أهم الأسباب التي تؤثر على ارتفاع نسبة العمالة في منطقة الأغوار إجراءات الاحتلال من خلال أدوات التضييق والملاحقة، والحد من مصادر الإنتاج الأمر الذي يعيق التنمية الزراعية، ويدفع الشباب الفلسطيني إلى هجرة الأراضي ويحولهم لصالح تطوير القطاع الزراعي الاستيطاني، الأمرالذي أدى الى زيادة نسبة المرأة العاملة في القطاع الزراعي بالأغوار، ولعل هذه الأسباب تؤثر بدورها بشكل مباشر على تحقيق التنمية الشاملة المنشودة في منطقة الأغوار والتي تدعم التنمية الاجتماعية.

كما أظهرت نتائج الجدول (3.4) أن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة الثامنة حيث إن متوسط إجابات المبحوثين عن وجود تقدير للعمال كانت بدرجة مرفوضة، كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (2.10)، ولعل السبب في انخفاض مستوى الإجابة في هذه الفقرة يرجع إلى أن عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوارالشمالية يؤكدون الإشكاليات الكبيرة التي تواجه الأيدي العاملة؛ ومنها عدم وجود الدعم الكاف تجاه الصمود في الأراضي المملوكة لهم، وتضييق الخناق عليهم من قبل الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي يدفعهم للعمل في المستوطنات، حيث لا يحصل العامل أدنى حقوقه العمالية فيوجود بيئة عمل آمنة أو في الحصول على الاجر المناسب، أو في ساعات العمل، أو حتى في وجود السلامة العمالية والمهنية، بالإضافة إلى الذل والمهانة التي يتلقاها العاملون أثناء الذهاب والرجوع من أماكن عملهم، كذلك استغلال عمالة الأطفال والنساء في الجانب الزراعي في المستوطنات، والإجحاف في حقوقهم، ودفع الأجورالمتدنية، كل هذه الأمور تؤثر سلباً على تحقيق التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد أظهرت نتائج الجدول (3.4) أن المتوسط العام قد كان بدرجة الرفض كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (2.58)، وهذا يدل من وجهة نظر الباحث على
أن هناك فهماً وإدراكاً كبيرين من قبل المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية بمحدودية دور القوى العاملة في تحقيق التنمية الاجتماعية، وذلك بسبب وجود العديد من السلبيات التي ترتبط بعمل الأيدي

العاملة في منطقة الأغوارالشمالية والتي من ضمنها ارتفاع مستوى البطالة، وعدم وجود فرص عمل، وعدم ملاءمة ظروف العمل من حيث طبيعة العمل وبيئتة و ساعاته ، والأجر الناتج عن العمل، واستغلال عمالة الأطفال والنساء، حيث إن كل هذه الأمور تدفع لخلق مشكلات اجتماعية سواء أكانت على مستوى الأطفال وتسربهم من المدارس أوعلى صعيد المشكلات التي تواجه المرأة العاملة وقلة اهتمامها ورعايتها لأطفالها وأسرتها، وكذلك المشكلات التي تواجه أولياء الامور في توفير مصدر دخل يوفر للأسرة الحياة الكريمة.

4.2.1.1.3 . الصحة

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة التقدير لإستجابات المبحوثين عن واقع القطاع الصحي في الأغوار الشمالية كما هو مبين في الجدول الآتي (4.4):

الجدول4.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوارالشمالية حول الصحة.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1	تتوفر المرافق الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان	2.57	1.23	أرفض
2	الخدمات الصحية فعالة في المنطقة	2.54	1.06	أرفض
3	هنالك نهوض بالمستوى الصحي بشكل مستمر	2.37	.98	أرفض
4	معدل الوفيات منخفض بسبب الأمراض	2.53	1.00	أرفض
5	تتوفر رعاية صحية كاملة للحوامل	2.15	1.09	أرفض
6	توفر مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة	2.36	1.17	أرفض
7	هناك توسع في إنشاء مراكز رعاية الأمومة والطفولة	2.36	1.29	أرفض
8	التوعية بالعادات الصحية السليمة والنظافة والوقاية من الأمراض	2.69	1.23	لا أدري
9	تتوفر أطباء وعيادات أسنان في المنطقة	2.15	1.36	أرفض
10	يتوفر قابلة للطوارئ للحوامل	2.05	1.38	أرفض
11	توفر عدد من الأطباء لسد الحاجات	2.10	1.17	أرفض
12	توفر الصيدلية والأدوية اللازمة باستمرار	2.13	1.36	أرفض
13	توجد سيارة إسعاف في المنطقة للحالات الطارئة	2.04	1.46	أرفض
14	توجد صعوبة في الوصول إلى المركزالموجود في المنطقة	3.01	1.48	لا أدري
15	يتوفر تأمين صحي لمعظم الساكنين	2.31	1.35	أرفض

16	يتقيد العاملون في المجال الصحي بالأنظمة والتعليمات	2.66	1.21	لا أدري
17	تعمل المراكز الطبية بساعات عمل حسب حاجات المرضى	2.43	1.19	أرفض
18	تقدم المراكز الطبية أفضل ما لديها للمرضى	2.92	1.14	لا أدري
19	تولي المراكز الطبية عناية شخصية بالمرضى	2.54	1.08	أرفض
20	تتعامل المراكز الطبية بود واحترام مع المرضى	3.30	1.12	لا أدري
21	تمتلك المراكز الطبية أجهزة حديثة	2.30	1.30	أرفض
22	إمكانية وصول المرضى إلى المراكز الطبية بسهولة	2.29	1.31	أرفض
	المتوسط العام	2.46	.74	أرفض

- أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

أظهرت النتيجة في الجدول (4.4) أن أعلى متوسط حسابي في الصحة كان للفقرة العشرين، حيث أبدى المبحوثون حياديتهم تجاه تعامل المراكز الطبية بود واحترام مع المرضى.

وكان المتوسط الحسابي (3.30)، حيث أن أفراد عينة الدراسة من الموطنين في منطقة الأغوار الشمالية لديهم مستوى متباين تجاه هذا الجانب، ولعل عملية قياس مستوى الاحترام يتم قياسها بشكل نسبي، ولكن وبالنظر للواقع الصحي في منطقة الاغوار الشمالية نجد محدودية في توفير المراكز الطبية، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد ضغط كبير على الطواقم الطبية في بعض المناطق؛ الأمرالذي لا يمكنهم من الاهتمام الكبير في المرضى، وبالتالي فيمكن ربط عملية التنمية الاجتماعية من خلال الرعاية الصحية الجيدة والتي تساعد على الحد من الأمراض والأزمات، ومعالجة التشوهات والإعاقات للمواطنين، الأمر الذي يساعد على إيجاد الجسم السليم الذي يمكن من تكوين العلاقات الاجتماعية والتفاعل الإيجابي مع المجتمع، والذي بدوره ينعكس إيجاباً على تحقيق التنمية الاجتماعية.

كما أظهرت نتائج الجدول (4.4) أن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة الثالثة عشرة حيث إن متوسط إجابات المبحوثين عن وجود سيارة إسعاف في المنطقة للحالات الطارئة كانت بدرجة مرفوضة، كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (2.04)، ولعل السبب في انخفاض مستوى الإجابة في هذه الفقره بسبب أن عينة الدراسة في منطقة الأغوار الشمالية تؤكد على النقص الملحوظ في الخدمات الطبية في منطقة الأغوار الشمالية ممثلة بعدد المراكز الصحية وعدد الأسرة والعاملين في القطاع الصحي بالنظر لاتساع رقعتها الجغرافية، بالإضافة لمحدودية سيارات الإسعاف التي من شأنها تسهيل عملية تقديم الخدمات الطبية للمواطنين، والوصول إلى جميع التجمعات السكانية وتوفير كل ما يلزم من علاج وخدمات، حيث إن لتوفير مثل هذه الأمور دوراً إيجابياً في تحقيق التنمية الصحية التي ترتبط وبشكل أساسي مع التنمية الاجتماعية، وإيجاد عنصر بشري سليم قادر على التنمية والبناء.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد أظهرت نتائج الجدول (4.4) أن المتوسط العام قد كان بدرجة الرفض كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (2.46)، وهذا يدل من وجهة نظر الباحث على

أن المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية يؤكدون على السلبيات الكبيرة التي تواجه القطاع الصحي في مناطقهم، ولعل من أبرزها قلة عدد المراكز الطبية، وعدم توافر الكوادر الطبية الكافية والمتخصصة، بالإضافة إلى محدودية عدد الأسرة، وعدم وجود سيارات الإسعاف التي تغطي جميع المناطق، ومحدودية مراكز الأمومة والطفولة، وعدم توفرالأدوية اللازمة، ومحدودية توفر الأجهزة الطبية الضرورية، كل ذلك من شأنه أن ينعكس سلباً على الرعاية الصحية في منطقة الأغوار، وبالتالي ينعكس سلباً على التنمية الاجتماعية.

2.1.2.4. مجال الاسكان والعمران والبيئة

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة التقدير لإستجابات المبحوثين عن واقع الإسكان والعمران والبيئة في الأغوار الشمالية كما هو مبين في الجدول الآتي (5.4):

الجدول5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول الإسكان والعمران والبيئة.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1	تتوفر مساكن مناسبة للأهالي	2.72	1.23	لا أدري
2	تتوفر الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء	2.75	1.41	لا أدري
3	تشجيع الشباب على المشاركة في مشروعات الخدمة العامة	2.77	1.22	لا أدري
4	تتوفر متنزهات للعب الأطفال	2.11	1.06	أرفض
5	تتوفر أماكن ترفيه وتجمع للشباب	1.94	.97	أرفض
6	المظهر العام للشوارع والأماكن العامة مقبول	2.28	.92	أرفض
7	تتوفر ساحات كافية للحدائق والمتنزهات العامة	2.35	1.21	أرفض
8	توجد آلية لتخلص من القمامة والنفايات في الأماكن العامة والشوارع بطريقة صحيحة	2.65	1.09	لا أدري
9	مستوى الضوضاء في الحي منخفضة	3.46	1.08	موافق
	المتوسط العام	2.55	.76	أرفض

• أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

أظهرت النتيجة في الجدول (5.4) أن أعلى متوسط حسابي في مجال الإسكان والعمران والبيئة كان للفقرة التاسعة، حيث أبدى المبحوثون موافقتهم تجاه مستوى الضوضاء في الحي منخفضة، وكان المتوسط الحسابي (3.46)، حيث إن أفراد عينة الدراسة من الموطنين في منطقة الأغوار الشمالية يؤكدون على عدم وجود أي أثر للضوضاء في مناطقهم، ولعل السبب يعود إلى كبر المساحات

الموجودة عليها المحافظة، بالإضافة لعدم وجود مصادر للضوضاء كالنوادي والمسارح أوأماكن للحفلات، بالإضافة إلى أن العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية تفرض على السكان احترام الجيران والمجتمع، وعدم إحداث مصادر للضوضاء، بل إن الاحترام المتبادل سيد الموقف.

كما أظهرت نتائج الجدول (5.4) أن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة الخامسة حيث إن متوسط إجابات المبحوثين عن توفر أماكن ترفيه وتجمع للشباب كانت بدرجة مرفوضة، كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (1.94)، ولعل السبب في انخفاض مستوى الإجابة في هذه الفقرة يعود إلى أن عينة الدراسة في منطقة الأغوار الشمالية تؤكد على العشوائية وسوء التنظيم العمراني في ظل عدم وجود مخططات إقليمية وهيكلية تحدد اتجاهات التطور واستعمالات الأراضي، إضافة الى عدم وجود بنية تحتية مؤهلة لإنشاء مراكز للشباب كالنوادي والملاعب والمسارح وأماكن الترفيه، وبالتالي فإن ذلك ينعكس سلباً على التنمية الاجتماعية كونه لا يمكن الاستفادة من طاقات الشباب المستنفذة في أمور غير منتجة، وبالتالي لا يوجد توجيه أو مراقبة لهذه الجهود التي يمكن من خلالها تطوير وتنمية المجتمع.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد أظهرت نتائج الجدول (5.4) أن المتوسط العام قد كان بدرجة الرفض كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (2.55)، وهذا يدل من وجهة نظر الباحث على أن المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية يؤكدون على وجود العديد من السلبيات التي تواجه المجتمع المحلي على الإسكان والعمران والبيئة، حيث إنه لا يوجد مخطط للنهوض بالظروف السكنية والعمل على إنشاء المساكن الاقتصادية للفئات ذات الدخل المحدود، وافتقار المنطقة للشكل الجمالي لعدم وجود ساحات مخصصة للترفيه والتنزه، وعدم وجود أشجار على الطرقات، وعدم توفر الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء، ولا يتم تشجيع الشباب على المشاركة في مشروعات الخدمة العامة التي يتم من خلالها تجميع هذه الجهود وتوجيهها لصالح خدمة المجتمع.

3.1.2.4. مجال المواصلات والاتصالات

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة التقدير لإستجابات المبحوثين عن واقع قطاع المواصلات والاتصالات في الأغوار الشمالية كما هو مبين في الجدول الآتي (6.4):

الجدول 6.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول المواصلات والاتصالات.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1	توفر المواصلات	3.52	1.07	موافق
2	سهولة الاتصال مع المحيط	3.09	1.06	لا أدري
3	توفر وسائل اتصالات مثل (الهاتف، الإنترنت،...)	2.98	1.27	لا أدري
4	الوصول إلى الخدمات في التجمعات الحضرية المجاورة	3.04	1.16	لا أدري
المتوسط العام		3.15	.75	لا أدري

- أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

أظهرت النتيجة في الجدول (6.4) أن أعلى متوسط حسابي في مجال المواصلات والاتصالات كان للفقرة الأولى وبدرجة الموافقة، وكان المتوسط الحسابي (3.52)، حيث أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية لديهم توافق وانسجام تجاه مدى توفر المواصلات في منطقة الأغوار الشمالية، حيث إن لوجود المواصلات بين المحافظة والمدن الرئيسية والبلدات والقرى دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الاجتماعية، وتسهيل حركة المواطنين، وزيادة احتكاكهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض، وتسهيل تجارتهم وتسويقها في المناطق المجاورة، الأمر الذي يساعد على إيجاد حراك مجتمعي يتسم بالتشاركية والتفاعل البناء في تطور المجتمع.

كما أظهرت نتائج الجدول (6.4) أن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة الثالثة حيث إن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة عن توفر وسائل الاتصال، حيث إنها كانت بدرجة **لا أدري** ، كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (2.98) ، ولعل السبب في انخفاض درجة الاستجابة في هذه الفقرة عائد إلى التباين في درجة التوافق بين أفراد عينة الدراسة تجاه مدى توفر مثل هذه النظم للاتصالات وخدمات الإنترنت، حيث إنها تتوفر في العديد من الأماكن ويفتقر وجودها في بعض الأماكن الأخرى، ولكن في أغلب المناطق يتوفر وسائل الاتصال عبر الهاتف المحمول، وقد تنخفض خدمات الإنترنت في بعض الأماكن نتيجة عدم تقديم هذه الخدمات من قبل شركة الاتصالات، وعدم وجود البنية التحتية التي تخدم تشغيل الإنترنت، ولربما إن لمستوى التعلم دوراً مباشراً في القدرة على استخدام شبكات الإنترنت والاهتمام بها، وبالتالي فإن لوسائل الاتصال دوراً ايجابياً في نقل وتبادل الثقافات والمعلومات بين المجتمع وبالتالي الوصول للتنمية المجتمعية عبر هذا المزج بين الثقافات والعادات والتقاليد والانفتاح على العالم الخارجي.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد أظهرت نتائج الجدول (6.4) أن المتوسط العام قد كان بدرجة **لا أدري** كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (3.15)، وهذا يدل من وجهة نظر الباحث على أن هناك تبايناً في مستوى الفهم والإدراك من قبل الموطنين في منطقة الأغوار الشمالية تجاه أهمية المواصلات والاتصالات في عملية التنيمة الاجتماعية من خلال ما تقول به هذه الوسائل من جعل المجتمع المحلي أكثر تواصلاً مع المناطق المجاورة سواء أكان ذلك محلياً او عربياً او دولياً، وبالتالي يساعد على تبادل الثقافات والأفكار والمعتقدات والتوجهات بين الأفراد، ويخلق نسقاً متجانساً ومتطوراً ومنفتحاً على كل ما يحيط به من تطورات في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي بدورها تتكامل ضمن دائرة التنمية الشاملة.

4.1.2.4. المتوسطات الكلية لتغطية مجالات التنمية الاجتماعية في الاغوار الشمالية

يعرض الباحث هنا المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة التقدير لإستجابات المبحوثين عن واقع التنمية الإجتامعية في الأغوار الشمالية حسب القطاعات كما هو مبين في الجدول الآتي (7.4):

الجدول 7.4:المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستجابات أفراد العينة في مجالات الخاصة بالتنمية الاجتماعية في الأغوار الشمالية والمجال الكلي الخاص بها

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1	مجال الخدمات الاجتماعية	2.98	.63	لا أدري
2	التعليم	3.24	.72	لا أدري
3	المستوى العمالي	2.58	.68	أرفض
4	الصحة	2.46	.74	أرفض
5	مجال الإسكان والعمران والبيئة	2.55	.76	أرفض
6	مجال المواصلات والاتصالات	3.15	.75	لا أدري
المجال الكلي		2.83	.56	لا أدري

- أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

نلاحظ من خلال استعراض الجدول (7.4) أن المتوسط الحسابي للمجال الأول بلغ (2.98)، أما بخصوص التعليم فقد بلغ متوسطه الحسابي(3.24)، كذلك تجاه المستوى العمالي فقد بلغ متوسطه

الحسابي(2.58)، أما بالنسبة للصحة فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.46)، وأما بالنسبة لمجال الإاسكان والعمران والبيئة فقد بلغ متوسطه الحسابي(2.55)، كما أن مجال المواصلات والاتصالات بلغ متوسطه الحسابي (3.15) .

لقد أبدى المبحوثون درجات استجابة متباينة على جميع هذه المجالات، وبالنظر إلى الجدول السابق نجد أن المجال الكلي قد بلغ المتوسط الحسابي له (2.83)، وقد كانت درجة الاستجابة له بدرجة **لا أدري.**

يعزو الباحث السبب في التنوع النسبي في مستوى الاستجابة على هذه المجالات إلى أن لكل مجال من هذه المجالات دوراً وأثراً نسبياً متغيراً على إحداث عملية التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية، حيث إن التعليم يؤدي إلى تغيير العديد من الاتجاهات والعادات والتقاليد التي ترتبط بالمجتمعات، ووجود العديد من المشكلات الخاصة بعمل الأيدي العاملة في منطقة الأغوار الشمالية والتي من ضمنها ارتفاع مستوى البطالة، وعدم وجود فرص عمل، وعدم ملاءمة ظروف العمل من حيث طبيعة العمل، وبيئة، العمل وساعات العمل، والأجر الناتج عن العمل، كذلك مشكلات القطاع الصحي المختلفة من حيث قلة المراكزالطبية، وعدم توافر الكوادر الطبية الكافية والمتخصصة، وعدم توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي، وعدم وجود مخطط للنهوض بالظروف السكنية، وافتقار المنطقة للشكل الجمالي بسب عدم وجود ساحات مخصصة للترفيه والتنزه، كذلك الأثر النسبي للمواصلات والاتصالات في عملية التنمية الاجتماعية من خلال ما تقوم به هذه الوسائل من جعل المجتمع المحلي أكثر تواصلاً مع المناطق المجاورة، وبالتالي كان هنالك تبايناً في مستويات الاستجابة من قبل المواطنين تجاه دور هذه المجالات على إحداث ودعم عملية التنمية الاجتماعية.

4.1.2.5 المقابلات

يتعرض سكان الأغوار الشمالية لمضايقات عديدة وانتهاكات إسرائيلية مما يحرم سكانها من النشاطات الحياتية اليومية، وهذا أثر على العملية التنموية لديهم ولإعطاء هذا الوضع خصوصة نظراً لأهميته البالغة، فقد قام الباحث بإجراء العديد من المقابلات شملت المؤسسات والمجالس القروية في منطقة الدراسة.

من هذا المنطلق عمد الباحث إلى تناول عدد من أهم مجالات التنمية الاجتماعية على النحو التالي:

1- التعليم

يهدف هذا المجال إلى إعطاء صوره عن مدى إسهام عملية التعليم في التنمية الاجتماعية.

أ) من وجهة نظر المؤسسات

قدمت المؤسسات وجهة نظر سلبية بخصوص هذا المجال، من خلال التركيز ظاهرتين هما :(ظاهرة الغياب، وظاهرة التسرب من المدارس)،حيث تبين أن هاتين الظاهرتين آخذتين بالازدياد والارتفاع، أي أن معاناة الطلاب في المضارب البدوية تكمن في عملية نقلهم إلى المدارس الموجوده في قرى الأغوار الشمالية ،حيث يقومون الطلبة بالذهاب إلى هذه المدارس مشياً على الأقدام أو الدواب، مما أدى إلى ارتفاع ظاهرتي الغياب و التسرب من المدارس، والذي بدوره أثر بشكل ملحوظ في عملية التنمية الاجتماعية، كما أن هناك اقتراح من هذه المؤسسات لإنشاء مدرسة في منطقة حمامات المالح للحد من هذه الظاهرتين ولكن للأسف الشديد ما زال مدار البحث مع الجهات المعنية وخصوصا بان هذه المنطقة بحاجة إلى موافقة من الجانب الإسرائيلي كون المنطقة تصنيفها حسب التقسيمات الإدارية تخضع لمنطقة ج،(مقابلة مع النائب الإداري في تربية طوباس).

ب) من وجهة نظر المجالس القروية

بخصوص طلاب المدارس في المضارب البدوية يعانون بل و ينهكون لبعد المسافة للوصول إلى مدارسهم ولغياب المواصلات لنقلهم إلى المدارس، وأن جزء بسيط من الطلاب يتم نقلهم من خلال باصين تم توفيرهم من خلال التربية والتعليم – طوباس أما باقي الطلاب من المضارب البدوية ما زالوا يذهبون إلى مدارسهم على الأقدام .(مقابلة مع رئيس مجلس المضارب البدوية).

يجد الباحث بان التعليم في منطقة الدراسة يشكل عبئاً على الطلاب والأهالي في نفس الوقت، حيث أن الأهالي يبذلون جهداً كبيراً في سبيل توفير وسائل النقل في بعض المضارب لتوصيل أبنائهم من وإلى مدارسهم. وهذا أدى إلى تدني المستوى التعليمي لطلاب المضارب البدوية لعدم وجود وقت كافي للدراسة، حيث أن الطالب يقضي وقتا طويلاً على الطرقات.

وهناك توافق بين وجهتي نظر المجالس المحلية و المؤسسات حول ارتفاع ظاهرة التسرب والغياب من المدارس ، وهناك توافق، أيضاً، حول نقص وعدم توفر وسائل المواصلات لطلاب المدارس.

2- مجال الاسكان و العمران

يحاول الباحث من خلال هذا المجال قياس ظروف الإسكان و العمران وتوفر الخدمات العامة، وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

أ) من وجهة نظر المؤسسات

بخصوص توفر الإسكان والبنية التحتية لها، فان المؤسسات ترى أن سلطات الاحتلال تمنع سكان الأغوار والمضارب البدوية من التطور العمراني أو لبناء أو حتى القيام بأي تعديلات على بيوتهم القائمة، إضافة إلى إتباع سياسة هدم البيوت والمنشآت بهدف تضيق الخناق على التجمعات السكانية لدفعهم لترك الأغوار وتفريغها من السكان ليسهل للاحتلال والسيطرة عليها، أما بالنسبة لمشاريع البنية التحتية فان منطقة الأغوار الشمالية تعاني من نقص في البنية التحتية كالطرق والمدارس والمراكز الصحية وشبكات المياه ، وشبكات الصرف الصحي وغيرها، كما انه لا يوجد مخططات هيكلية تنظم عملية التطور العمراني والبنية التحتية لمنطقة الدراسة،(مقابلة مع مدير الحكم المحلي في طوباس).

ب) من وجهة نظر المجالس القروية

أظهرت المقابلات التي تمت بخصوص هذا المجال ما يلي:-

أشارت المجالس المحلية أن معظم المساكن المأهولة لا يتوفر في هذه المساكن المرافق الصحية الملائمة، إضافة إلى أن المساكن المأهولة لا تتصل بشبكات المرافق العامة للمياه ، وتبين من خلال المقابلات ما يلي:

1- أن هناك نقص وشح في المياه الخاصة بالاستخدام المنزلي.

2- أن هناك تزايد في عدد الأبنية أو الوحدات السكنية غير المرخصة والعشوائية ويعود السبب إلى عدم وجود مخططات هيكلية تنظم ذلك.

3- إن غالبية المساكن المأهولة أو المسكونة غير مزودة بالخدمات الأساسية سواء كانت هذه الخدمات مياه أو كهرباء أو اتصالات أو طرق...الخ.

يلاحظ الباحث أن هناك توافقاً كبيراً بين رأي المؤسسات، ورأي رؤساء المجالس المحلية

بخصوص قضية الإسكان، وهناك توافق آخر حول هذين الرأيين بخصوص قضية عدم توفر المياه النقية، وبشكل خاص المجالس المحلية فتعتبر أن هناك نقصاً واضحاً في كمية المياه الصالحة

للشرب، ويعود ذلك إلى الصعوبات التي تواجهها المجالس المحلية في توفير المياه والكلفة العالية التي تتكبدها في سبيل ذلك.

حيث أن المواطن يمتلك نظرة بسيطة وقصيرة المدى، بينما نجد المجالس المحلية المسؤولة عن قضية المياه على علم أكبر، وتمتلك نظرة بعيدة المدى حول طبيعة الوضع المائي وشح المياه الواضح الذي تعاني منه المناطق الفلسطينية عامة، ومنطقة الدراسة بشكل خاص،(مقابلة مع رئيس مجلس قروي عبن البيضاء).

كما يرى الباحث أن عدد الأبنية والوحدات السكنية غير منظمة والعشوائية آخذة بالتزايد ويعود سبب ذلك إلى عدم توفر المخططات الإقليمية والهيكلية التي يعاني منها السكان، كما أن منطقة الدراسة عانت وما زالت تعاني من قصور المؤسسات الحكومية الفلسطينية والأهلية تجاه الأغوار والمضارب البدوية.

4- مجال الصحة

يهدف هذا المجال إلى دراسة مدى توفر المراكز الصحية والتخصصات الطبية المختلفة في منطقة الدراسة والتأمين الصحي، وكيفية تأثير هذا المجال على التنمية الاجتماعية في منطقة الدراسة.

أ) من وجهة نظر المؤسسات

أدت السياسة التعسفية الإسرائيلية إلى معاناة وتراجع في الخدمات الصحية، مما يشكل خطرا على حياة مواطني الأغوار الشمالية، خاصة في أوقات إغلاق الحواجز، إذ أن الحوادث الطارئة لا يمكن أن تنتظر إجراءات التفتيش ونظام الإغلاق وهذا يعرض المرضى الى خطر على حياتهم، نتيجة لعدم تمكنهم من الوصول إلى المراكز الصحية بسبب الحواجز التي تغلق بها مناطق التجمعات السكانية،وعدم السماح لاقامة مراكز صحية في المضارب البدوية من قبل الاحتلال الاسرائيلي بحجج واهية بانها مناطق تخضع للتقسيمات الادارية وتصنيفها منطقة ج ، كذلك هناك صعوبة للوصل اليهم من قبل العيادات المتنقلة بسبب الطرق الوعره وعدم السماح من قبل الاحتلال بفتح هذه الطرق الوعره،(مقابلة مع مدير الاداري في صحة طوباس).

ب) من وجهة نظر المجالس القروية

أظهرت المقابلات التي أجراها الباحث حول هذا الموضوع ما يلي:

– المراكز الصحية المتوفرة في منطقة الدراسة لا تكفي لتغطية وتلبية حاجات السكان، نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان.

– يوجد نقص في مختلف التخصصات الطبية في المراكز الصحية.

– التأمين الصحي الحكومي والخاص متوفر بشكل قليل لدى سكان منطقة الدراسة.

يستفيد سكان المضارب البدوية من الخدمات الصحيه المقدمة من العيادات المتنقله التابعة لنديرية الصحة و الهلال الاحمر ولجان الرعاية الصحيه وفق برامج محددة بأيام توافقية،(مقابلة مع رئيس مجلس قروي المضارب البدوية).

يلاحظ الباحث أن عدد المراكز الصحية المتوفرة في منطقة الدراسة قليل جداً ولا تفي باحتياجات المجتمع المحلي، فمن الضروري توفير مراكز صحية مزودة بالإمكانيات الضرورية وفي حالة جاهزية دائمة لتقديم الخدمات الطبية لسكان مناطق الدراسة. وكذلك الأمر بالنسبة للتخصصات الطبية المختلفة، الأمر جعل المراكز الصحية تبذل جهداً كبيراً وتسعى لإيجاد بديل لتوفير الأطباء المتخصصين في مختلف المجالات، وكذلك يلاحظ الباحث_عدم توفر أي مشفى في منطقة الدراسة، مما يؤثر على سكان المنطقة ويضر بمصالحهم، ويلاحظ الباحث أن هذا النقص اثر على عملية التنمية الاجتماعية.

5–مجال المواصلات و الإتصالات

أ) من وجهة نظر المجتمع المحلي

يرى المجتمع المحلي أن هناك توافق وانسجام حول وجود وتوفر المواصلات التي تصل إلى الأغوار الشمالية بمحافظة طوباس، إلا انه هناك صعوبة في الوصول المضارب البدوية، كما قدم المجتمع

المحلي نظرة إيجابية حول هذا الموضوع حيث أن هناك رضا كبيراً حول توفر وسائل النقل العام للمناطق السكنية فبها.

وبخصوص تكاليف المواصلات والاتصالات أن هناك زيادة ملموسة في هذه التكاليف وذلك ناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات وتكاليف المركبات الخاصة بالنقل وهذا يشكل عبئاً اقتصادياً على المجتمع المحلي،(مقابلة مع رئيس نقابة السواقين في طوباس).

ب) **من وجهة نظر المجالس القروية**

ترى المجالس المحلية أن هناك عدداً قليلاً جداً من البيوت التي لا تصل إليها الطرق، حيث تبذل الجهات المتخصصة جهودا كبيرة من أجل فتح وشق الطرق اللازمة للوصول إلى ألاماكن السكنية لتلبية حاجات المجتمع والتجمعات السكنية.

أما بخصوص الاتصالات فهي غير متوفرة نهائيا من الجانب الفلسطيني ،حيث لايوجد خطوط أرضية ، يعتمد أهالي الأغوار الشمالية في اتصالاتهم على الشبكات الإسرائيلية ومنذ فتره يعتمدون على الشبكات الأردنية، ونتيجة الشراكة ما بين الشركات الفلسطينية من جهة و الإسرائيلية والأردنية من جهة أخرى فان شركتي جوال و الوطنية يتم تفعيلهن من خلال تلك الشراكة ،(مقابلة مع رئيس مجلس القروي في عين البيضاء).

يرى الباحث أن هناك تجمعات سكنية نائية وبعيدة عن المراكز الحضرية بحاجة إلى شق طرق لتوصيل الخدمات المختلفة إليها، بالإضافة إلى أن الشوارع الرئيسة بين المراكز الحضرية بحاجة إلى إجراء ترميمات وإعادة صيانة وتأهيل، ويعتقد الباحث أنه من الصعوبة بمكان على أية إدارة محلية أن تغطي الاحتياجات المحلية كافة وبنفس الوتيرة، وهذا ما ينطبق_على قدرة المؤسسات المختصة على توفير الطرق والمواصلات لجميع البيوت والمناطق السكنية.

2.2.4. السؤال الثاني:

ما هي التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية في منطقة الدراسة ؟

من أجل الإجابة على سؤال الدراسة السابق، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لجميع فقرات الاستبانة المتعلقة بالتحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية في منطقة الدراسة؛ وفيما يلي توضيح لهذه النتائج.

1.2.2.4. مجال التحديات الداخلية

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة التقدير لإستجابات المبحوثين عن واقع التحديات الداخلية في الأغوار الشمالية كما هو مبين في الجدول الآتي (8.4):

الجدول 8.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول التحديات الداخلية.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
.1	التحديات السكانية	3.77	.90	موافق
.2	التحديات الاجتماعية (العادات والتقاليد والقيم الموروثة)	3.65	.97	موافق
.3	مشاكل الهجرة للمدن	3.37	1.23	لا أدري
.4	الجمود الاجتماعي بالريف يعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية	3.68	1.17	موافق
.5	النظر بعين الشك والحذر تجاه السلطات الحكومية بالقرية	3.65	1.13	موافق
.6	ضعف الشعور بالمسؤولية الإيجابية إزاء المجتمع ككل	3.69	1.01	موافق
.7	تحديات ناتجة عن الضياع في الموارد	3.97	.77	موافق
.8	تحديات متعلقة بقطاع الزراعة	4.09	.90	موافق
.9	تحديات جهود التنمية الأساسية	3.72	.97	موافق
.10	مشكلات سوء توزيع الملكية وقوانين الإصلاح الزراعي	3.47	1.10	موافق
.11	المشكلات المتعلقة بالاستيطان	4.20	1.01	موافق
.12	مشاكل المؤسسات الاجتماعية	3.94	.89	موافق
.13	تباين الدخل	3.82	1.04	موافق
.14	مشاكل معدلات النمو السكاني المرتفعة	3.26	1.23	لا أدري
.15	الصحة والرفاهية الاجتماعية	3.41	1.13	موافق
	المتوسط العام	3.71	.56	موافق

- أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

أظهرت النتيجة في الجدول (8.4) أن أعلى متوسط حسابي في مجال التحديات الداخلية كان للفقرة الحادية عشرة وبدرجة الموافقة، وكان المتوسط الحسابي (4.20) ، حيث إن المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية لديهم توافق وانسجام تجاه التحديات الداخلية والتي على رأسها مشكلات االاستيطان،

كون الاحتلال يعمل على مصادرة الأراضي وتهجير أصحابها وتضييق الخناق على السكان في منعهم من زراعة أراضيهم أو حتى استخدامها، بالإضافة إلى منع التجمعات السكانية من إقامة المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع المحلي، بالإضافة إلى الحواجز العسكرية التي تفصل بين المحافظات والمدن والبلدات والقرى، وكذلك عدم منح المواطنين التصاريح اللازمة للعمل، كذلك استقطاب المستوطنات للعمالة الرخيصة من النساء والأطفال الذي ينعكس سلباً على الأسرة وعلى مستوى التعليم، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على عملية التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية.

كما أظهرت نتائج الجدول (8.4) أن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة الرابعة عشرة حيث إن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة عن مشاكل معدلات النمو السكاني مرتفعة، حيث إنها كانت بدرجة محايد، كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (3.26) ، وهذا المتوسط جاء ضمن المتوسط العام ولكن انخفضت درجة الاستجابة في هذه الفقرة بسبب التباين في درجة التوافق بين أفراد عينة الدراسة تجاه إشكالات معدلات النمو السكاني المرتفعة تجاه عملية التنمية الاجتماعية، ومما لا شك فأن معدلات النمو السكاني الكبيرة والمتسارعة في منطقة الأغوار تؤدي إلى عدم كفاية الخدمات المقدمة لهذه المستويات العالية من السكان، حيث ينتج عن ذلك ضعف في مستوى الخدمات المقدمة للطفولة والأمومة، وعدم اتساع المدارس لهذه الأعداد المتزايدة، وعدم كفاية المرافق العامة والخدمات لهذه المعدلات من النمو السكاني، وكل ذلك يؤدي إلى تدن في مستوى التنمية الاجتماعية التي تتكامل مع عناصر وعمليات التنمية الأخرى.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد أظهرت نتائج الجدول (8.4) أن المتوسط العام قد كان بدرجة موافق كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (3.71)، وهذا يدل من وجهة نظر الباحث على أن هناك فهماً وإدراكاً كبيرين من قبل المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية تجاه التحديات الداخلية التي تؤثر على عملية التنمية الاجتماعية من حيث التحديات الاجتماعية (العادات والتقاليد والقيم الموروثة)، ومشاكل الهجرة للمدن وضعف الشعور بالمسؤولية الإيجابية إزاء المجتمع ككل، والتحديات الناتجة عن الضياع في الموارد بسبب مصادرتها من قبل الاحتلال، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة ومشكلات الاستيطان وتباين الدخل، والتحديات المتعلقة بقطاع الزراعة، حيث إن لهذه التحديات دوراً كبيراً وسلبياً في التأثير على عملية التنمية الاجتماعية.

2.2.2.4. مجال التحديات الخارجية

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة التقدير لإستجابات المبحوثين عن واقع التحديات الخارجية في الأغوار الشمالية كما هو مبين في الجدول الآتي (9.4):

الجدول 9.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول التحديات الخارجية.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1	الحصول على معونات مشروطة	3.73	1.17	موافق
2	تعاني من نقص رؤوس الأموال	3.96	.95	موافق
3	عدم كفاية المدخرات	3.95	1.00	موافق
4	تدني القدرة على استيعاب التكنولوجيا	3.83	1.15	موافق
5	عدم تنوع الصادرات	4.00	.85	موافق
المتوسط العام		3.89	.61	موافق

- أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

أظهرت النتيجة في الجدول (9.4) أن أعلى متوسط حسابي في مجال التحديات الخارجية كان للفقرة الخامسة وبدرجة الموافقة، وكان المتوسط الحسابي (4.00) ، حيث المواطنون في منطقة الأغوار الشمالية لديهم توافق وانسجام تجاه دور عدم تنوع الصادرات كنوع من التحديات الخارجية على عملية التنمية الاجتماعية، حيث إن لتنوع الصادرات دوراً في طبيعة التعامل مع السوق المحلية، وزيادة للعائدات الاقتصادية، وبالتالي فإن لتنوع الصادرات دوراً في تكوين علاقات متنوعة الأمر الذي يؤدي إلى التعرف على ثقافات وعادات وتقاليد جديدة؛ وبالتالي ينعكس ذلك على التنمية الاجتماعية.

كما أظهرت نتائج الجدول (9.4) أن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة الأولى حيث إن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة عن الحصول على معونات مشروطة، حيث إنها كانت بدرجة موافق، كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (3.73)، حيث المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية يؤكدون على أن هنالك دوراً سلبياً للمساعدات المشروطة من المؤسسات الدولية التي تكون معنية بتحقيق التنمية في تلك المناطق، حيث إن هذه الشروط تقيد أولويات التنمية في منطقة الأغوار الشمالية وتجعلها محصورة برغبة الجهة المقدمة للدعم، وبالتالي فإن ذلك يترك خللاً واضحاً في القطاعات التنموية داخل مناطق الأغوار الشمالية.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد أظهرت نتائج الجدول (9.4) أن المتوسط العام قد كان بدرجة موافق كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (3.89)، وهذا يدل من وجهة نظر الباحث على أن هناك فهماً وإدراكاً من قبل المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية، للتحديات الخارجية التي تؤثر على عملية التنمية الاجتماعية في مناطقهم سواء أكان ذلك من خلال ما يحصلون عليه من معونات مشروطة، وعدم تنوع الصادرات، وعدم كفاية المدخرات، وتدني القدرة على استيعاب التكنولوجيا، ونقص رؤوس الأموال، لكل ذلك دور بارز في تراجع عملية التنمية الاجتماعية والحد من سبل تحقيقها.

3.2.2.4. مجال مواجهة التحديات

يعرض الباحث المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة التقدير لإستجابات المبحوثين لطرق مواجه التحديات التي تقلص من قيام تنمية إجتماعية مستدامة في الأغوار الشمالية كما هو مبين في الجدول الآتي (10.4):

الجدول 10.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول مواجهة التحديات .

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
.1	التعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية في تحسين المعرفة	3.51	1.13	موافق
.2	عقد ندوات لمناقشة مشاركة الشباب والمرأة في العمل التنموي	3.54	1.16	موافق
.3	إقامة مشروعات تعليم الشباب والمرأة	3.53	1.06	موافق
.4	توفير البرامج التي تتيح الفرصة لمشاركة المرأة والشباب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً	3.57	1.08	موافق
.5	تحسين دخل الأسرة من خلال إتاحة الفرصة	3.76	.94	موافق
.6	تدعيم روح الولاء والانتماء	4.01	.96	موافق
.7	توافر القدوة في القيادات الإدارية	3.92	1.07	موافق
.8	تنشئة جيل جديد متدرب وواع بأسس المشاركة والمساهمة في العمل الجماعي من خلال المؤسسات التعليمية	3.95	.96	موافق
.9	انفتاح الأجهزة الخدمية على المجتمع	3.65	1.01	موافق
.10	الاستفادة من نتائج البحوث	3.60	1.03	موافق
.11	استحداث وتجريب مداخل جديدة للتنمية يكون أساسها المشاركة	3.56	.91	موافق
.12	تعزيز الاتصال والتواصل مع المحيط	3.65	1.04	موافق
.13	الدعم والاهتمام الرسمي بالمنطقة	3.70	1.14	موافق
	المتوسط العام	3.68	.74	موافق

- أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

أظهرت النتائج في الجدول (10.4) أن أعلى متوسط حسابي في مجال مواجهة التحديات كان للفقرة السادسة وبدرجة الموافقة، وكان المتوسط الحسابي (4.01) ، حيث المواطنون في منطقة الأغوار الشمالية لديهم توافق وانسجام تجاه دور دعم الروح المعنوية والولاء والانتماء في مواجهة التحديات أمام عملية التنمية الاجتماعية، حيث إنه ومن المهم دعم مبادرات الشباب الإبداعية الداعية للتطور والتنمية، واستيعاب الثقافات والمستجدات الأخرى داخل المجتمعات المحلية والعربية والأجنبية بما يتوافق مع العادات والتقاليد السائدة والتي لا تمس بالقيم الأخلاقية، وبالتالي فإن التنمية الاجتماعية خليط من القدرة على الاستجابة للمتغيرات داخل الثقافة المحلية واستيعاب الآخر ضمن إطار البيئة المحلية.

كما أظهرت نتائج الجدول (10.4) أن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة الأولى حيث إن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة عن التعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية في تحسين المعرفة، حيث إنها كانت بدرجة موافق، كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (3.51)، حيث المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية يؤكدون على أن هنالك دوراً مهماً وكبيراً لعملية التعاون المشترك والبناء ما بين المنظمات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ في تحقيق عملية التنمية الاجتماعية من خلال تكتف الجهود وتوحيدها في سبيل خدمة المواطن، والسعي نحو تطور المجتمع بمختلف أطيافه، والمرافق الثقافية والاجتماعية والرياضية التي تعمل على تطوير الفكر الثقافي، وتعمل على إيجاد مخزون ثقافي إيجابي يتقبل التغيير والتطور الاجتماعي.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد أظهرت نتائج الجدول (10.4) أن المتوسط العام قد كان بدرجة موافق كما هو مثبت بالمتوسط الحسابي (3.68)، وهذا يدل من وجهة نظر الباحث على أن هناك فهماً وإدراكاً من قبل المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية، لأهمية مواجهة التحديات من خلال التعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية في تحسين المعرفة وعقد ندوات لمناقشة مشاركة الشباب والمرأة في العمل التنموي، وإقامة مشروعات تعليم الشباب والمرأة، وتحسين الوضع الاقتصادي ومستوى الدخل، وتنشئة جيل جديد مدرب وواع بأسس المشاركة والمساهمة في العمل الجماعي من خلال المؤسسات التعليمية، وتعزيز الاتصال والتواصل مع المحيط، وتوفير البرامج التي تتيح الفرصة لمشاركة المرأة والشباب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، حيث إن لكل هذه الأساليب دوراً مباشراً في إحداث التطور والتنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية.

4.2.2.4. المتوسطات الكلية لتحديات التنمية الاجتماعية في الأغوار الشمالية

الجدول 11.4:المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستجابات أفراد العينة في المجالات الدراسة الخاصة بتحديات التنمية الاجتماعية في الأغوار الشمالية والمجال الكلي الخاص بها:

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1.	مجال التحديات الداخلية	3.71	.56	موافق
2.	مجال التحديات الخارجية	3.89	.61	موافق
	المجال الكلي	3.80	.497	موافق

- أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

لاحظ من خلال استعراض الجدول (11.4) أن المتوسط الحسابي للمجال الأول بلغ (3.71)، أما بخصوص المجال الثاني فقد بلغ متوسطه الحسابي (3.89)، وأبدى المبحوثون موافقتهم على جميع هذه المجالات، وبالنظر إلى الجدول السابق نجد أن المجال الكلي قد بلغ المتوسط الحسابي له (3.80) وقد كانت درجة الاستجابة له بدرجة موافقة.

وقد يعزو الباحث السبب في هذه الموافقة إلى جميع هذه المجالات بسبب وعي وإدراك أفراد عينة الدراسة للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجههم في منطقة الأغوار الشمالية، والتي تحد من عمليات التنمية الاجتماعية ومنها على سبيل المثال التحديات السكانية، والتحديات الاجتماعية المتمثلة بالعادات والتقاليد والقيم الموروثة، ومشكلات الهجرة للمدن، وارتفاع معدلات النمو السكاني، والتحديات المتعلقة بقطاعي الزراعة والاقتصاد والدخل، والمشكلات المتعلقة بالاستيطان، والحصول على معونات مشروطة، وعدم كفاية المدخرات ونقص رؤوس الأموال.

3.2.4. السؤال الثالث:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات المبحوثين عن واقع التنمية الاجتماعية في الأغوار الشمالية لمتغيرات (الجنس – مستوى التعليم – طبيعة العمل – مستوى دخل الأسرة – عددأفراد الأسرة – الحالة الاجتماعية) ؟

للإجابة على السؤال السابق وضع الباحث ست فرضيات تتعلق بواقع التنمية الاجتماعية في الأغوار الشمالية وفقاً للمتغيرات : الجنس، ومستوى التعليم، وطبيعة العمل، ومستوى دخل الأسرة، وعدد أفراد الأسره و الحالة الاجتماعية، وكانت نتائج التحقق من مصداقيتها على النحوالآتي:

3.4 نتائج فرضيات الدراسة

1.3.4. الفرضية الأولى

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى لمتغير الجنس."

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لمعرفة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث الجدول التالي رقم (12.4) يوضح ذلك:

الجدول 12.4 : نتائج اختبارات (ت) (T-Test) لإجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط	درجة الحرية	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
مجال الخدمات الاجتماعية	ذكر	65	3.03	98	1.06	.28
	أنثى	35	2.88			
التعليم	ذكر	65	3.22	98	-.322-	.74
	أنثى	35	3.27			
المستوى العمالي	ذكر	65	2.61	98	.59	.55
	أنثى	35	2.53			
الصحة	ذكر	65	2.46	98	.021	.98
	أنثى	35	2.46			
مجال الإسكان والعمران والبيئة	ذكر	65	2.58	98	.42	.67
	أنثى	35	2.51			
مجال المواصلات والاتصالات	ذكر	65	3.16	98	.14	.88
	أنثى	35	3.14			
المجال الكلي	ذكر	65	2.84	98	.38	.70
	أنثى	35	2.80			

يتضح من خلال الجدول (12.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية على النحو التالي:
التعليم والمستوى العمالي والصحة حسب متغير الجنس، بلغت الدلالة الإحصائية لها أعلى من ($\alpha \leq 0.05$)، قد يكون السبب في انسجام وتوافق أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية وعلى اختلاف أجناسهم، هو وجود وعي وانسجام كبيرين من وجهة نظر الباحث بين أفراد عينة الدراسة تجاه التعليم والمستوى العمالي والصحة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث إن أفراد العينة يؤكدون على أهمية تطوير وتحسين التعليم بشكل مستمر من أجل رفع مستوى التعليم المهني والعام، وضرورة توفير الإمكانيات والتسهيلات التعليمية والثقافية، وتحسين التسوية في التعليم بين الجنسين، بالإضافة إلى ضرورة ضمان الحق لكل مواطن في إيجاد فرصة عمل كريمة، وتحسين الظروف والإمكانيات الخاصة بالعمل، والحد من البطالة كونه يوجد مستوى مرتفع من العمالة في منطقة الأغوار، بالإضافة لكل ذلك يجب توفير المرافق الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان، وجعلها أكثر فاعلية من أجل النهوض بالمستوى الصحي، للمساعدة في خفض معدل الوفيات والحد من الأمراض والوقاية منها، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية.

إن مجال الخدمات الاجتماعية ومجال السكان والعمران والبيئة ومجال المواصلات والاتصال والمجال الكلي حسب متغير الجنس، بلغت الدلالة الإحصائية أعلى من ($\alpha \leq 0.05$)، ويرجع السبب في انسجام وتوافق أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية، وعلى اختلاف أجناسهم، كونهم يؤكدون على أهمية هذه المجالات في تحقيق التنمية الاجتماعية في الأغوار الشمالية من خلال توفر خدمات الرعاية الاجتماعية، وتلبية الاحتياجات لجميع الأفراد والجماعات، والعمل على توفيرمساكن مناسبة للأهالي، كما من المهم العمل على توفير الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء، وتشجيع الشباب على المشاركة في مشروعات الخدمة العامة، وتوفر المواصلات والاتصالات التي تسمح بتبادل الثقافات والأفكار، كذلك تساعد على تبادل الصادرات وتنوعها وزيادتها؛ الأمر الذي يساعد على تحسين المستوى الاقتصادي، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية.

2.3.4. الفرضية الثانية

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى لمتغير مستوى التعليم ."

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي"ANOVA" للكشف عن الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة، والجداول أدناه توضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول13.4: نتائج اختبارات تحليل التباين(ANOVA) في استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير مستوى التعليم .

م	المجال	بين المجموعات			داخل المجموعات			قيمة "ف"	مستوى الدلالة
		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية		
.1	مجال الخدمات الاجتماعية	2.57	.86	3	37.08	.38	96	2.22	.09
.2	التعليم	1.47	.49	3	50.51	.52	96	.93	.42
.3	المستوى العمالي	.24	.08	3	45.63	.47	96	.17	.91
.4	الصحة	.39	.13	3	54.61	.56	96	.23	.87
.5	مجال الإسكان والعمران والبيئة	.42	.14	3	57.02	.59	96	.23	.87
.6	مجال المواصلات والاتصالات	2.85	.95	3	53.84	.56	96	1.69	.17
	المجال الكلي	.38	.12	3	30.90	.32	96	.40	.75

يتضح من خلال الجدول (13.4) " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى لمتغير مستوى التعليم ."

يلاحظ أن التعليم ومجال المستوى العمالي و الصحة حسب متغير مستوى التعليم، كانت الدلالة الإحصائية لهما على التوالي (.42)، (.91)، (.87) ، وهذه القيم أعلى من ($\alpha \leq 0.05$) المفترضه ، ولعل السبب في انسجام وتوافق أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية وعلى اختلاف مؤهلاتهم العلمية هو وجود وعي وانسجام كبيرين من وجهة نظر الباحث بين أفراد عينة الدراسة تجاه دور هذه المجالات في تحقيق التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية، حيث إن أفراد العينة يؤكدون على ضرورة توفير التعليم الأساسي الشامل لجميع فئات المجتمع المحلي وفتح صفوف لتقوية التلاميذ ضعيفي التحصيل، مع الاهتمام بفتح فصول محو الأمية لتعليم القراءة

والكتابة، والعمل على إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة، ومتابعة الظواهرالسلبية المصاحبة للعملية التعليمية كالغياب والتسرب المدرسي، حيث إنه ينتج عن ذلك جيل متعلم ومنفتح ومدرك للثقافات ويتقبل الغير، ويستطيع مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة، كذلك لا بد من الاهتمام بقوة العمل من خلال إيجاد فرص العمل الكريم لجميع سكان المنطقة، وحماية حقوق العاملين من خلال إيجاد بيئة عمل مواتية وأجر مناسب للجهد المبذول، وتحديد ساعات العمل؛ حيث إن ذلك من شأنه العمل على إيجاد مصدر دخل يمكن من خلاله مواكبة التطور والتغير في مختلف جوانبه، كما ولا بد من الاهتمام بالجانب الصحي من خلال توفير الرعاية الصحية الكاملة للمرأة الحامل، وتوفر مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة، والعمل على التوسع في إنشاء مراكز رعاية الأمومة والطفولة، والتوعية بالعادات الصحية السليمة والنظافة والوقاية من الأمراض، وتوفير أطباء متخصصين في المنطقة، حيث إن التنمية الصحية هي أساس للتنمية الاجتماعية المتكاملة، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية.

كما نجد أن مجال الخدمات الاجتماعية، ومجال االإسكان والعمران والبيئة، ومجال المواصلات والاتصال، والمجال الكلي حسب متغير مستوى التعليم قد بلغت الدلالة الإحصائية لها قيمها أعلى من ($\alpha \leq 0.05$)، ويرجع السبب في انسجام وتوافق أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية، وعلى اختلاف مستوياتهم العلمية، حيث يؤكدون على أهمية هذه المجالات في تحقيق التنمية الاجتماعية في الاغوار الشمالية من خلال العمل على إنشاء مشروعات للأسر تساعد في زيادة دخلها وتحسين وضعها الاقتصادي، وتوفر لجان لفض النزاعات لخلق روح التعاون بين الأهالي تجاه إنشاء العديد من المراكز الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد على تبادل الثقافات والأفكار بين المواطنين والعمل على توحيد المفاهيم وتقبل التغيير والنقد البناء في سبيل الوصول للتنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة مع عناصر ومجالات التنمية المختلفة، كذلك لا بد من الاهتمام بإنشاء العديد من مراكز الترفيه والمتنزهات الخاصة بالأطفال والشباب، من أجل الاستفادة من الجهود الخاصة بهم وتوجيهها نحو تطور المجتمع، والعمل على توجيه هذه الجهود ضمن المسارات الإيجابية، وتوفير الوقاية من انحراف الشباب، وخلق قيادات تنموية مدركة للواقع المحلي وتسعى لتحقيق التنمية الشاملة المتطورة والتي تواكب التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة، بالاضافة لذلك لا بد من الاهتمام بواسائل المواصلات والاتصالات التي تساعد على معرفة العادات والتقاليد والثقافات في البيئة المحيطة من خلال الاحتكاك المباشر وغير المباشر مع هذه الثقافات والعمل على الاستفادة منها وتسخير ذلك تجاه تطوير المجتمع المحلي، وتحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة والمتكاملة، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية.

3.3.4. الفرضية الثالثة

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الاغوار الشمالية تعزى لمتغير طبيعة العمل ".

للتحقق من صحة هذه الفرضية فقد تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي"ANOVA" للكشف عن الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة، والجداول أدناه توضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول14.4: نتائج اختبارات تحليل التباين(ANOVA) في استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير طبيعة العمل.

الرقم	المجال	بين المجموعات			داخل المجموعات			قيمة "ف"	مستوى الدلالة
		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية		
.1	مجال الخدمات الاجتماعية	1.85	.61	3	37.81	.39	96	1.57	.20
.2	التعليم	1.98	.66	3	50.00	.52	96	1.27	.28
.3	المستوى العمالي	.77	.26	3	45.10	.47	96	.55	.64
.4	الصحة	.94	.31	3	54.07	.56	96	.55	.64
.5	مجال الإسكان والعمران والبيئة	.92	.30	3	56.52	.58	96	.52	.66
.6	مجال المواصلات والاتصالات	4.21	1.40	3	52.49	.54	96	2.57	.06
	المجال الكلي	.80	.26	3	30.48	.31	96	.84	.47

يتضح من خلال الجدول (14.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية على النحو التالي:

إن التعليم والمستوى العمالي والصحة حسب متغير مستوى التعليم بلغت الدلالة الإحصائية قيمها أعلى من ($\alpha \leq 0.05$)، ويرجع السبب في انسجام وتوافق أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الاغوار الشمالية، وعلى اختلاف طبيعة العمل الذي يقومون به، كونهم يؤكدون على إمكانيات الاستفادة من هذه المجالات في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال الاهتمام بالعملية التربوية عبر توفير بيئة صحية مناسبة في المدرسة، وتوفير المصادر التكنولوجية المتطورة للتعليم، وزيادة عدد المعلمين في المدارس لكي يتناسب مع عدد الطلبة، وتوفير معلمين أكفياء، وتفعيل التواصل بين المدرسة والمجتمع المحلي والأسرة لمعالجة إشكاليات التعليم والطلبة في المنطقة.

لا بد من الاهتمام بقطاع العمال من خلال توفير بيئة عمل ملائمة لهم، وفتح مشاريع تشغيلية ودعم القطاع الزراعي الذي يعتبر المشغل الأكبر في المنطقة، والحد من عمالة الأطفال والنساء التي تؤثر سلباً على تنمية وتطور المجتمع المحلي، وإيجاد التأمين الصحي الذي يغطي العمال، وإلزام أصحاب العمل بتقديم جميع حقوق العاملين من تأمين صحي وتقاعد وبيئة عمل وعدد ساعات العمل وغيرها من أمور، كما لا بد من التأكيد على اهمية الجانب الصحي في تحقيق التنمية الاجتماعية وإيجاد أشخاص سليمين صحياً ونفسياً يمكن الاعتماد عليهم خلال إجراء عمليات البناء والتنمية المجتمعية.

لذا لا بد من العمل على توفير مراكز للامومة والطفولة ومراكز طبية يمكن من خلال استقبال الحوامل عند الولادة، وتوفير الأطباء المتخصصين في المجالات المختلفة داخل المراكز الطبية، كما لا بد من توفير الأدوية اللازمة عبر إيجاد الصيدليات وتوزيعها في الأماكن داخل منطقة الأغوار الشمالية، وأهمية أن تتوافر في المنطقة سيارات إسعاف للحالات الطارئة، كذلك يجب على الحكومة العمل على توفير التأمين الصحي الشامل لجميع السكان، والذي يسهل عمليات العلاج، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية.

أن مجال الخدمات الاجتماعية ومجال الاسكان والعمران والبيئة ومجال المواصلات والاتصال والمجال الكلي حسب متغير طبيعة العمل، بلغت الدلالة الإحصائية قيمه أعلى من
($\alpha \leq 0.05$)، ويرجع السبب في انسجام وتوافق أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية على اختلاف طبيعة اعمالهم، هو بسبب إدراكهم لأهمية ما تقوم به هذه المجالات في جانب تحقيق التنمية الاجتماعية عبر الاهتمام بإنشاء المشروعات الاجتماعية بالجهود الذاتية الخاصة بالمجتمع، والتي تعمل على إيجاد دافع للحفاظ عليها والعمل على استدامتها، كما لا بد من الاهتمام تجاه الامتثال بالمعايير والقيم في إطارالقيم الموجودة لدى المجتمع، والعمل على الاهتمام بالمظهر العام للشوارع والأماكن العامة، وتوفير ساحات كافية للحدائق والمتنزهات العامة من أجل تسهيل عملية التواصل الاجتماعي والثقافي بين سكان المناطق.

كذلك العمل على إيجاد آلية للتخلص من القمامة والنفايات في الأماكن العامة والشوارع بطريقة صحيحة، الأمر الذي يترك مظهراً عاماً جيداً ويعمل على الحفاظ على السلامة العامة، كذلك يجب العمل على إيجاد وسائل الاتصال والتواصل مع المحيط الخارجي سواء أكان المحلي أوالعربي والدولي للتعرف على الحضارات والثقافات المتنوعة ومحاولة أخذ ما يناسب السكان منها من أجل تعزيز قيم وعادات المجتمع للوصول للتنمية الاجتماعية السليمة المتكاملة، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية.

4.3.4 الفرضية الرابعة

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى لمتغير مستوى دخل الاسرة ".

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي"ANOVA" للكشف عن الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة، والجداول أدناه توضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول15.4: المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة حول واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى لمتغير مستوى دخل الأسرة.

المجال	المتوسطات الحسابية		
	أقل من 1500 شيكل	من 1500 إلى 3000 شيكل	أكثر من 3000 شيكل
مجال الخدمات الاجتماعية	2.95	3.01	2.98
التعليم	2.98	3.35	3.59
المستوى العمالي	2.46	2.55	2.94
الصحة	2.28	2.46	2.85
مجال الإسكان والعمران والبيئة	2.43	2.56	2.83
مجال المواصلات والاتصالات	3.13	3.19	3.11

يتضح من نتائج الجدول (15.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات فئة مستوى دخل الأسرة، ولفحص فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً تم استخدام تحليل التباين الأحادي.

الجدول16.4: نتائج اختبارات تحليل التباين(ANOVA) في استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير مستوى دخل الأسرة.

الرقم	المجال	بين المجموعات			داخل المجموعات			قيمة "ف"	مستوى الدلالة
		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية		
.1	مجال الخدمات الاجتماعية	.07	.03	2	39.59	.40	97	.08	.91
.2	التعليم	5.55	2.77	2	46.43	.47	97	5.80	.00
.3	المستوى العمالي	3.11	1.55	2	42.76	.44	97	3.53	.03
.4	الصحة	4.24	2.12	2	50.76	.52	97	4.05	.02
.5	مجال الإسكان والعمران والبيئة	2.16	1.08	2	55.28	.57	97	1.89	.15
.6	مجال المواصلات والاتصالات	.10	.05	2	56.60	.58	97	.08	.91
	المجال الكلي	1.59	.79	2	29.69	.30	97	2.60	.07

يتضح من خلال الجدول (16.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية على النحو التالي:

نجد أن التعليم حسب متغير مستوى دخل الأسرة، قد بلغت الدلالة الإحصائية له (0.00)، وهذه القيمة أقل من ($\alpha \leq 0.05$)، ويرجع السبب في ذلك هو أن أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية، وعلى اختلاف مستوى دخل أسرهم لديهم مستويات متباينة تجاه دور عملية التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية، وقد كانت الفروق لصالح فئة أكثر من 3000 شيكل ذات المتوسط الأعلى والبالغ (3.59)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية.

كما نلاحظ أن المستوى العمالي حسب متغير مستوى دخل الأسرة، قد بلغت الدلالة الإحصائية له (03.0)، وهذه القيمة أقل من ($\alpha \leq 0.05$)، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية، وعلى اختلاف مستوى دخل أسرهم لديهم مستويات متباينة تجاه دور المستوى العمالي في تحقيق التنمية الاجتماعية، وقد كانت الفروق لصالح فئة أكثر من 3000 شيكل ذات المتوسط الأعلى والبالغ (2.94)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية.

ونجد أن الصحة حسب متغير مستوى دخل الأسرة قد بلغت الدلالة الإحصائية له (02.0)، وهذه القيمة أقل من ($\alpha \leq 0.05$)، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية، وعلى اختلاف مستوى دخل أسرهم لديهم مستويات متباينة تجاه دور المجال الصحي في تحقيق التنمية الاجتماعية، وقد كانت الفروق لصالح فئة أكثر من 3000 شيكل ذات المتوسط الأعلى والبالغ (2.85)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية.

كما نجد أن مجال الخدمات الاجتماعية ومجال الأسكان والعمران والبيئة ومجال المواصلات والاتصال والمجال الكلي حسب متغير مستوى دخل الأسرة، بلغت الدلالة الإحصائية لهذه المجالات قيمها أعلى من ($\alpha \leq 0.05$)، ويرجع السبب في انسجام وتوافق أفراد عينة الدراسة في منطقة الأغوار الشمالية، وعلى اختلاف مستوى دخل اسرهم، إلى أن هذه المجالات لها دور مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية في الاغوار الشمالية من خلال السماح للأفراد بممارسة حرياتهم في حدود القيم المجتمعية السائدة، وتوفير الخدمات الخاصة برعاية الطفل، والحد من مصادرالتشويش والضوضاء في المنطقة عبر اجراءات التخطيط العمراني السليم الذي يعكس واقعاً تنموياً جيداً، ويوفر وسائل الاتصال والتواصل للوصول إلى الخدمات في التجمعات الحضرية المجاورة والاستفادة منها بما يناسب الواقع المحلي، ويحقق التنمية الشاملة المتكاملة، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية.

5.3.4. الفرضية الخامسة

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأاغوار الشمالية تعزى لمتغير عدد أفراد الأاسرة ".

ومن أجل فحص الفرضية السابقة فقد تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي"ANOVA" للكشف عن الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة، والجداول أدناه توضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول17.4: نتائج اختبارات تحليل التباين(ANOVA) في استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد أفراد الأسرة:

الرقم	المجال	بين المجموعات			داخل المجموعات			قيمة "ف"	مستوى الدلالة
		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية		
.1	مجال الخدمات الاجتماعية	.13	.06	2	39.53	.40	97	.16	.84
.2	التعليم	.61	.30	2	51.37	.53	97	.57	.56
.3	المستوى العمالي	.77	.38	2	45.11	.46	97	.83	.43
.4	الصحة	.91	.46	2	54.09	.55	97	.82	.44
.5	مجال الإسكان والعمران والبيئة	.42	.21	2	57.01	.58	97	.36	.69
.6	مجال المواصلات والاتصالات	.06	.03	2	56.64	.58	97	.05	.94
المجال الكلي		.32	.16	2	30.95	.31	97	.51	.59

يتضح من خلال الجدول (17.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية على النحو التالي:

نجد أن التعليم والمستوى العمالي والصحة حسب متغير عدد أفراد الأسرة، بلغت الدلالة الإحصائية لهذه المجالات قيمها أعلى من ($\alpha \leq 0.05$)، وقد يكون السبب في انسجام وتوافق أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية وعلى اختلاف عدد أفراد أسرهم، هوالوعي والانسجام الكبيرين من وجهة نظر الباحث بين أفراد عينة الدراسة تجاه هذه المجالات، ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث إنهم يؤكدون على أهمية الاهتمام بقطاع التعليم عبر قيام المدارس بتوفير الملاعب المناسبة لتغطية التربية الرياضية، وأن تتم مراعاة النمو النفسي للطلبة والعمل على استخدام المدرسة لاستراتيجيات جاذبة لتعليم الطلبة والحد من التسرب المدرسي، وتوفير مصادر للتعليم تكون محفزة

ودافعة للطالب تجاه الاهتمام بالتعليم، كذلك لا بد من الاهتمام بالجانب العمالي عبر توفير فرص لتطوير العمالة وتوفيرالأدوات اللازمة لها، والعمل على إيجاد تعاون بين العمال للحفاظ على حقوقهم، كذلك لا بد من الاهتمام بالجانب الصحي عبر تقييد العاملين في المجال الصحي بالأنظمة والتعليمات، وأن يتم العمل في المراكز الطبية حسب احتياجات المرضى، وأن تقوم هذه المراكز الطبية بتقديم أفضل ما لديها تجاه خدمة المواطنين والعناية بشخصية المرضى، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية.

كما نجد أن مجال الخدمات الاجتماعية ومجال الإسكان والعمران والبيئة ومجال المواصلات والاتصال والمجال الكلي حسب متغير عدد أفراد الأسرة، بلغت الدلالة الإحصائية لكل منهما قيمها أعلى من ($\alpha \leq 0.05$)، ويرجع السبب في انسجام وتوافق أفراد عينة الدراسة من المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية، وعلى اختلاف عدد أفراد أسرهم، بسبب أهمية هذه المجالات في تحقيق التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية من خلال ممارسة العادات الاجتماعية داخل منطقة الأغوار الشمالية التي تدعوا للحب والتعاون والألفة المجتمعية، كذلك الالتزام بحدود العادات والتقاليد الاجتماعية، بالإضافة للعمل على الحد من الضوضاء، حيث إن العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية تفرض على السكان احترام الجيران والمجتمع، وعدم إحداث مصادر للضوضاء، كذلك العمل على توفير المواصلات في منطقة الأاغوار الشمالية، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية وتسهيل حركة المواطنين وزيادة احتكاكهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض، وتسهيل تجارتهم وتسويقها في المناطق المجاورة، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية.

6.3.4. الفرضية السادسة

" النتائج المتعلقة بفحص الفرضية السادسة والتي تنص على:"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية".
من أجل فحص الفرضية السابقة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي"ANOVA" للكشف عن الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة، والجداول أدناه توضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول18.4: نتائج اختبارات تحليل التباين(ANOVA) في استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

الرقم	المجال	بين المجموعات			داخل المجموعات			قيمة "ف"	مستوى الدلالة
		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية		
1.	مجال الخدمات الاجتماعية	.56	.18	3	39.10	.40	96	.46	.71
2.	التعليم	1.14	.38	3	50.84	.53	96	.71	.54
3.	المستوى العمالي	.98	.32	3	44.901	.46	96	.701	.55
4.	الصحة	.66	.22	3	54.34	.56	96	.39	.75
5.	مجال الإسكان والعمران والبيئة	.09	.03	3	57.35	.59	96	.05	.98
6.	مجال المواصلات والاتصالات	.20	.06	3	56.50	.58	96	.11	.95
	المجال الكلي	.12	.04	3	31.163	.32	96	.12	.94

يتضح من خلال الجدول (18.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية على النحو التالي:

يلاحظ أن التعليم ومجال المستوى العمالي والصحة حسب متغير الحالة الاجتماعية، فقد بلغت الدلالة الإحصائية قيمها أعلى من ($\alpha \leq 0.05$)، ولعل السبب في انسجام وتوافق المواطنين في منطقة الأأغوار الشمالية وعلى اختلاف حالاتهم الاجتماعية المباشر لهذه المجالات في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال قيام إدارة المدارس بتوفير صفوف كافية لعدد الطلبة وتوفير المعلمين المتخصصين في جميع المجالات، والاهتمام بالصيانة الدورية لمرافق المدارس والعمل على إيجاد بيئة صحية في المدرسة، وتقديم تغذية راجعة للآباء عن مستوى تحصيل الطلبة من أجل متابعتها والحد من آثارها، والعمل على الاهتمام بالوضع العمالي من خلال إقرار قوانين العمل وتطبيقها على العمال، ومنحهم الإجازات والمكافآت الأساسية، والاهتمام بالقطاع الصحي من حيث ضرورة احترام المرضى من قبل الطواقم الطبية، وتوفير الأجهزة الطبية الحديثة لكافة التخصصات الطبية، وتوزيع المراكز

الطبية على مختلف المناطق للوصول للفئات المهمشة من أجل المساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية المتكاملة والشاملة، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية.

كما نجد أن مجال الخدمات الاجتماعية ومجال السكان والعمران والبيئة ومجال المواصلات والاتصال والمجال الكلي حسب متغير الحالة الاجتماعية بلغت الدلالة الإحصائية قيمها أعلى من ($0.05 \leq \alpha$)، ويرجع السبب في انسجام وتوافق أفراد عينة الدراسة في منطقة الأغوار الشمالية وعلى اختلاف حالتهم الاجتماعية، إلى أهمية ما تقوم به هذه المجالات في التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية من خلال القضاء على العوامل التي تؤدي إلى الجريمة والانحراف، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي من أجل المحافظة على مستوى معيشة السكان ثم النهوض بها، والعمل على إيجاد مخطط للنهوض بالظروف السكنية وإنشاء المساكن الاقتصادية للفئات ذات الدخل المحدود، والاهتمام بالمواصلات والاتصالات من خلال ما تقوم به هذه الوسائل من جعل المجتمع المحلي أكثر تواصلاً مع المناطق المجاورة سواء أكان ذلك محلياً أم عربياً أم دولياً، وبالتالي يساعد على تبادل الثقافات والأفكار والمعتقدات والتوجهات بين الافراد، ويخلق نسقاً متجانساً ومتطوراً ومنفتحاً على كل ما يحيط به من تطورات في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي بدورها تتكامل ضمن دائرة التنمية الشاملة، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية.

وفي نهاية هذا الفصل نلخص ما جاء به من نتائج كما يلي:-

1. بلغ المتوسط الحسابي للخدمات الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية (2.98)، وبدرجة تقييم بالمحايد من قبل أفراد عينة الدراسة، ما يعني أن هناك مشكلات في التنمية الاجتماعية في منطقة الأاغوار الشمالية تجاه طبيعة ونوعية الخدمات الاجتماعية كالبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي، وعدم تقديم المساعدة للأفراد والجماعات على تلبية احتياجاتهم ومطالبهم المتغيرة حتى يمكن القيام بأدوارهم على الوجه الأكمل.
2. بلغ المتوسط الحسابي لمستوى التعليم في منطقة الاغوار الشمالية (2.58)، وبدرجة تقييم مرفوضة من قبل أفراد عينة الدراسة ما يعني أن هناك مشكلات اجتماعية سواء أكانت على مستوى الأطفال وتسربهم من المدارس، أوعلى صعيد المشكلات التي تواجه المرأة العاملة وقلة اهتمامها ورعايتها لأطفالها وأسرتها، عدا ما يواجهه أولياء الأمور في توفير مصدر دخل يحفظ للأسرة الحياة الكريمة.

3. بلغ المتوسط الحسابي للصحة في منطقة الأغوار الشمالية حول مستوى الصحة (2.46)، وبدرجة تقييم مرفوضة من قبل أفراد عينة الدراسة مما يعني أن هناك مشكلات في القطاع الصحي أبرزها قلة عدد المراكز الطبية، وعدم توافر الكوادر الطبية الكافية والمتخصصة، بالإضافة لعدم وجود سيارات الإسعاف التي تغطي جميع المناطق، ومحدودية مراكز الأمومة والطفولة، وعدم توفرالأدوية اللازمة، ومحدودية توفرالأجهزة الطبية الضرورية، كل ذلك من شأنه أن ينعكس سلباً على الرعاية الصحية في منطقة الأغوار وبالتالي ينعكس سلباً على التنمية الاجتماعية.
4. بلغ المتوسط الحسابي لمجال الاسكان والعمران والبيئة في منطقة الأغوار الشمالية (2.55)، وبدرجة تقييم مرفوضة من قبل أفراد عينة الدراسة ما يعني أن هناك العديد من السلبيات التي تواجهة المجتمع المحلي على الإسكان والعمران والبيئة ناتجة عن عدم وجود خطط استراتيجية للنهوض بالظروف السكنية، والعمل على إنشاء المساكن الاقتصادية للفئات ذات الدخل المحدود، وافتقار المنطقة للمتنزهات وساحات الترفيه، وعدم تأهيل وصيانة الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء.
5. بلغ المتوسط الحسابي لمجال المواصلات والاتصالات في منطقة الأغوار الشمالية (3.15)، وبدرجة تقييم مرفوضة من قبل أفراد عينة الدراسة مما يعني أن هناك العديد من التباين من وجهة نظر المبحوثين في منطقة الأغوار الشمالية تجاه أهمية المواصلات والاتصالات في عملية التنمية الاجتماعية من خلال ما تقوله هذه الوسائل من جعل المجتمع المحلي أكثر تواصلاً مع المناطق المجاورة سواء أكان ذلك محلياً أم عربياً أم دولياً.
6. بلغ المتوسط الحسابي للتحديات الداخلية في منطقة الأغوار الشمالية (3.71)، وبدرجة موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة ما يعني أن هناك تحديات داخلية في آفاق التنمية في الأغوار الشمالية تؤثر على عملية التنمية الاجتماعية كالعادات والتقاليد والقيم الموروثة، ومشاكل الهجرة للمدن وضعف الشعور بالمسؤولية الإيجابية إزاء المجتمع ككل، والتحديات الناتجة عن الضياع في الموارد بسبب مصادرتها من قبل الاحتلال، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة.
7. بلغ المتوسط الحسابي للتحديات الخارجية في منطقة الأغوار الشمالية (3.89)، وبدرجة موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة ما يعني أن هناك تحديات خارجية في آفاق االتنمية في الأغوار الشمالية تؤثر على عملية التنمية الاجتماعية كالمعونات المشروطة من قبل منظمات

المجتمع المدني، وعدم تنوع الصادرات، وعدم كفاية المدخرات وتدني القدرة على إستيعاب التكنولوجيا، ونقص رؤوس الأموال؛ لكل ذلك دور بارز في تراجع عملية التنمية الاجتماعية والحد من سبل تحقيقها.

8. بلغ المتوسط الحسابي لمجال مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في منطقة الأاغوار الشمالية (3.68)، وبدرجة موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة ما يعني أنهم يرسخون كافة السبل لمواجهة التحديات من خلال تحسين المعرفة، وعقد ندوات لمناقشة مشاركة الشباب والمرأة في العمل التنموي وإقامة مشروعات تعليم الشباب والمرأة، وتحسين الوضع الاقتصادي ومستوى الدخل، وتنشئة جيل جديد مدرب وواع بأسس المشاركة والمساهمة في العمل الجماعي من خلال المؤسسات التعليمية، وتعزيز الاتصال والتواصل مع المحيط، وتوفير البرامج التي تتيح الفرصة لمشاركة المرأة والشباب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، حيث ان لكل هذه الأساليب دوراً مباشراً في إحداث التطور والتنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية.

9. تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى لمتغير الجنس ".

10. تبين أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى لمتغير مستوى التعليم" .

11. تبين أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى لمتغير طبيعة العمل ".

12. تبين أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الاغوار الشمالية تعزى لمتغير مستوى دخل الأسرة عدا مجال التعليم، فقد تبين وجود فروق دالة إحصائياً، وقد كانت الفروق لصالح فئة أكثر من 3000 شيكل ذات المتوسط الأعلى والبالغ (3.59)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية.

13. تبين أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة ".

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 تمهيد

سعت هذه الدراسة للتعرف إلى واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية من وجهة نظر سكان الأغوار الشمالية، وبعد الإنتهاء من جميع إجراءات الدراسة وتحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً، توصلت الدراسة إلى النتائج، والاستنتاجات، والتوصيات، والتصور المقترح للدراسة فيما يلي :

2.5 الاستنتاجات

- يوجد دور نسبي للعملية التعليمية في تحقيق التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية، فالتعليم يؤدي إلى تغيير العديد من الاتجاهات والعادات والتقاليد التي ترتبط بالمجتمعات، كما أنه يعمل بشكل مباشر على محو الأمية، ويساعد المجتمع في إيجاد جيل قادر على الاستجابة السليمة للمشكلات الاجتماعية، وإيجاد الحلول الفاعلة لها، وإيجاد عناصر قيادية قادرة على دعم ومساندة المجتمع في تحقيق أهدافه التنموية، وتكوين الإنسان المتحضر، والحد من الفجوة الحضارية داخل المجتمع في منطقة الأغوار الشمالية، ويسهل عملية الاتصال والتفاعل بين مختلف الأفراد داخل المجتمع، ويزيد من طموح الأفراد ودفعهم للتقدم في السلم الاجتماعي، ويحفزهم ويزيد استعدادهم لتقبل التغيير داخل المجتمع، واكتساب عادات اجتماعية إيجابية تتفق مع روح العصر، والذي يشكل أرضية لتحقيق التنمية المجتمعية، ولعل هذا التفاوت النسبي لدور عملية التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار نابعة من أثر بعض الظواهر

السلبية التي تصاحب عملية التعلم، والتي تتمثل في ضعف الانتظام بمراحل عملية التعليم، الأمرالذي يؤثر على شخصية الفرد، بالإضافة إلى الدورالمباشر لعملية التسرب المدرسي التي لها أثر مباشر في إيجاد جيل غير متعلم لا يمكن الاعتماد عليه في تحقيق عملية التنمية.

- محدودية دور القوى العاملة في تحقيق التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية، بسبب وجود العديد من السلبيات التي ترتبط بعمل الأيدي العاملة في منطقة الأغوار الشمالية من حيث محدودية دعم صمود الأهالي في أراضيهم، وتضييق الخناق عليهم من الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي يدفعهم للعمل في المستوطنات على حساب الأراضي الزراعية، الأمر الذي ترك أثراً سلبياً مباشراً على هذه الأراضي وعدم الرغبة في استخدامها، وارتفاع مستوى البطالة بين أفراد المجتمع وعدم وجود فرص عمل، وعدم ملاءمة ظروف العمل من حيث ساعات الدوام وبيئة العمل وتدني مستوى الأجور واستغلال عمالة الأطفال والنساء التي تحفز الأطفال في زيادة مستوى تسريبهم من المدارس، ودفع المرأة نحو سوق العمل لتلبية الاحتياجات الملحة على صعيد أسرتها، الأمر الذي ينعكس سلباً على المستوى الأسري وعلى رعاية الأطفال وتعليمهم والاهتمام بهم، وبالتالي فإن لهذه الأمور دوراً محدوداً في دعم عملية التنمية الاجتماعية.

- يواجه القطاع الصحي في منطقة الأغوار الشمالية العديد من الاشكاليات التي تؤثر سلباً على تحقيق التنمية الاجتماعية، والتي تتمثل في قلة عدد المراكز الطبية، وعدم توافر الكوادر الطبية الكافية والمتخصصة، وعدم وجود سيارات الإسعاف التي تغطي جميع المناطق، ومحدودية مراكزالأمومة والطفولة، وعدم توفرالأدوية والأجهزة الطبية اللازمة للحالات المرضية، بالإضافة إلى عدم وجود عدد كاف من المراكز الصحية المجهزة بشكل جيد لخدمة منطقة الاغوار، بالإضافة لمحدودية سيارات الإسعاف للوصول إلى جميع التجمعات السكانية وتوفير كل ما يلزم من علاج وخدمات، كل ذلك من شأنه أن ينعكس سلباً على الرعاية الصحية الأولية في منطقة الأغوار الشمالية وبالتالي ينعكس سلباً على التنمية الاجتماعية.

- يوجد دور نسبي للخدمات الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، وذلك بسبب ما تعانيه جراء بعض المشكلات الاجتماعية والتي من أهمها عوامل الجريمة والانحراف، والفقر، وتدني مستوى التغذية، ومحدودية خدمات الرعاية والضمان الاجتماعي، وعدم القدرة على تلبية احتياجات ومطالب المواطنين، وعدم استقرار المناخ الأسري، وقلة الاهتمام بالشباب والموهوبين داخل المجتمع، الأمر الذي يشكل عامل سلبي في إمكانية الاستفادة من مواهبهم وإبداعاتهم في خدمة المجتمع وتسخيرها بالاتجاه الصحيح لتحقيق تنمية مجتمعية سليمة،

بالإضافة إلى محدودية أوانعدام الأمن والأمان في منطقة الأغوار الشمالية؛ بسبب الاعتداءات المتكررة لدولة الاحتلال على المواطنين وسلبهم حقوقهم وتضييق الخناق عليهم في سبيل تهجيرهم، كل ذلك من شأنه الحد من إجراء عملية التنمية الاجتماعية الشاملة والمتكاملة في منطقة الأغوار الشمالية.

- تواجه منطقة الأغوار الشمالية العديد من السلبيات في مجال الإسكان والعمران والبيئة والذي ينعكس سلباً على تحقيق التنمية الاجتماعية في الأغوار الشمالية، ولعل من أهم هذه السلبيات عدم وجود مخطط هيكلي للنهوض بالظروف السكنية، وتحقيق التوسع، وإقامة المشاريع التنموية والاقتصادية كالمصانع والمؤسسات المجتمعية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي، وبالذات لأفراد الدخل المحدود، كما وتفتقر المنطقة بشكل عام لوجود ساحات مخصصة للترفيه والتنزه والتي من شأنها إيجاد بيئة مناسبة لتبادل الأفكار والنقاش وتفريغ الطاقات التي من شأنها خدمة المجتمع، بالإضافة لعدم توفر الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء بشكل شامل؛ الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي في عملية التنمية وانتشار الأمراض وعدم القدرة على مواكبة التغيير، وإنشاء المصانع والمراكز التنموية، كل ذلك من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على تحقيق عملية التنمية الاجتماعية في مناطق الأغوار الشمالية.

- لوسائل المواصلات والاتصال دور نسبي في تحقيق التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية، وذلك بسبب وجود العديد من الإشكاليات التي تحد من دورها التنموي، ومن ضمنها محدودية توفر خدمات الإنترنت والاتصال؛ بسبب عدم وجود بنية تحتية تساعد على تقديم مثل هذه الخدمات للمواطنين بسبب القيود المفروضة من الاحتلال، والتي لا تسمح بتنفيذ هذه الخدمات وتقديمها لبعض المناطق التي تتبع أمنياً سلطتها، بالإضافة إلى أن ضعف مستوى التعلم ووجود العديد من الظواهرالسلبية في هذا المجال أدى لضعف إمكانية الاستفادة من خدمة الاتصالات والإنترنت، ولعل وجود هذه الوسائل يساعد في جعل المجتمع المحلي أكثر تواصلاً مع المناطق المجاورة سواء أكان ذلك محلياً أم عربياً أم دولياً، والعمل على تبادل الثقافات والأفكار والمعتقدات والتوجهات بين الأفراد؛ الأمر الذي يخلق نسقاً متجانساً ومتطوراً ومنفتحاً على كل ما يحيط به من تطورات في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي بدورها تتكامل ضمن دائرة التنمية الشاملة والتي تنعكس على تحقيق التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية.

- منطقة الأغوار الشمالية تواجه العديد من التحديات الداخلية التي تحد من تحقيق عملية التنمية الاجتماعية، والتي من ضمنها التحديات الاجتماعية والمتمثلة في (العادات، والتقاليد، والقيم الموروثة)، ومشاكل الهجرة للمدن والتحديات المتعلقة بالأراضي الزراعية، وعدم القدرة على استغلالها، وضعف الشعور بالمسؤولية الإيجابية إزاء المجتمع ككل، والتحديات الناتجة عن الضياع في الموارد بسبب مصادرتها من قبل الاحتلال وعدم القدرة على إقامة المشاريع التنموية في بعض المناطق التي تسيطر عليها أمنياً سلطات الاحتلال، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة ومشكلات الاستيطان، والعمل بالمستوطنات وتباين مستويات الدخل، حيث إن لهذه التحديات دوراً كبيراً وسلبياً في التأثير على عملية التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية.

- تؤثر العديد من التحديات الخارجية على عملية التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية، والتي من شأنها الحد من جهود التنمية الاجتماعية المستدامة، والتي من ضمنها تقييد حصولهم على معونات بشكل مشروط من قبل الجهات الداعمة التي توجه الدعم تجاه قطاعات محددة قد لا تلائم العملية التنموية في الأاغوار الشمالية، وعدم تنوع الصادرات، وعدم كفاية المدخرات، وتدني القدرة على استيعاب التكنولوجيا، ونقص رؤوس الأموال التي يمكن الاستفادة منها في إنشاء العديد من القطاعات الاقتصادية التي يمكن من خلالها زيادة نسبة التشغيل وتقليل معدلات البطالة وتحسين مستويات الدخل، لكل ذلك دور بارز في تراجع عملية التنمية الاجتماعية والحد من سبل تحقيقها.

- يسعى سكان منطقة الأغوار الشمالية لمواجهة التحديات التي تواجه عملية التنمية الاجتماعية، حيث إنهم يرسخون كافة السبل لمواجهة هذه التحديات من خلال التعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية في تحسين المعرفة، وعقد ندوات لمناقشة مشاركة الشباب والمرأة في العمل التنموي وإقامة مشروعات تعليم الشباب والمرأة، وتحسين الوضع الاقتصادي ومستوى الدخل، وتنشئة جيل جديد مدرب وواع بأسس المشاركة والمساهمة في العمل الجماعي من خلال المؤسسات التعليمية، وتعزيز الاتصال والتواصل مع المحيط، وتوفير البرامج التي تتيح الفرصة لمشاركة المرأة والشباب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، حيث إن لكل هذه الأساليب دوراً مباشراً في إحداث التطور والتنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية.

- هناك تباين لدى عينة الدراسة تجاه واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية، تعزى لبعض متغيرات الدراسة، وتوافق عند البعض الآخر للمتغيرات.

3.5 التوصيات

تأسيساً على الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، ومن أجل أن تؤدي هذه الدراسة دورها وتنجز أهدافها على خير وجه، لا بد من تقديم بعض التوصيات كما يلي:

1. ضرورة الاهتمام بالعملية التعليمية بمنطقة الأغوار الشمالية على المستويين الرسمي والمجتمعي، من خلال وضع خطط ممنهجة لعلاج مشكلات التعليم والتسرب المدرسي، وبناء المدارس والمراكز الثقافية، وتوفير الكوادر التعليمية، وتفعيل المراكز المجتمعية التي لها دور مباشر في صقل شخصية الطلبة وحفزهم نحو الالتزام بالعملية التعليمية.
2. على الحكومة الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص إعطاء الاهتمام الكبير في تنمية منطقة الأغوار الشمالية من خلال إنشاء العديد من المناطق الصناعية، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وتقديم التسهيلات في سبيل إنشاء المشاريع واستصلاح واستخدام الأراضي الزراعية، لما له من دور مهم ومباشر في دعم صمود المواطنين في أراضيهم.

3. على وزارة الصحة الفلسطينية إيلاء منقطة الأغوار الشمالية اهتماماً أكبر من خلال فتح المراكز الصحية في مختلف المناطق وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية فيها، وتعيين الكوادر الطبية المؤهلة، وتوفير المعدات والأجهزة الطبية والأدوية.
4. ضرورة تكاتف المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تقديم خدمات نوعية في مجال الخدمات الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية، من خلال معالجة المشكلات الاجتماعية وتوفير التوعية والإرشاد لأفراد المجتمع المحلي تجاه هذه المشكلات وتقديم الحلول لها، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي يجب على المؤسسة الأمنية تقديمه في الأمن والأمان للمواطن.

5. تعزيز وتطوير عملية التنمية في مجالات الإسكان والعمران والبيئة، من خلال تطوير المخطط الهيكلي لمنطقة الأغوار الشمالية، والعمل على جذب المشاريع التنموية والاقتصادية، وتشجيع شركات القطاع الخاص على فتح فروع لها في هذه المناطق، بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المحلي في إنشاء الجمعيات والنوادي الثقافية والتربوية، كما يجب على المجالس القروية إيلاء اهتمامها في إيجاد أماكن خضراء ومتنزهات عامة، ونشر التوعية تجاه المحافظة عليها والاهتمام بالمظهر الجمالي للمنطقة.

6. على الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص الاهتمام بتطوير البنية التحتية لشبكات الاتصال والمواصلات والحصول على التراخيص اللازمة لها، وتوفير خدمات الإنترنت بشكل شامل لجميع المناطق في الأغوار الشمالية.

7.على مؤسسات القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص في منطقة الأغوار الشمالية الاهتمام بعلاج ومواجهة التحديات الداخلية التي تواجه مناطق الأغوار الشمالية من خلال الاهتمام بالقيام بالعديد من الندوات واللقاءات الهادفة لنشر التوعية والتثقيف حول العديد من العادات الاجتماعية والتغيرات التي تحصل في المجتمعات، وأهمية الاستفادة منها وعدم الانعزال والانغلاق على الذات، وتوفير المشاريع التنموية الداخلية، والحفاظ على الموارد الذاتية وتعزيزها.

8. ضرورة اهتمام مؤسسات القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص في منطقة الأغوار الشمالية بمواجهة التحديات الخارجية، والحد من تأثيرها على المجتمع المحلي، من خلال تحديد أولويات التنمية المجتمعية، وتقديم المشاريع للجهات الداعمة بناء على احتياجات خاصة، والعمل على تقديم التسهيلات للمواطنين في سبيل إنشاء المشاريع التنموية المتنوعة، وتقديم تسهيلات لجذب رؤوس الأموال لفتح مشاريع تنموية في مناطق الأغوار الشمالية.

9.على المؤسسة الفلسطينية الرسمية السعي لإقرار وتفعيل قانون مقاطعة العمل في المستوطنات بعد إيجاد بديل يكفل للعمال بشكل عام ومن منهم في المستوطنات الزراعية بشكل خاص العيش بكرامة.

10.التخلص من الفوضى والعشوائية في منطقة الأغوار الشمالية، من خلال العمل على إيجاد البنية التحتية اللازمة لازدهار المنطقة واستقطاب الاستثمارات من الخارج.

11. ضرورة العمل على دعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لما في ذلك من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

12. تصميم العديد من البرامج التي تتيح الفرصة لمشاركة المرأة والشباب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً في المشروعات المجتمعية بصورة متدرجة وفي كل مراحل العمل.

4.5 المقترحات البحثية

- إجراء دراسة حول معوقات التنمية في منطقة الأغوار الشمالية.
- إجراء دراسة حول واقع التنمية الزراعية في منطقة الأغوار الشمالية.
- إجراء دراسة حول واقع التنمية الاقتصادية في منطقة الأغوار الشمالية.

5.5 آفاق التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية

بعد العرض السابق لواقع التنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية، وتقييم الوضع الحالي من خلال هذه الدراسة، وبعد تحليل البيانات اتضح أن منطقة الأغوار الشمالية تعاني العديد من المعوقات

التنموية التي تحول دون قدرتها على الاستمرار والسير نحو تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يجب العمل على تشكيل رؤية مستقبلية تضمن تحقيق التنمية باختلاف جوانبها من خلال مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة بها، وبالتالي يجب أن تراعي عملية التنمية في هذه المناطق العديد من المحاور حسب مجالات الدراسة والتي من أهمها:

❖ **الخدمات الاجتماعية:**

1. توفير مشاريع من اجل تدعيم الأسر المعالة مثل الأسر التي تعولها نساء أو التي تضم معاقين عن طريق ايجاد المشاريع المولدة للدخل وتشجيع أصحاب الإعاقات الحديثة على إعادة الاندماج من خلال التدريب المهني وتهيئة المنازل لتناسب إعاقتهم.
2. زيادة حماية المرأة من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي من خلال التدخلات المتعددة بما في ذلك التقييم السريع ومسح الخدمات المتوفرة للنساء والفتيات، وتعزيز موارد الحماية وزيادة التوعية بين النساء ومجتمعهن المحلي بشأن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والخدمات المتخصصة.
3. تقديم الدعم النفسي النفسي لتحقيق الانعاش المبكر للعائلات والفتيات الصغار وكبار السن والناجيات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
4. توفير الضمان الاجتماعي الأساسي وشبكات الأمان الاجتماعي
5. التركيز على الشرائح السكانية الأشد معاناة.
6. تطوير برامج لتثقيف المواطن الفلسطيني تساعد في تغيير سلوك الفرد تغييراً إيجابياً من أجل إنجاح عملية التطوير والتغيير.
7. إشراك كافة الأطراف بوضع خطط التنمية من أجل ضمان نجاحها واستمرارها، بحيث تكون متناسبة مع أوضاع المجتمع المحلي، وتعبرعن احتياجات وطموح المواطنين، وتضع حلولاً تتناسب مع البيئة والمجتمع.

❖ **التعليم:**

1. بناء وتجهيز وإصلاح المدارس الحكومية من أجل خلق مساحات كافية كي تستوعب النمو الكبير في عدد الطلاب في الوقت الراهن وفي المستقبل، وتقديم تسهيلات للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
2. وضع برامج مختلفة لتقوية العملية التعليمية.
3. توفير فرص التعليم للأطفال في المراحل الأساسية والثانوية.
4. فتح الإمكانية والفرص أمام التعليم المهني والفني والتدريب.
5. تطوير نظام تدريب المعلمين، وتحسين حوافز المعلمين، وتعزيز التدريب المهني للمعلمين حسب احتياجاتهم، وتنفيذ استراتيجية التدريب أثناء وقبل الخدمة.

❖ **المستوى العمالي:**

1. تدريب وتنمية المهارات ورفع القدرات للمواطنين في منطقة الأغوار الشمالية من أجل زيادة قدراتهم في إنشاء المشاريع التنموية، وتخفيض نسبة البطالة.
2. تقديم المساعدة المالية للمزارعين والاسر الذين يملكون ويستأجرون الاراضي، والذين تضرروا من اجراءات الاحتلال، من خلال تقديم التمويل اللازم لهم لشراء المواد الضرورية للدفيئات الزراعية وتخزين المياه ومعدات الري بالتنقيط ومخزون البذور المشاتل.
3. تقديم فرص التدريب المهني لتحسين فرص العمل، وتزويد النساء المبادرات بالمهارات الفنية للعمل.
4. توفير برامج التدريب من خلال العمل والخبرة العملية للخريجين العاطلين عن العمل
5. تمكين النشاطات الاقتصادية للشباب عن طريق توفير فرص إدرار الدخل وتطوير مهاراتهم الذاتية
6. توفر المزيد من الفرص للحصول على القروض وتمويل الاستثمار وبناء قدرات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة
7. تحسين نظم الإقراض وتمويل الاستثمار والخدمات المالية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم
8. تشجيع مؤسسات الإقراض على تقديم القروض لإنشاء المشاريع الاقتصادية التنموية، الأمر الذي يساعد في المحافظة على الأراضي وتطويرها وخلق فرص عمل، والحد من البطالة.

9. إنشاء مؤسسات خاصة بالإقراض الزراعي تهدف إلى تقديم التسهيلات والخدمات الخاصة بالقطاع الزراعي.

❖ **الصحة:**

1. تعزيز المنظومة الصحية من خلال التحليل والاستجابة للاحتياجات في كل من الموارد البشرية في المجال الصحي والمعلومات الصحية والمخزونات الطبية ومعايير الرعاية للأمراض غير المعدية والاستجابة للطوارئ.
2. وضع برامج تهدف الى تحقيق الإصلاح والتنمية في القطاع الصحي الفلسطيني، بما يشمل بناء القدرات المؤسساتية، وتعزيز مستوى كفاءات الكوادر الإدارية والمهنية وتفعيل مشاركة جميع مكونات المجتمع الفلسطيني بقطاعاته المختلفة، إضافة لتحسين مستوى الخدمات الصحية على المستوى الوطني ودعم المؤسسات الصحية الفلسطينية بالمعدات والأجهزة الطبية الأحدث تقنيا للإرتقاء بمستوى الخدمات العلاجية.
3. دعم التطوير المؤسساتي وتطوير الكوادر البشرية والتعليم الصحي.
4. وضع برامج تعليمية مهنية وأخرى لتنمية القدرات لتمكين كافة الموظفين من القيام بواجباتهم ضمن مؤسسات صحية فاعلة وأنظمة توظيف وتحفيز جيدة.
5. وضع آليات حماية متخصصة لتوفير الخدمات النفسية للأطفال.
6. توفير عيادات للرعاية الصحية الأولية وتجهيزها، وتجهيز مراكز لإعادة التأهيل.
7. توفير خدمات الرعاية الصحة الاولية والصحة العامة.
8. زيادة العائدات لتغطية تكاليف خدمات الرعاية الصحية
9. تطوير برامج لتثقيف المواطن الفلسطيني تساعد في تغيير سلوك الفرد تغييراً إيجابياً من أجل إنجاح عملية التطوير والتغيير.

❖ **الاسكان والعمران والبيئة:**

1. تصميم مخطط هيكلي جديد لمنطقة الأغوار الشمالية يحقق الاستقلالية للمنطقة، ويمكن الهيئات المحلية من التغلب على الصعوبات المتمثلة في نقص القدرة على تلبية الخدمات الأساسية والتي تتعلق بالبنية التحتية للمنطقة.
2. تخطيط البنى التحتية متعددة القطاعات الذي من شأنه إنشاء شبكات بنية تحتية متكاملة فعالة كأساس لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة على المدى الطويل.
3. تحديث البنى التحتية الاساسية والأدوات المستخدمة من قبل مؤسسات القطاع العام

4. تطوير شبكات الصرف الصحي، وترميم شبكات مياه الشرب.
5. الاهتمام بإنشاء الاسكانات التي تخدم القطاعات المهمشة في المجتمع .
6. إشراك كافة الأطراف بوضع خطط الاعمار والتنمية من أجل ضمان نجاحها واستمرارها، بحيث تكون متناسبة مع أوضاع المجتمع المحلي، وتعبرعن احتياجات وطموح المواطنين، وتضع حلولاً تتناسب مع البيئة والمجتمع.
7. تعميق التفاعل الثنائي بين المواطن والهيئات المحلية، وإنشاء صندوق مشترك للتنمية بين الهيئات المحلية، بحيث تكون قادرة على إنجاز أي مشروع فيها دون الاعتماد على الإيرادات المستقلة الخاصة بكل منها.
8. جذب الاستثمارات لإعادة بناء وتأهيل البنية التحتية والأسس الاقتصادية منطقة الاغوار الشمالية.

❖ **المواصلات والاتصالات:**

1. إعادة تأهيل البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.
2. تحسين نجاعة وفاعلية أنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحكومية.
3. توفير شبكة طرق ناجعة وآمنة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. ايجاد بنية تحتية للنقل لتمكين حركة البضائع والأفراد للخارج.
5. فتح السوق امام المنافسة لشركات النقل والاتصالات وتقديم تسهيلات لانشاء مشاريع خاصة بهده الخدمات.
6. تحسين نظام النقل القائم بما يلبى احتياجات المرحلة الراهنة ويخدم متطلبات تنميتها على المدى الطويل.
7. الشروع في إعادة إعمار ما دمر في قطاع النقل والمواصلات جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتتالية.
8. تعزيز التعاون والتنسيق بين وزارة النقل والمواصلات والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة للنهوض بقطاع النقل والمواصلات.

❖ **مواجهة التحديات الداخلية والخارجية:**

1. إجراء دراسة شاملة لتحليل الوضع القائم في منطقة الأغوار الشمالية وتحديد الأولويات التنموية.
2. وضع خطة شاملة تستند إلى التقييم السريع لاحتياجات الإنعاش المبكر لمنطقة الاغوار الشمالية.

3. إعادة تأهيل القطاعات الأربعة الرئيسية طبقاً لخطة التنمية الوطنية: القطاع الاجتماعي، وقطاع البنية التحتية والبيئة، والقطاع الاقتصادي، والقطاع الحكومي.
4. مراعاة الظروف والأوضاع السياسية التي فرضتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، من حيث صلاحيات السيطرة على الأراضي، وتصنيفها ضمن ثلاث مناطق.
5. انشاء العديد من المشاريع التنموية داخل منطقة الاغوار الشمالية من اجل توفير فرص عمل لمختلف قطاعات المجتمع، والحد من الانتهاكات الاسرائيلية بحق العمال الفلسطينين في المستوطنات وفي المناطق الاسرائيلية.
6. تحسين ظروف العمل والقوانين العمالية، بما يحفظ حقوق وكرامة العامل الفلسطيني، ويحقق له الاستقرار والطمأنينة.
7. الانتقال من جهود الإغاثة إلى التنمية طويلة الأمد في منطقة الاغوار الشمالية.
8. ربط خطط الإنعاش بالخطة الفلسطينية الوطنية للتنمية.
9. العمل في مسارات متعددة بالتعاون مع الشركاء في المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة، مع المحافظة على المسئولية الوطنية.
10. تعميق التفاعل الثنائي بين المواطن والهيئات المحلية، وإنشاء صندوق مشترك للتنمية بين الهيئات المحلية، بحيث تكون قادرة على إنجاز أي مشروع فيها دون الاعتماد على الإيرادات المستقلة الخاصة بكل منها.
11. تقديم الدعم لخلق بيئة تمكن الافراد العاملين من زيادة مشاركتهم في سوق العمل والحياة العامة.
12. فتح قنوات اتصال مباشر مع الجهات المانحة للحصول على مشاريع تنموية في مجالات البنية التحتية والتنمية البشرية.
13. ضرورة لعب الشركات الفلسطينية دورا أساسيا في جهود الإنعاش وتحقيق التنمية المتكاملة على اعتبار أن القطاع الخاص الفلسطيني هو محرك فاعل للنشاط الاقتصادي.
14. إعطاء الأولوية لخلق الظروف المواتية لتنمية الاقتصاد المحلي من خلال تفعيل القطاع الخاص.
15. تحسين القوانين المعمول بها في الضفة الغربية وتقديم حوافز للاستثمار في منطقة الاغوار الشمالية.
16. دعم النشاطات الاقتصادية للمرأة الريفية
17. الاهتمام ببدائل الطاقة المتجددة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- الأسود، صادق (1990)، علم الاجتماع السياسي – أسسه وأبعاده، مطبعة دارالحكمة، بغداد
- الأمام، د.عبدالعظيم (2008)، دراسة دورالمشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا ، رسالة دكتوراة منشورة.
- الداودي, محمد (1985)، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.
- أمين، عاطف (2000)، المتغيرات المتعلقة بأزمة التنمية في المجتمع المصري خلال 1970–1990، جامعة عين شمس، كلية الآداب.
- العبد وآخرون، صلاح (2000)، علم الاجتماع، دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- العلي، نصوح (2012)، دراسة دورالمنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، القدس: فلسطين.
- الغامدي، عبدالله بن جمعان(2007)، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة.
- الهواري، مختار، المعطي، عبدالباسط (1987)، علم الاجتماع والتنمية, دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .
- الهيتي، صبري فارس (2007)، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغربي آسيا (1998)، الأمم المتحدة، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا، نيويورك.
- بارود، نعيم (2005)، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية.
- بداوي، هناء (2000)، التنمية الاجتماعية، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية .
- جورج، ف جانب (1986)، إدارة التنمية، مفهومها، أهدافها وسائلها: ترجمة منير لبيب موسى.
- حلاوة، جمال (2009)، مدخل إلى علم التنمية، دارالشروق، رام الله .
- الحسيني، السيد (1999)، التنمية والتخلف" دراسة تاريخية بنائية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب 38، الطبعة الأولى.
- حموده، محمد (1996)، التنمية الاجتماعية.

- خاطر،أحمد(1995)، التنميةالاجتماعية الأطرالنظرية ونموذج المشاركة،الأسكندرية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.
- دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية.
- سعودي، عبد الصمد، سراي،صالح (2004)، استراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة. قسم العلوم التجارية. جامعة المسيلة.
- سيد، جابر، أحمد، حاتم(1995)، البيئة والتنمية والخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- شادي، عبدالعزيز(2002)، مستقبل المجتمع والتنمية في مصر، رؤية الشباب ،أعمال المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشباب، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، مركز دراسات و بحوث الدول النامية.
- شريدة، عبدالستار (2010)، دراسة بحثية ميدانية، الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب
- صالح، أياد (2009)، دراسة اتجاهات التطور العمراني في مدينة طوباس – دراسة في مورفولوجية المدينة ، رسالة ماجستير منشورة، النجاح : فلسطين.
- صبيح، ماجد.أبوحلوة، مسلم (2007)، مدخل إلى التخطيط والتنميه – جامعة القدس المفتوحة.
- عارف، د.نصر (2008)، مفهوم التنمية ومصطلحاتها .
- عبدالفتاح، محمد (1996)، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع ، الإسكندرية.
- عبدالفتاح، محمد (2003)، التنمية الاجتماعية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الإسكندرية.
- عبداللطيف، د.رشاد (2007)، التنمية الاجتماعية في اطارمهنية الخدمة الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- عثمان، عبدالرحمن (1987)، أسس ومفاهيم التنمية الاجتماعية، القاهرة.
- عجمية، محمد عبد العزيز (2003)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، ط1، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
- عزي، خيري(1983)، قضايا التنمية والتحديث من الوطن العربي، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
- عساف، ياسر (2005)، المعلوماتية والتنمية الاجتماعية.
- عصفو، جابر(2007)، الثقافة والتنمية، التغير الاجتماعي.
- غالب، السالم (2008)، دراسة واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير غير منشورة، النجاح : فلسطين.

- غيث، محمد (1988)، قاموس علم الاجتماع, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية.
- فهمي، سامية وآخرون (1986)، مدخل في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية.
- قشوع، منال (2009)، دراسة استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية – حالة دراسية منطقة الشعراوية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية –نابلس : فلسطين.
- مركز الإحصاء الفلسطيني (2013).
- مركزالعمل التنموي – معا (2011)، دراسة بحثية ميدانية العمالة الفلسطينية في مستوطنات غورالأردن الزراعية.
- محافظة طوباس (2013).
- معهد الأبحاث التطبيقية ، أريج (2010) ، دراسة بحثية ميدانية ، تأثير حملات المقاطعة على القدرة الإنتاجية للمستوطنات الإنتاج الزراعي و الصناعي للمستوطنات، مستوطنات الأغوار ومجمع بركان الاستيطاني كمثال.
- منظمة بيت سيلم الإسرائيلية.
- مؤشرات التنمية في العالم (2000)، البنك الدولي، مركز معلومات الشرق الأوسط، القاهرة
- موشيت، ف.دوجلاس (2000)، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ،مصر.
- نجوم، هاني (2000)، دراسة إمكانيات تنمية إقليم الأغوارالفلسطينية وإقامة قطب نمو مواز لإريحا، رسالة ماجستير منشورة، النجاح: فلسطين.
- نعيم، سمير(2000)، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي ومقاولات في المشكلات الأجتماعية والانحراف الاجتماعي، مكتبة سعيد رأفت ،القاهرة.
- وزارة الحكم المحلي الفلسطيني (2013).
- وزارة الزراعة الفلسطينية (2013).

المراجع الأجنبية ومواقع الانترنت:

- Stacy Leigh, 1992: Investing Social Categories Through Place: Social Representations and Development in Nepal Comparative Studies in Society and History / Volume .
- Jarret,R, S ،Sullivan ,P,Wattkins,N(2005):Developing Social Capital Throgh Participation in Organized Youth Programs, journal of community Psychology ,Vol(33),pp41-55
- Hobhhouuse, L.T, 1966: Social Development, its nature and conditions, George Allen and unwin . Ltd, London,PP. 85-86
- http://www.fao.org/DOCREP/004/X3307A/x3307a12.htm
- http://www.islamonline .net/iol-arabic/dowalia/namaa1-1-00/morajaat.asp.

المقابلات:

الرقم	المقابلة	تاريخ المقابلة	رقم الجوال
1	السيد / سائد قبها، النائب الاداري في تربية طوباس	15/7/2013	0599789427
2	السيد / عارف احمد توفيق دراغمة، رئيس مجلس قروي المضارب البدوية	27/6/2013	0599478244
3	السيد / طارق اعمير، مدير الحكم المحلي في طوباس	3/7/2013	0569569767
4	السيد / مصطفى حسين فقها ، رئيس مجلس قروي عين البيضاء	22/6/2013	0599725559
5	السيد / اياد عمران ، المدير الاداري في صحة طوباس	28/6/2013	0598934136
6	السيد / يوسف ناجي عنبوسي ، رئيس نقابة السواقين في محافظة طوباس	16/7/2013	0597844302

ملحق 1: الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة القدس– عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة / بناء مؤسسات

حضرة السادة ،،، المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:

واقع التنمية الاجتماعية وآفاقها في الأغوار الشمالية

أرجو من حضرتكم التفضل بتعبئة الإستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض، وتحري الصدق والموضوعية في الإجابة، علماً بأن الإجابات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ومن خلال رزم إحصائية.

"شاكرين لكم حسن تعاونكم"

الباحث: سائد دراغمة

أولاً: البيانات الأولية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

مستوى التعليم : أقل من ثانوية ☐ ثانوي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس فأعلى ☐

طبيعة العمل : مزارع ☐ موظف ☐ عامل ☐ بلا عمل ☐

مستوى دخل الأسرة : أقل من **1500** شيكل ☐ من **1500** الى **3000** شيكل ☐

أكثر من **3000** شيكل ☐

عدد أفراد الأسرة : أقل من **3** أفراد ☐ من **3** الى **7** أفراد ☐ أكثر من **7** أفراد ☐

الحالة الاجتماعية : أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

ثانياً: يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق مع رأيك، وذلك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

الجزء الأول: تغطية مجالات التنمية الاجتماعية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
المجال الأول: مجال الخدمات الاجتماعية						
.1	توفر خدمات الرعاية الاجتماعية					
.2	توجد تلبية لجميع الأفراد والجماعات لاحتياجاتهم ومطالبهم المتغيرة					
.3	توجد مشروعات للأسر تساعد في زيادة دخلها					
.4	تتوفر لجان لفض النزاعات لخلق روح التعاون بين الأهالي					
.5	الاهتمام بإنشاء المشروعات الاجتماعية بالجهود الذاتية					
.6	يوجد امتثال للمعايير والقيم في إطار القيم الموجودة					
.7	يحق للفرد ممارسة حريته في حدود القيم المجتمعية					
.8	توفير **خدمات رعاية الطفل**					
التعليم						
.1	تطوير وتحسين التعليم بشكل مستمر					
.2	رفع مستوى التعليم المهني والعام على جميع المستويات					
.3	توفيرالإمكانيات والتسهيلات التعليمية والثقافية					
.4	تحسين التسوية في التعليم بين الجنسين					
.5	توفير التعليم الأساسي الشامل					
.6	فتح فصول محو الأمية لتعليم القراءة والكتابة					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
.7	إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة					
.8	فتح فصول التقوية للتلاميذ ضعيفي التحصيل					
.9	معالجة الظواهرالسلبية المصاحبة للعملية كالغياب والتسرب					
.10	توفير بيئة صحية مناسبة في المدرسة					
.11	توفيرالمصادرالتكنولوجية المتطورة في المدارس					
.12	عدد المعلمين في المدارس كافي ومناسب لعدد الطلبة					
.13	الاستعانة بمعلمين يمتلكون الكفاية المعرفية في التخصص					
.14	تفعيل التواصل بين المدرسة و المجتمع المحلي و الأسرة					
.15	اختيار للمدارس تناسب جميع الطلبة					
.16	توفر المدرسة الملاعب المناسبة لتغطية التربية الرياضية					
.17	تراعي المدرسة النمو النفسي للطالب					
.18	تستخدم المدرسة استراتيجيات جاذبة لتعليم الطلبة					
.19	توفر المدرسة مصادر للتعليم					
.20	توفر المدرسة صفوفاً مناسبة لعدد الطلاب					
.21	الاهتمام بالصيانة الدورية لمرافق المدرسة					
.22	توفر المدرسة المرافق الصحية					
.23	تقدم المدرسة تغذية راجعة للآباء عن مستوى تحصيل الطلبة					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
المستوى العمالي						
.1	هنالك ارتفاع في مستوى العمالة					
.2	الظروف والإمكانيات الملائمة للعمل متوفرة					
.3	توجد إمكانيات للقضاء على البطالة					
.4	هنالك ضمان حق لكل مواطن في إيجاد عمل					
.5	معرفة العامل بحقوقه وواجباته					
.6	رضا العامل عن أجره ضمن شروط وزارة العمل					
.7	ساعات العمل مقبولة					
.8	يوجد تقدير للعمال					
.9	بيئة العمل إيجابية					
.10	يوجد تأمين صحي للعامل					
.11	ضمان حقوق العمال بعد الستين					
.12	توجد فرص تطوير للعمالة					
.13	تتوفر الأدوات اللازمة للعمالة					
.14	هنالك تعاون بين العمال					
.15	توفير مكافآت للعمال					
.16	يوجد نظام إجازات للعمال					
الصحة						
.1	تتوفر المرافق الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان					
.2	الخدمات الصحية فعالة في المنطقة					
.3	هنالك نهوض بالمستوى الصحي بشكل مستمر					
.4	معدل الوفيات منخفض بسبب الأمراض					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
.5	تتوفر رعاية صحية كاملة للحوامل					
.6	توفر مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة					
.7	هناك توسع في إنشاء مراكز رعاية الأمومة والطفولة					
.8	التوعية بالعادات الصحية السليمة والنظافة والوقاية من الأمراض					
.9	يتوفر أطباء وعيادات أسنان في المنطقة					
.10	تتوفر قابلة للطوارئ للحوامل					
.11	توفر عدد من الأطباء لسد الحاجات					
.12	توفر الصيدلية والأدوية اللازمة باستمرار					
.13	توجد سيارة إسعاف في المنطقة للحالات الطارئة					
.14	توجد صعوبة في الوصول إلى المركز الموجود في المنطقة					
.15	يتوفر تأمين صحي لمعظم الساكنين					
.16	يتقيد العاملون في المجال الصحي بالأنظمة والتعليمات					
.17	تعمل المراكز الطبية بساعات عمل حسب حاجات المرضى					
.18	تقدم المراكز الطبية أفضل ما لديها للمرضى					
.19	تولي المراكز الطبية عناية شخصية بالمرضى					
.20	تتعامل المراكز الطبية بود واحترام مع المرضى					
.21	تمتلك المراكز الطبية أجهزة حديثة					
.22	إمكانية وصول المرضى إلى المراكز الطبية					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
	بسهولة					
المجال الثاني : الإسكان والعمران والبيئة						
.1	تتوفر مساكن مناسبة للأهالي					
.2	تتوفر الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء					
.3	تشجيع الشباب على المشاركة في مشروعات الخدمة العامة					
.4	تتوفرمتنزهات للعب الأطفال					
.5	تتوفر أماكن ترفيه وتجمع للشباب					
.6	المظهر العام للشوارع والأماكن العامة مقبول					
.7	تتوفر ساحات كافية للحدائق و المتنزهات العامة					
.8	يوجد آلية لتخلص من القمامة والنفايات في الأماكن العامة والشوارع بطريقة صحيحة					
.9	مستوى الضوضاء في الحي منخفضة					
المجال الثالث: المواصلات والاتصالات						
.1	توفر المواصلات					
.2	سهولة الاتصال مع المحيط					
.3	توفر وسائل اتصالات مثل (الهاتف، الإنترنت ،...)					
.4	الوصول إلى الخدمات في التجمعات الحضرية المجاورة					

الجزء الثاني: تحديات التنمية الاجتماعية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
المجال الأول: التحديات الداخلية						
.1	التحديات السكانية					
.2	التحديات الاجتماعية (العادات والتقاليد والقيم الموروثة)					
.3	مشاكل الهجرة للمدن					
.4	الجمود الاجتماعي بالريف يعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية					
.5	النظر بعين الشك والحذر تجاه السلطات الحكومية بالقرية					
.6	ضعف الشعور بالمسؤولية الإيجابية إزاء المجتمع ككل					
.7	تحديات ناتجة عن الضياع في الموارد					
.8	تحديات متعلقة بقطاع الزراعة					
.9	تحديات جهود التنمية الأساسية					
.10	مشكلات سوء توزيع الملكية وقوانين الإصلاح الزراعي					
.11	المشكلات المتعلقة بالاستيطان					
.12	مشاكل المؤسسات الاجتماعية					
.13	تباين الدخل					
.14	مشاكل معدلات النمو السكاني المرتفعة					
.15	الصحة والرفاهية الاجتماعية					
المجال الثاني: التحديات الخارجية						
.1	الحصول على معونات مشروطة					
.2	تعاني من نقص رؤوس الأموال					
.3	عدم كفاية المدخرات					
.4	تدني القدرة على استيعاب التكنولوجيا					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
5.	عدم تنوع الصادرات					
المجال الثالث: مواجهة التحديات						
1.	التعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية في تحسين المعرفة					
2.	عقد ندوات لمناقشة مشاركة الشباب والمرأة في العمل التنموي					
3.	إقامة مشروعات تعليم الشباب والمرأة					
4.	توفير البرامج التي تتيح الفرصة لمشاركة المرأة والشباب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً					
5.	تحسين دخل الأسرة من خلال إتاحة الفرصة					
6.	تدعيم روح الولاء والانتماء					
7.	توافر القدوة في القيادات الإدارية					
8.	تنشئة جيل جديد متدرب وواع بأسس المشاركة والمساهمة في العمل الجماعي من خلال المؤسسات التعليمية					
9.	انفتاح الأجهزة الخدمية على المجتمع					
10.	الاستفادة من نتائج البحوث					
11.	استحداث وتجريب مداخل جديدة للتنمية يكون أساسها المشاركة					
12.	تعزيز الاتصال والتواصل مع المحيط					
13.	الدعم والاهتمام الرسمي بالمنطقة					

ملحق 2: قائمة بأسماء السادة المحكمين

- د. علي عبدالحميد / رئيس قسم هندسة التخطيط العمراني في جامعة النجاح .
- د. عثمان عثمان / أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح.
- د. نضال عبد الغفور / مدير جامعة القدس المفتوحة في محافظة طوباس .
- د. محمد ربايعة / أستاذ إدارة في جامعة القدس المفتوحة.
- د.مفيد أبو زنط / أستاذ تربية في جامعة القدس المفتوحة.
- أ. أحمد أبو بكر / ماجستير تنمية وبناء مؤسسات / وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات.
- أ. محمد قلالوة / ماجستير إحصاء/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	الاستبانة بصورتها النهائية.....	101
2	أسماء السادة المحكمين.....	110

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1.2	توزيع السيطرة الجغرافية على غور الأردن.....	9
1.3	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.....	35
2.3	توزيع أفراد العينة حسب متغير مستوى التعليم.....	35
3.3	توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة العمل.....	35
4.3	توزيع أفراد العينة حسب متغير مستوى دخل الأسرة.....	36
5.3	توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد أفراد الأسرة.....	36
6.3	توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية.....	37
7.3	نتائج التحليل العاملي لفقرات الدراسة	38
8.3	نتائج معادلة الثبات كرونباخ – الفا	44
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول الخدمات الاجتماعية	46
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول مستوى التعليم.....	47
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول المستوى العمالي.....	50
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول الصحة	52
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول الإسكان والعمران والبيئة.....	54
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول المواصلات والاتصالات....	56
7.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستجابات أفراد العينة في المجالات الخاصة بالتنمية الاجتماعية في منطقة الأغوار الشمالية والمجال الكلي الخاص بها حول.....	57

8.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول التحديات الداخلية	64
9.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول التحديات الخارجية	66
10.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات المواطنين في منطقة الأغوار الشمالية حول مواجهة التحديات.....	67
11.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستجابات أفراد العينة في المجالات الدراسة الخاصة بالتنمية الاجتماعية في الأغوار الشمالية والمجال الكلي الخاص بها.....	69
12.4	نتائج اختبارات (ت) (T-Test) لإجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس.....	70
13.4	نتائج اختبارات تحليل التباين(ANOVA) في استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير مستوى التعليم.....	72
14.4	نتائج اختبارات تحليل التباين(ANOVA) في استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير طبيعة العمل.....	74
15.4	المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة حول واقع وآفاق التنمية الاجتماعية في الأغوار الشمالية التي تعزى لمتغير مستوى دخل الأسرة...	76
16.4	نتائج اختبارات تحليل التباين(ANOVA) في استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغيرمستوى دخل الأسرة.....	77
17.4	نتائج اختبارات تحليل التباين(ANOVA) في استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد أفراد الأسرة.....	79
18.4	نتائج اختبارات تحليل التباين(ANOVA) في استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية.....	80

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
الإقرار	.....	أ
شكر وعرفان	.....	ب
مصطلحات الدراسة	.....	ج
الملخص بالعربية	.....	و
الملخص بالإنجليزية	.....	ح
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	.....	**1**
1.1	مقدمة.....	1
2.1	مشكلة الدراسة.....	2
3.1	مبررات الدراسة.....	2
4.1	أهمية الدراسة.....	3
5.1	أهداف الدراسة.....	3
6.1	أسئلة الدراسة.....	4
7.1	فرضيات الدراسة.....	5
8.1	حدود الدراسة.....	5
9.1	مصادر الدراسة.....	6
10.1	هيكلية الدراسة.....	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	.....	**7**
1.2	مقدمة.....	7
2.2	الأغوار الشمالية	8
3.2	التنمية	11
4.2	مجالات التنمية.....	12
5.2	المشاركة في التنمية	12
6.2	التنمية المستدامة	13

7.2 التنمية الاجتماعية 14
8.2 أهداف التنمية الاجتماعية 17
9.2 عناصر التنمية الاجتماعية..... 18
10.2 شرروط و متطلبات التنمية الاجتماعية 19
11.2 ركائز التنمية الاجتماعية 20
12.2 فلسفة التنمية الاجتماعية 21
13.2 مداخل التنمية الاجتماعية 22
14.2 مراحل التنمية الاجتماعية 23
15.2 الدراسات السابقة 24
17.2 التعقيب على الدراسات السابقة 30

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها..... 33

1.3 مقدمة..... 33
2.3 إجراءات تطبيق الدراسة 33
3.3 منهج الدراسة..... 34
4.3 مجتمع الدراسة..... 34
5.3 عينة الدراسة 34
6.3 خصائص عينة الدراسة 34
7.3 أداة الدراسة 37
8.3 صدق أداة الدراسة 38
9.3 ثبات الأداة 43
10.3 المعالجة الإحصائية 44

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها..... 45

1.4 مقدمة..... 45
2.4 نتائج أسئلة الدراسة..... 45
1.2.4 السؤال الأول..... 46

2.2.4 السؤال الثاني..... 64
3.2.4 السؤال الثالث..... 69
3.4 نتائج فرضيات الدراسة..... 70
1.3.4 الفرضية الأولى..... 70
2.3.4 الفرضية الثانية..... 71
3.3.4 الفرضية الثالثة..... 74
4.3.4 الفرضية الرابعة..... 76
5.3.4 الفرضية الخامسة..... 78
6.3.4 الفرضية السادسة..... 80
الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات 86

1.5 تمهيد..... 86
2.5 الاستنتاجات 90
3.5 التوصيات..... 91
4.5 المقترحات البحثية 92
5.5 آفاق التنمية الاجتماعية في منطقة الاغوار الشمالية 90

المراجع..... 97
فهرس الملاحق..... 111
فهرس الجداول..... 112
فهرس المحتويات..... 114